الذكرى 62 للاستقلال الوطني

الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد خاص | ديسمبر 2022

السعر 100 أوقية

هوية جامعة.. سيادة كاملة

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم ا)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
المختار الطالب النافع

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
ازحل ولد سيد أحمد

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

في هذا العدد

ثلاث سنوات من العُهدة بَصَمت بطابعها الاجتماعي... 4

منسق خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية لـ «الشعب»

السنوات الثلاث الماضية شهدت تقدما كبيرًا أدخل البلاد حقبة جديدة 6

التشاور السياسي:

مقاربة تشاركية وإجماع وطني 10

تطور الحياة البرلمانية في موريتانيا وانعكاسها على تعزيـــز المســـار الديمقـراطي 13

افتتاحية

نهج الاستقامة والإنصاف

1960 – 2022: اثنان وستون عاما تنقضي من عمر الدولة الموريتانية الحديثة.. موريتانيا التي بني استقلالها على ما لأبنائها من رصيد كبير قوامه التنوع والعزم والمثابرة والصبر والصمود.

ومن رحم هذا الرصيد، ولدت قدرة بناة الدولة الأوائل، على التصدي لتحديات التأسيس، بكل ما تحمله من تردد الإخوة، وتشكيك الأشقاء، وانعدام مماثل أو مقارب على الأقل، لما ورثه آخرون من كفاءات وبنى تحتية.

رغم كل ذلك، ولدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وكان عليها أن تواجه في مراحل لاحقة، أمواجا عاتية من قصور النخبة على أكثر من صعيد.

وفي فاتح مارس 2019، توجه السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إلى مواطنيه بخطاب يؤكد فيه أن للعهد عنده معنى.

يومها، بدا أن تلك لحظة مفصلية في تاريخ البلاد، وأن فلسفة جديدة للحكم قد تأسست للتو، واصلة القول بالفعل وفاتحة الفرصة أمام جميع الموريتانيين لإقامة الورشات وتحقيق المكاسب والانطلاق إلى آفاق سعيدة وغد أفضل، من أجل بناء دولة عصرية تحترم قيمها الإسلامية الراسخة، وتعتز بتنوعها وتكفل الحقوق والحريات وتواجه جميع مظاهر الغلو والتطرف.

ومسار كهذا، لن يعوزه تخفيف المعاناة في حال الأزمات الصحية والبيئية وغيرها، ويجد السبل الكفيلة بمواجهة أي انعكاسات سلبية لتلك الأزمات، دون أن يشغله ذلك عن مواصلة تنفيذ المشاريع الهيكلية ومعالجة الاختلالات الموروثة هنا أو هناك، والاستفادة من كل الفرص والكفاءات، وتوظيف مقدرات البلاد عبر شراكات مثمرة وتسهيلات مشجعة ومتابعة وتقييم مستمرين، لتحقيق أفضل النتائج في أقصر الآجال وبأكثر الوسائل نجاعة وفعالية.

إن تسليط الضوء على التطور الذي تشهده مختلف القطاعات، في جو من التهدئة والتشاور وتغليب المصلحة العليا للبلاد، يكشف الأولوية الممنوحة لكل قطاع على حدة، مع وجود رؤية شاملة تحكم كل ذلك وتجعل مسار تنمية البلاد منسجما ومتوازنا.

إن موريتانيا الاستقامة والإنصاف، تواصل جهودها دون كلل، للمحافظة على استقرارها وتعزيز أمنها وتقوية وحدتها مع إقامة مؤسسات قوية والقضاء على الفقر والبطالة وكافة أنواع الفوارق وتوفير العلاج والتعليم الجيد والخدمات الأساسية لكافة المواطنين أينما كانوا على امتداد التراب الوطني.

الشّعب

ثلاث سنوات من العُهدة بَصَمت بطابعها الاجتماعي...

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

على الرغم مما اتسمت به السنوات الثلاث الأولى من مأمورية، فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من تحديات، جاءت في مقدمتها جائحة كورونا، وما نجم عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية، هزت العالم بأسره، وصولا لأزمة الحرب الأخيرة في أوكرانيا، وما شكلته من اضطرابات في الاقتصاد العالمي، فإن برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» أنجزت أغلب محاوره خاصة الاجتماعية منها والخدمية، حيث أعلنت لجنة التوجيه الاستراتيجي المشرفة على خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، في تقريرها، بعد انقضاء السنة الثالثة من المأمورية، أن أزيد من ثلاثة أرباع هذا البرنامج قد أنجزت.

وقد أوضح التقرير أن 182 مشروعًا فقط، وهو ما يعادل 23% من إجمالي المشاريع، هي التي ما تزال في مرحلة الإعداد أو مسار إبرام الصفقات.

وجاء في تقريرها أن قطاع التعليم أنجزت فيه 366 مشروعًا، من ضمنها 300 مشروعا أنجزت أو قيد الإنجاز، و175 مشروعا قيد التنفيذ، و66 مشروعا قيد الإعداد أو في مرحلة المناقصة.

وبخصوص القطاع الزراعي بينت اللجنة في تقريرها أمام رئيس الجمهورية، أن 213 مشروعًا، أنجز منها 73 مشروعًا و66 مشروعا قيد التنفيذ، و74 مشروعا قيد الإعداد أو في مرحلة المناقصة.

وفيما يتعلق بتوفير المياه، أوضحت اللجنة أن 70 مشروعًا أنجز منها 18 مشروعا و44 مشروعا قيد التنفيذ، و8 مشاريع قيد التحضير للمناقصة.

وفي جانب البنية التحتية، فقد أنجز منها 20 مشروعا و19 مشروعا قيد التنفيذ، و11 مشروعا قيد الإعداد من أصل 50 مشروعا تمت متابعتها من طرف خلية متابعة تنفيذ المشاريع، التي أنشئت بمرسوم رئاسي بهدف المتابعة الدقيقة والآنية، لمختلف المشاريع ذات الأولوية في العمل الحكومي، وتفعيل أداء القطاعات الحكومية المختلفة، خاصة المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، والمرتبطة أكثر بحياة المواطنين.

وقد اتخذت السلطات العمومية، جملة من الإجراءات لتحقيق أهداف برنامج أولوياتي الموسع، المترجم للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية «تعهداتي»، في مجالات النمو الاقتصادي والتشغيل والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، ورفع معدل الاكتفاء الذاتي، لتواكب هذه المجالات ما تم إحرازه من تقدم في المكونة الاجتماعية للبرنامج والهادفة لمؤازرة الفئات الأكثر

هشاشة.

وفي إطار تركيز برنامج رئيس الجمهورية على الجوانب الاجتماعية والانحياز للمواطنين وملامسة همومهم ومشاغلهم عموما والطبقات الهشة منهم خصوصا، استحدثت الدولة لهذا الغرض مندوبية عامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتضامن الاجتماعي «تآزر»، همها الوحيد ملامسة حياة الفئات الأكثر فقرا وهشاشة في المجتمع حيث حققت إنجازات كبيرة طيلة السنوات الثلاث الأولى للمأمورية، عبر تقديم العون الغذائي والدعم النقدي لمئات آلاف الأسر الموريتانية الفقيرة، عن طريق نظام التحويلات النقدية، حيث وزعت عشرات المليارات من الأوقية وشيدت عشرات المنشآت التعليمية، كما أطلقت وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، وبتمويل من «تآزر»، برنامجا وطنيا للتغذية المدرسية شمل عشرات الآلاف من التلاميذ بالمناطق الهشة من البلاد.

وفي المجال الصحي تم تشييد العديد من النقاط والمراكز الصحية.

وتم توفير التأمين الصحي لعشرات آلاف الأسر المتعففة، بتكلفة تزيد على مليارين و100 مليون أوقية، حيث حاز التأمين الصحي على صدارة الإنجازات الاجتماعية وكذا التكفل بمصاريف غسيل الكلى لآلاف مرضى الفشل الكلوي.

واهتماما بسكان الوسط الريفي وشبه الحضري اهمت الدولة ببرامج هامة لتزويدهم بالماء الصالح للشرب، حيث تم إنجاز عشرات شبكات المياه والآبار الارتوازية لعديد القرى، بكلفة مالية قاربت 3 مليارات من الأوقية القديمة، إضافة إلى تزويد عشرات القرى بالكهرباء.

وكان دعم نفاذ السكان الأكثر فقراً إلى المواد الغذائية الأساسية حاضرا عبر إعداد خطة طموحة لهيكلة برنامج التموين لبيع تلك المواد بأسعار مدعومة، حيث كانت المرافق الاجتماعية الأخرى حاضرة إلى جانب «تآزر» كما هو الحال مع مفوضية الأمن الغذائي التي قدمت المساعدات لآلاف الأسر الهشة عبر برامجها الاجتماعية المتنوعة.

وكان تمويل المشاريع المدرة للدخل بارزا بقوة في العمل الحكومي، فتم تمويل 2300 مشروعا مدرا للدخل بمبلغ مالي وصل مليارين وثلاثة مائة ألف أوقية قديمة في إطار مقاربة جديدة للمشاريع المجتمعية التي تستهدف التكوين والتمويل والمتابعة والتأطير، لتستفيد منها قرابة عشرة آلاف مواطن، كما خصص في نفس الإطار مبلغ 205417700 أوقية قديمة لبناء 221 سدا ترابيا بهدف الرفع من مستوى الإنتاج الوطني من الحبوب والخضروات...

وفي قطاع الثروة الحيوانية، التي تعتبر ركيزة البلاد الاقتصادية، أنشئت أسواق جديدة ومسالخ عصرية وزاد الاهتمام بتقنيات التربية الحيوانية وزراعة الأعلاف.

وكان المجال السياسي قد طبعه في السنوات الثلاث الماضية من عهدة الرئيس أسلوب التهدئة والحوار والتشاور في جو تطبعه حالة من التوافق السياسي غير المسبوق؛ مما ساهم في توفير مناخ سياسي إيجابي قادر على ترسيخ القيم الديمقراطية وإتاحة فرص إمكانية التقاء القوى السياسية في الأمور الوطنية الكبرى دون تشنج أو صراع موسعا بذلك دائرة الشراكة بين الفاعلين السياسيين، كما حصل مؤخرا بين الأحزاب السياسية والسلطة التنفيذية من توافق على تنظيم المسار الانتخابي المزمع تنظيمه السنة القادمة.

وفي المجالات الأمنية والدبلوماسية قطعت البلاد خلال السنوات الأخيرة أشواطا كبيرة حيث، تم بناء جيش نظامي قوي قادر على الدفاع عن الحوزة الترابية الوطنية وقوات أمن بسطت السكينة في المدن وحاربت الجريمة وأمنت السكان.

وفي المجال الدبلوماسي والعلاقات الدولية نظم في العاصمة نواكشوط عديد المؤتمرات والندوات وساهمت الدبلوماسية الموريتانية النشطة في حل عديد القضايا ذات الصلة بالعلاقات الدولية.

منسق خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية لـ «الشعب»

السنوات الثلاث الماضية شهدت تقدمًا كبيرًا أدخل البلاد حقبة جديدة

قال منسق خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية السيد يحيى ولد كبد، إن السنوات الثلاث الماضية شهدت تقدمًا كبيرًا أدخل البلاد حقبة جديدة، مسفرا عن تقدم ملحوظ في العديد من المجالات، ضاربا المثال بالجانب الاجتماعي الذي شهد إنجازات كبيرة.

وأوضح في مقابلة مع «مجلة الشعب» في عددها الخاص الصادر بمناسبة عيد الاستقلال الوطني أن هذه لإنجازات تعتبر ترجمة لجزء من التزامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وفقا لبرنامجه الانتخابي.

وفيما يلي النص الكامل للمقابلة:

س/ تعتبر وحدة مراقبة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية آلية مبتكرة لمراقبة النشاط العمومي، فإلى أي مدى تعتقدون أنها ستساهم في ترسيخ ثقافة الشفافية في تسيير الشأن العام؟

ج/ للإجابة على السؤال يجب أن أذكر هنا أنه لم يكن من الممكن إنشاء هذه الوحدة لولا إرادة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ورغبته في ترجمة التزاماته إلى واقع ملموس وبكل شفافية، ومن أجل ذلك تم ولأول مرة في تاريخ البلاد إنشاء هذه الآلية التي تعكس بصدق الرغبة في الشفافية كما أنها تعتبر رسالة قوية للرأي العام الوطني والشركاء الدوليين على تصميم فخامته على ترجمة أقواله لأفعال والتزاماته لمشاريع وإنجازات.

ثم إن إنشاء هذه الوحدة مستوحى من تجربة بريطانيا عندما أرادت إنشاء خلية من الخبراء مهمتها مراقبة الأولويات الاستراتيجية للحكومة، وبعبارة أخرى، فإن «وحدة التنفيذ» تجعل من الممكن تنفيذ الأولويات وتحقيق الأهداف بصورة متكاملة وشفافة وبمنهجية.

فمهمة هذه الخلية إذن، هي مراقبة تنفيذ المشاريع الرئيسية والإصلاحات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية، وتقييم حالة التقدم بشكل دوري، مع تقديم الدعم الفني للتنفيذ بالتعاون مع الإدارات الوزارية والهيئات الإدارية الأخرى المعنية ورفع التوصيات إلى رئيس الجمهورية، لتحسين أداء البرامج والمشاريع الجارية.

س/ أعلنت لجنة التوجيه الاستراتيجي التي تشرف على عمل الخلية أن معظم المشاريع التنموية التي تضمنها برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية «قد اكتملت» أو هي في «حالة تنفيذ متقدمة». فما هي المجالات المعنية بهذه الإنجازات؟

ج/ لقد تميزت السنوات الثلاث الماضية بالفعل بتقدم كبير دفع البلاد نحو عهد جديد من التقدم في العديد من المجالات. ومجرد إلقاء نظرة ولو سريعة على ما تحقق في المجال الاجتماعي، على سبيل المثال يؤكد

وجود انجازات مبهرة. بدءًا من التأمين الصحي المجاني لـ 680.000 فردا من الطبقات الهشة بالإضافة إلى 603.000 مؤمنا أي ما مجموعه أكثر من 1.280.000 شخص يستفيدون من التأمين الصحي، ومع إنشاء الصندوق الوطني للتأمين الصحي»انصاف» مؤخرًا، تتجه موريتانيا نحو التأمين الصحي الشامل لـ كل مواطنيها.

وفي نفس السياق، تمت مراجعة معاشات المتقاعدين وزيادتها بنسبة 100% تسدد شهريًا.

كما يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة ومرضى التصفية المعوزون أيضًا من مساعدة كبيرة، هذا في الوقت الذي

خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية

أداة لتحسين العمل الحكومي .. وتحقيق لأعلى النتائج بأقل التكاليف

حرصا من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على المتابعة المباشرة للمشاريع التنموية ذات التأثير على حياة المواطنين، وتجسيدا لمبدأ الشفافية في التعاطي مع الشأن العام، تم بتاريخ 2020/12/18 استحداث خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية والتي باشرت عملها في يناير 2022.

وتعمل الخلية المشكلة حول لجنة توجيه استراتيجية تتألف من وحدة تنسيق ملحقة بالأمين العام لرئاسة الجمهورية ونقاط اتصال، على المتابعة المباشرة والآنية، لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية المبرمجة والمخطط لها، وتطوير الثقافة الإدارية لتحقيق أعلى النتائج بأقل التكاليف، وفي أقل فترة زمنية ممكنة والمساعدة في حل المشاكل بطرق مبتكرة.

مهام وأهداف..

تعمل خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية بشكل خاص على تحقيق المهام التالية:

- متابعة تنفيذ المشاريع والإصلاحات الكبرى لبرنامج رئيس الجمهورية مع الوزارات وجميع الفاعلين المعنيين
- التقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية
- تقديم الدعم الفني (المشورة) للهياكل المسؤولة عن تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية
- رفع التوصيات المرتبطة بتحسين كفاءة وفعالية العمل الحكومي إلى رئاسة الجمهورية.

نتائج منتظرة..

تسعى خلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية إلى تحقيق جملة من النتائج من أبرزها:

- تعبئة الموارد والتنسيق بين الفاعلين ا لمعنيين
- المتابعة العملية للتنفيذ
- صياغة التوصيات المتعلقة بإزالة العقبات التي تعيق تنفيذ البرامج والإصلاحات الرئيسية ومتابعتها.
- تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بانتظام إلى رئاسة الجمهورية
- إعداد تقارير دورية حول حالة التنفيذ
- تنسيق الاتصال المؤسسي حول البرنامج الرئاسي
- انتهاج ثقافة الإدارة القائمة على النتائج من قبل جميع الجهات الفاعلة العامة.

الخلية.. أداة لمتابعة الأنشطة والإصلاحات والبرامج..

تعتمد الخلية آلية تقوم على وضع إطار لجمع البيانات اللازمة لرصد تنفيذ العمليات التي سيتم البدء فيها وإتاحته لنقاط الاتصال بحيث يمكن بداية - في انتظار الانتهاء من المنصة الرقمية على الإنترنت - من ملئ فراغ عدم وجود مخطط للقيادة وأدوات إدارة الوقت على مستوى بعض الإدارات، والتصور المرحلي للآجال المتخذة على مستوى كل مهمة تقع على المسار الحرج لتنفيذ الأنشطة الملتزم بها، والمساهمة في عملية تطوير المنصة الرقمية على الإنترنت.

كما يجري إنشاء منصة رقمية على الإنترنت (PFN) مخصصة لرصد الأولويات الاستراتيجية المبرمجة والمخطط لها في الوقت الفعلي تتألف مما يقارب 70 سجلا ستكملها الهياكل المسؤولة عن تنفيذ الأولويات الاستراتيجية،وتغطي المراحل المختلفة لدورة المشروع من (التخطيط والمشتريات والتنفيذ والانتهاء) المبرمجة في هذا الإطار.

وتعمل المنصة على تنظيم جميع الأنشطة في أربع مراحل بحيث يتيح هذا التربيع:

- إمكانية إبراز التكرارات الضرورية للمراقبة الدقيقة للأنشطة مثل التأخيرات ومعدلات التنفيذ وكفاءة الإدارة.
- رفع الوحدة تقارير دورية إلى رئاسة الجمهورية عن حالة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، مع التركيز على هيكلة المشاريع والإصلاحات الرئيسية.
- إصدار تنبيهات أسبوعية للحكومة بشأن العوائق الملاحظة لبعض الإجراءات الهامة بينما تقترح حلولا للتغلب على المشاكل المثارة.
- تصور تقدم الأنشطة في الوقت الحقيقي ، حسب المحور والمحور الفرعي لبرنامج رئيس الجمهورية.
- تعطي الحالة - طوال دورة المشروع - لكل نشاط مبرمج ومخطط.
- تحديد الموقع الجغرافي حسب المرحلة لكل نشاط يخضع للمراقبة.
- إعطاء تنبيهات في حالة التأخير مع توصيات وأدوات لاتخاذ القرار المناسب.
- توفير مساحة مخصصة لكل فاعل مشارك في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية مما يسمح له بتحديث البيانات مع تقدم التنفيذ.
- السماح بإعداد الإحصائيات حسب: الالتزام (القطاع - الإدارة - المشاريع - الولاية المقاطعة - البلدية) حسب الهيكل المسؤول عن التنفيذ و حسب الحالة.

صعوبات .. معوقات وقيود

تواجه الخلية صعوبات في الحصول، ضمن إطار زمني معقول، على الحد الأدنى من البيانات المطلوبة للرصد التشغيلي للأولويات الاستراتيجية والافتقار إلى الالتزام وحيازة الأدوات من قبل الجهات الفاعلة.

آفاق وتحديات..

تواجه الخلية جملة من التحديات وتتطلع في الوقت ذاته إلى:

- نضوج المنصة الرقمية بحيث يمكنها الاستجابة لجميع الطلبات.
- تدويل الفاعلين لهذه الأداة.
- تكثيف الفريق وتطوير الخبرات.
- التغلب على مقاومة تيارالتغيير وإرساء مبدأ المساءلة
- ربط المنصة الرقمية بالمنصات القطاعية لتحسين تنسيق النهج فيما يتعلق بمراقبة الإجراءات الحكومية.
- الاعتراف على المستوى الدولي بخلية متابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، والتعاون لاكثر ل»خلايا التسليم» DELIVERY UNIT على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والدولي.

تتكفل الدولة بنفقات إيفاد المرضى للعلاج في الخارج خاصة بالنسبة للمعدمين.

ينضاف إلى ما سبق التكفل بالحالات الطارئة وحوادث السير وكذلك برنامج التحويلات النقدية الذي تستفيد منه أكثر من 500000 أسرة، كما ان هناك العديد من الإجراءات والتدابير الاجتماعية تم اتخاذها والتي تجعل من موريتانيا واحدة من أفضل البلدان في مجال الرعاية الاجتماعية في شبه المنطقة حسب شركائنا.

وفيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية والبنية التحتية، تستمر الإنجازات أيضًا بوتيرة جيدة على الرغم من آثار أزمة كوفيد 19 غير المسبوقة والوضع الدولي الفريد. فعلى سبيل المثال، تمت استفادة ما يقارب من 600 منطقة ريفية منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من مياه الشرب وتوصيل168 بلدة بالكهرباء.

وعلى مستوى التعليم، تم بناء 1400 فصل دراسي وتجهيزها بمقاعد، وفيما يتعلق بالزراعة، تم تطوير 8000 هكتار لصالح المجموعات الأكثر حرمانًا، وبناء 32 سدًا وإنشاء 1619 كم من خطوط حماية المحاصيل ، ومن حيث البنية التحتية تم بناء 890 كم من الطرق وتشغيلها بين عامي 2019 و2021.وهذه ليست سوى أمثلة تثبت ديناميكية النشاط المتعلق بالبناء والانجاز.

س/ ذكرتم ثقافة الالتزام بالواجب إن صح هذا التعبير، كيف تجدون مستوى فهم الإدارة الموريتانية لهذه الثقافة؟

ج/ من أجل ضمان متابعة عملية محكمة للأولويات الاستراتيجية المحددة في برنامج رئيس الجمهورية، تبنت الخلية خطة عمل لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في المتابعة وفقًا لمبادئ التسيير المتبعة وضمن هذا الإطار، نظمت الخلية سلسلة من الدورات التدريبية لنقاط الاتصال للقطاعات الوزارية. بهدف تعزيز قدرة المستفيدين في هذا العمل من خلال إنشاء نواة صلبة للتدريب داخل الوزارات.

ومن المؤكد أن تحقيق النتائج المطلوبة من كل عمل لا بد له من الشفافية حيث تجدر الإشارة إلى أن تنسيق الاتصال هو أحد المحاور الرئيسية لعمل الخلية على النحو المنصوص عليه في مرسوم إنشائها.

وفي هذا الصدد، تقوم الخلية حاليًا بتجربة حشد جميع الجهات الفاعلة في مجال الاتصال على مستوى الحكومة وعلى مستوى الشركاء حيث تم في هذا السياق تشكيل مجموعات نقاش حول هذا الموضوع ستتوج بندوة آمل أن تنعقد قبل نهاية هذا العام.

س/ تعمل الخلية حالياً على إنشاء منصة رقمية مخصصة لتحديد الأولويات. ما هو دور هذه المنصة؟ وما هي أدوات مراقبة الخلية الأخرى؟

ج/ المنصة موجودة بالفعل وتم تصميمها وتشغيلها في وقت قياسي. وكانت في الواقع أحد المشاريع الرئيسية للخلية على أساس نظام يتيح إمكانية مركزية المعلومات حول المشاريع والبرامج وإدارة عملية مراقبة الأداء ودعم اتخاذ القرار، بمعنى آخر، هذه المنصة الرقمية تعتبر أداة لتسهيل مراقبة المشاريع والإصلاحات المدرجة في برنامج رئيس الجمهورية، وتتيح متابعة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، عبر الأنترنت وتحديد التأخير المسجل خلال التنفيذ، ويعمل خبراء الخلية في الوقت الحالي من أجل تسهيل دخول الجمهور إلى هذه المنصة.

وتمثل البيانات التي تتم معالجتها بواسطة المنصة أهمية كبيرة ولها بعد مشترك في تعزيز التعاون بين القطاعات الوزارية والتواصل بينها من أجل تحقيق النتائج المتوقعة على أكمل وجه.

ودعماً لهذه المنصة الرقمية، يتم إرسال مذكرات تنبيهية وجداول أسبوعية مباشرة إلى فخامة رئيس الجمهورية من أجل توفير الزخم اللازم للحكومة ودفع المشاريع بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الوزراء ونقاط الاتصال الخاصة بهم، كل في مجاله، بإمكانية الوصول المباشر إلى المنصة الرقمية للتفاعل بشكل أفضل مع الوحدة وإجراء التصحيحات وتقديم التوجيهات المناسبة.

س/ ماهي الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الخلية في القيام بمهمتها؟

ج/ الخلية كأي مؤسسة لا تخلو من النواقص ومواجهة الصعوبات مثل أي كيان جديد.

وفي هذا السياق هناك ثلاثة أنواع من القيود يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- قيود متعلقة بعدم استيعاب جميع الفاعلين لهذا النوع من الأدوات
- المعوقات المتعلقة بغياب ثقافة التعلق بالنجاح.
- قيود متعلقة بتبعثر المعلومات والقصور في توافر البيانات والتي غالباً ما تحرص المؤسسات المعنية عليها بدافع الغيرة.

س/ ما هي الآفاق المستقبلية للخلية؟

ج/ نعتزم مستقبلا أولاً إنشاء واجهة تفاعل بين المنصات القطاعية لإنضاج منصتنا الرقمية الخاصة حتى تتمكن من الاستجابة لجميع الطلبات. كما نواصل العمل من أجل استيعاب أفضل لأدواتنا من قبل شركائنا المتعددين.

لذلك يجب علينا تكثيف جهودنا للتغلب على مقاومة التغييرات في ممارساتنا من أجل إرساء أخلاقيات حقيقية للمساءلة بالإضافة إلى ذلك، سيتعين علينا تطوير وتنويع خبراتنا.

وأخيرًا، سنعمل من أجل الاعتراف بشكل أفضل على المستوى الدولي بـ بالخلية وتطوير شراكات مع وحدات التسليم على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والدولي.

تهنئــة

يتقدم المدير العام وكافة عمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأخلص التهاني لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى الثانية والستين لعيد الاستقلال الوطني.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

إنجازات كبيرة ومتميزة

ركيزة أساسية لنظام الضمان الاجتماعي في موريتانيا وأداة تدخل فعالة للدولة في مجال السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية ومساعدة العمال يقف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سياسة متعددة الأوجه تهدف إلى تعزيز مجالات التدخل والتكفل بالمتقاعدين والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية، وتسديد المخصصات العائلية، إلخ.

وتحقيقا لأهدافه وجعل تدخله أسرعً وأكثر فاعلية قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتنفيذ هذه الانشطة بطريقة منظمة وحازمة بغية توفير المزيد من الخدمات لصالح المؤمنين الاجتماعيين وتسهيل نفاذهم للمزيد بفضل إنشاء الوكالات الجهوية لتغطية كافة التراب الوطني بالخدمات الاجتماعية بشكل سليم يرتاح له العمال كافة حتى العاملين في المناطق البعيدة عن نواكشوط.

ومن أجل تنفيذ هذا النظام وسيره بشكل ملائم يستجيب لتطلعات المستفيدين، وضع الصندوق آلية تمكن من التكفل المصابين في حوادث الشغل والمتقاعدين وكل من له الحق.

ووعيا منه لحجم التحديات القائمة والحاجة إلى تلبية تطلعات المؤمنين الاجتماعيين ونظرا لمهمة الخدمة الاجتماعية الموكلة إليه من قبل السلطات العمومية، وبوصف ذلك جزءا من خطة العمل الخمسية (2024- 2020)، يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الآن على تطوير إمكاناته البشرية والمالية والتقنية وتطوير هياكله وتحسين أدائها من أجل إعطاء دفع جديد للأمن الاجتماعي خلال السنوات القليلة القادمة وترجمة لتوجيهات رئيس الجمهورية بخصوص الرعاية الإجتماعية بشكل فعال إلى واقع ملموس.

وبفضل تجربته القوية والفريدة في مجال الضمان الاجتماعي وبأدائه المتميز نتيجة تراكم التجربة على مدى خمسة عقود وبما يتمتع به من إمكانيات مالية، تمكن الصندوق من الاستجابة وفي الوقت المناسب لاحتياجات المستفيدين من خدماته وخلق لنفسه صورة ومكانة جديرة بتبوئه وأثبتت أنه رافعة أساسية في سياسة الدولة في المجال الاجتماعي.

ومن بين الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على مدى السنوات الثلاث الماضية، نذكر من بين أمور أخرى:

أولا: إعادة صياغة النصوص:

استكمال مشروع القانون ومشاريع نصوصه التطبيقية الأولية، المعدل والذي يحل محل القانون رقم (67.039) الصادر في 3 فبراير 1967 المتضمن إنشاء نظام الضمان الاجتماعي ويهدف التعديل إلى تحسين المزايا المقدمة للضمان الاجتماعي.

ثانيا: تحديث موارد نظام الضمان الاجتماعي

- إنجاز دراسة تشخيصية لنظام المعلومات لتحقيق مشروع رقمنة أنشطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد تم بالفعل إطلاق إعلان مناقصة يتعلق باقتناء مركز للمعلومات (DATA CENTER) بمساعدة المكتب الدولي للشغل الذي عبأ لهذا الغرض مكتبا متخصصا؛
- مشروع بناء مقر جديد للصندوق في نواكشوط (R+8) واكتساب مكتب للرقابة ومتابعة أشغال البناء وتتم إجراءات الصفقة المتعلقة بهذا الموضوع في الوقت الحالي.
- ويجري حاليا ربط وكالات نواديبو وآلاك و زوصو وكيهيدي وازويرات بالمقر.

ثالثا: تحسين موارد نظام الضمان الاجتماعي

من خلال رفع سقف المساهمة التي يتراوح قدرها بين 7000MRU شهرياً إلى 15000 MRU شهرياً ابتداء من فاتح يناير 2021 (مرسوم رقم 186-2021).

رابعا: تحسين الخدمات الموجهة للمؤمنين الاجتماعيين من خلال:

- رفع سن التقاعد إلى 63 بدلاً من 60 سنة
- إلغاء شرط سن الأرملة لتمكينها من الحصول على حقوقها
- معاش تقاعدي (استفادت من هذا الاجراء أكثر من 500 أرملة دون سن الخمسين)
- تنفيذ الزيادة بنسبة 60٪ للمعاشات الرئيسية الفرعية من فاتح يناير 2021 ، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة لا سيما في مجال الحماية الاجتماعية؛

خامسا: تعزيز قدرات تسيير المؤسسة:

- اكتتاب من أجل تغطية الحاجيات التي تتضمنها الخطة الخمسية 2020 - 2024 للمؤسسة لـ42 إطارا من مختلف التخصصات بما فيها أعضاء الخلية المكلفة بالدراسات الاكتوارية و26 مفتشا للضمان الاجتماعي؛
- التكوين المكثف لأعضاء الخلية المكلفة بالدراسات الاكتوارية الذي تقوم به الهيئات والمنظمات المتخصصة (المكتب الدولي للشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المغربي إلخ...)؛
- تكوين 31 مفتشا للضمان الاجتماعي من طرف المدرسة الوطنية الإدارة والصحافة والقضاء من بينهم 26 مكتشون جدد.

وعموما فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتجه وبكل حزم نحو إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للضمان الاجتماعي الذي يحكمه وتعزيز قدراته التسييرية وتحديث نظام المعلومات الخاص به، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية، وما إلى ذلك، بحكم مهمته الاجتماعية

التشاور السياسي:

مقاربة تشاركية وإجماع وطني

بتعليمات وتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أشرفت وزارة الداخلية واللامركزية في الفترة ما بين 5 يوليو و26 سبتمبر 2022، على تشاور سياسي تشاركي جامع، يهدف إلى تنظيم انتخابات شاملة، شفافة، نزيهة، ذات مصداقية، مقنعة، مقبولة ومرضية لدى الجميع.

ومن أصل 25 حزبا سياسيا شاركت 24 في هذا التشاور الذي جرى في سياق سياسي تميز بحرص تام من فخامة رئيس الجمهورية على تهدئة الساحة السياسية وتطبيع العلاقة بين جميع أطراف المشهد تنفيذا لالتزام قطعه على نفسه ذات يوم، وجسده قولا وفعلا.

وقد أتاح هذا الجو المفعم بالثقة فرصة تاريخية لفرقاء المشهد السياسي ليتنادوا ملبين دعوة وزارة الداخلية واللامركزية لتشاور يفضي إلى اتفاق يرضي الجميع ويسعى الكل للتوصل إليه ولو كلفه ذلك التنازل عن مصالحه الضيقة خدمة للمصلحة العامة.

وفي ضوء ذلك مكن التشاور من التوصل إلى اتفاق سياسي، كانت نتائجه لبنة هامة أجمع المراقبون على محوريتها في تعزيز منظومتنا الديمقراطية من خلال أسياسيات نجملها في ما يلي:

1. توسيع دائرة المشاركة من خلال :

- تعميم النسبية المطلقة على مستوى المجالس الجهوية والبلدية.
- ضمان مشاركة فئات اجتماعية لم تكن ممثلة في البرلمان (لائحة من 11 من الشباب مناصفة بين الجنسين مع تخصيص مقعدين لذوي الاحتياجات الخاصة).
- تحسين اختيار ممثلي الموريتانيين في الخارج عن طريق السماح لجالياتنا باختيار نوابهم في الجمعية الوطنية بشكل مباشر وقد أضاف فخامة رئيس الجمهورية الإقامة في الخارج كشرط للترشح لهذه المقاعد البرلمانية.
- زيادة عدد نواب نواكشوط بثلاثة حيث ارتفع من 18 نائبا إلى 21، مع تقسيم نواكشوط إلى 3 دوائر انتخابية طبقا للتقطيع الإداري المعتمد، مراعاة للحجم الديموغرافي للعاصمة وتقريبا للنواب من ناخبيهم.

2. العملية الانتخابية

- اللجنة الانتخابية:

تم التوصل بإجماع وبطريقة تشاركية لتشكيل لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، مما يعتبر إنجازًا مهما يستحق التثمين من قبل الجميع، وهو الإنجاز الذي من شأنه أن يعزز منظومتنا الديمقراطية ويمكن من إجراء انتخابات عامة شفافة ونزيهة وذات مصداقية.

وقد حظيت هذه الخطوة بإشادة من قبل ممثلي قطبي الأغلبية والمعارضة مثمنين جهود فخامة رئيس الجمهورية، الذي

وجه بإطلاق عملية التشاور وحرص على أن يتوج بنتائج إيجابية، خدمة للمصالح الوطنية العليا.

ويأتي تشكيل اللجنة، الذي جرى وفق الاحترام التام لمقتضيات الاتفاق السياسي وللمساطر القانونية ذات الصلة، كمحطة تأسيسية هامة ستضمن التحضير الجيد للانتخابات البلدية والجهوية والنيابية 2023، من خلال منح الوقت الكافي للجنة و للجاهزية المطلوبة.

-الآجال الانتخابية: بعد نقاش معمق لكافة الجوانب المتعلقة بآجال تنظيم الانتخابات المقبلة، اتفق الأطراف المشاركون في التشاور على ترك مسألة الحسم في هذه النقطة للجنة الانتخابية الجديدة، مع توصية لها بالتشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية حول اختيار فترة ملائمة لتنظيم الانتخابات.

وفيما يخص الآجال المتعلقة بالطعون ونشر اللائحة الانتخابية واستدعاء الهيئة الناخبة، فقد اتفق الأطراف على وضع محددات لها.

-الحالة المدنية: اتفاق الأطراف على الطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين الذين بلغوا سن الاقتراع للمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية والجهوية المقبلة.

- اللائحة الانتخابية : تم الاتفاق على القيام بإجراء إحصاء إداري ذي طابع انتخابي جديد يمكن من إعداد لائحة انتخابية دقيقة ومكتملة ومحينة.

- الشفافية: اتفق الأطراف على ضرورة ضمان تحقيق أكبر سقف ممكن من الشفافية سواء تعلق الأمر بالحكومة أو باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر تطبيق النصوص واستصدار جملة من النصوص القانونية الملائمة.

- تمويل الحملات الانتخابية : ضمانا لمشاركة جميع الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية وتمكينها من إيصال برامجها وخطاباتها إلى الناخبين، التزمت الحكومة بتمويل جزء من نفقات الحملات، سيتم تحديده لاحقا.

3. ضمانات تنفيذ الاتفاق السياسي؛

وفي هذا الإطار نعرض جملة من الضمانات تجسد الحرص على تكريس الثقة التي طبعت التشاور وتؤكد على المضي قدما في منحى جاد لتطبيق مخرجات الاتفاق السياسي:

الإرادة السياسة لفخامة رئيس الجمهورية التي برهن عليها من خلال رعاية التشاور وحلحلة كافة العوائق التي ظهرت من حين لآخر في مختلف مراحله، وهي الإرادة التي جسدها معالي وزير الداخلية واللامركزية (الدعوة الموجهة إلى كافة الأحزاب السياسية والعمل على مشاركة الجميع، تقديم تقارير وخلاصات فنية اتسمت بالحياد والنزاهة لتسهيل التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع والعمل على صياغته بشكل مشترك وتوافقي).

اعتماد آلية مشتركة بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية المشاركة ضمانا لمتابعة وتنفيذ بنود الاتفاق السياسي.

اتفاق الأطراف على مواصلة ومتابعة التشاور من أجل تحسين الإطار القانوني للعملية الانتخابية وحلحلة العوائق التي قد تظهر من حين لآخر، بهدف إجراء انتخابات شفافة شاملة ذات مصداقية مقنعة ومقبولة لدى الجميع.

وقد أفضت المشاورات إلى توقيع اتفاق وتشكيل لجنة مستقلة للانتخابات، حظيا بثقة وإجماع كافة الأطراف المشاركة، الشيء الذي يؤسس لأرضية خصبة تمكن الجميع من المشاركة في انتخابات مقنعة ومقبولة النتائج لدى الجميع.

حصيلة إنجازات
الشركة الوطنية للماء خلال 2022

بالإضافة الى اسهامها الفاعل في تنفيذ مشاريع تعزيز وتوسعة شبكات الإنتاج والتوزيع في أطار وكيهيدي وتجكجة، مكنت انجازات الشركة الوطنية للماء خلال سنة 2022 من تأمين وتعزيز تزويد سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية بمياه الشرب بفضل تحقيقها لزيادة معتبرة للكميات المنتجة وتوسيعها لنطاق التوزيع، ومضاعفتها لعمليات مراقبة جودة المياه وتكثيفها لأعمال الصيانة الوقائية والعلاجية:

1. مكونة الإنتاج:

- إنجاز وتشغيل 11 بئراً ارتوازية جديدة وصيانة وتنظيف 37 بئراً أخرى؛
- تجديد 75 مضخة لرفع المياه الجوفية بالإضافة الى 7 مضخات للمياه السطحية؛
- استبدال 18خزانة كهربائية؛
- تأمين 12 موقعا لإنتاج المياه وذلك عبر تزويدها بمولدات الكهربائية؛
- إعادة تأهيل 8 خزانات مائية أرضية؛
- اعداد أجندة لتموين محطات الإنتاج بالمواد الكيماوية والمحروقات يتم تقييمها أسبوعيا لضمان توفير احتياط لا يقل عن أسبوع في كل موقع ولا يقل عن أربعة أشهر كرصيد استراتيجي بالنظر الى أهمية هذه المواد في عملية الإنتاج؛
- تعبئة ورشة متنقلة لتهب الابار الارتوازية؛

لقد مكنت هذه الإنجازات من تحقيق زيادة معتبرة للإنتاج خلال هذه السنة بكمية قدرها 66.513 مترا مكعبا / لليوم، مقارنة بالسنة المالية الماضية؛

2. مكونة التوزيع:

- توسيع شبكة توزيع المياه وذلك بإنجاز 55 كيلومترا؛
- إنجاز 4.300 توصيلة منزلية؛
- اقتناء وتركيب 50 خزان مائي متنقل بالمناطق التي لا تغطيها شبكة التوزيع بالإضافة الى تعبئة أسطول من 10 صهاريج لتعزيز عملية التوزيع في المناطق الهشة والمحتاجة؛
- تحييد وعزل 400 كيلومتر من شبكة التوزيع القديمة بالعاصمة نواكشوط؛
- تنظيف وصيانة 09 أحواض علوية للماء؛
- معالجة 8849 تسربا؛
- تشغيل مضخين إضافيين بطاقة قدرها 600 م3 لكل مضخة على مستوى المحطة المركزية للضخ بنواكشوط، وتشغيل 04 مضخات جديدة بكل من توجنين و ألاك و صنگرافه، و الطينطان، الشيء الذي مكن من تحسين وتوسيع نطاق التوزيع بهذه المناطق؛
- تعبئة وتجهيز 14 فرقة للتدخلات الطارئة، تهدف الى تسريع عمليات التدخل وإصلاح شبكات الإنتاج والتوزيع داخل البلاد؛

لقد مكنت هذه الإجراءات كلها من تعزيز وتأمين خدمة التزويد بمياه الشرب داخل الوسط الحضري وشبه الحضري بمناطق تدخل الشركة؛

3. عمليات مراقبة جودة المياه

- تم تعزيز الرقابة على جودة المياه بتشغيل 04 مختبرات جديدة بداخل البلاد حيث اصبحت الشركة تتوفر على منظومة تتكون من 07 مختبرات للتحاليل الفيزيائية الكيميائية والبكتريولوجية؛
- إصدار نشرة يومية حول وضعية جودة المياه بأهم المدن و المراكز الحيوية للبلاد
- تعزيز الرقابة العامة بمضاعفة عدد الزيارات الميدانية لمناطق الإنتاج و ذلك بأخذ عينات و فحصها؛
- التدخل الفوري لفرق جودة المياه حيث تمت الإستجابة و معالجة 56 حالة ثلوث أبلغ عنها مركز الاتصال من ضمنها 31 حالة في انواكشوط و 25 حالة بالداخل؛

4. بالنسبة لمكونة الصيانة

- سجلت خلية الصيانة خلال 2022 أكثر من 1931 تدخل وفاق و 169 تدخل علاجي من ضمنها 105 تدخل على مستوى منشآت أقطوط الساحلي؛

5. الأداء الفني والتجاري:

تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية، صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه في 24 مارس 2022، اتخذت الشركة الوطنية للماء حزمة إجراءات هامة تهدف الى ضمان تقريب الخدمة من المواطن و توفير معاملة لائقة له وذلك من خلال:

- تحديد فترة زمنية قدرها أسبوع كامل فاصلة بين تسليم الفاتورة والأجل المحدد للدفع؛
- اعتماد مقاربة جديدة تقوم على ارسال تذكير مكتوب للزبون تطالبه بتسديد المبالغ المستحقة عليه من قبل الشركة و ذلك قبل اللجوء الى عملية قطع خدمة الماء عنه؛
- منع اللجوء إلى قطع خدمة عن الزبناء خلال عطلة نهاية الأسبوع؛
- اتاحة المجال للزبناء الراغبين في الحصول على عملية جدولة تسديد متأخراتهم تفاديا للجوء الى توقيف الخدمة؛
- احترام أجل لا يتجاوز 10 ايام من اوقات العمل لتلبية طلبات الزبناء للحصول على توصيلات المائية و ذلك بتعريفة اجتماعية قدرها 1000 أوقية جديدة يتم دفعها مع الفاتورة الأولى؛
- تفعيل مصلحة "خدماتي" منذ شهر مايو 2022؛
- إطلاق تطبيق السقاية SIGHAYA لتسهيل التفاعل الافتراضي مع الزبائن؛
- تعميم الدفع الإلكتروني من خلال التعاقد مع مجموعة المؤسسات المصرفية المجهزة بمنصات الدفع الرقمي؛
- القضاء على التقديرات الجزافية وتحديد الصيغة المناسبة لتسوية موضوعية للفواتير محل نزاع ة قد نصبت لجنة فنية مركزية خاصة بمعالجة هذه الحالات؛
- ضبط نظام تغيير العدادات؛
- تفعيل خدمة مصلحة كبار المستهلكين من خلال رقمنة استنطاق العدادات الخاصة بهم؛
- تسجيل 21.380 مشتركا جديدا؛

حققت الإدارة التجارية خلال سنة 2022 زيادة في التحصيل معتبرة قدرها 15% مقارنة مع أدائها خلال السنة الماضية؛

وسيتم تعزيز وتوطيد هذه المكتسبات و ذلك بفضل إرساء نظام جديد يهدف الى رقمنة و استنطاق العدادات وإصدار الفواتير و قد أوشكت هذه العملية على نهايتها ضف الى ذلك زيادة الإنتاج المرتقبة على مستوى حقل إديني قدارها 20.000 م3/يوميا و المتوقعة قبل نهاية السنة، يضاف الى ذلك الانطلاقة الوشيكة لأشغال ورشة توسعة وإعادة تأهيل منشآت أقطوط الساحلي التي من المنتظر أن تؤمن زيادة في الإنتاج قدرها 30.000 م3/ يوميا.

6. مكونة المصادر البشرية

شهدت سنة 2022 عملية اصلاح جوهري لوضعية المصادر البشرية للشركة الوطنية للماء وذلك من خلال:

- إنهاء عقود توفير العمالة غير الدائمة لشركاتي أموز (AMOSE) والبركة (AL BARAKA)، نظرا لمخالفتها للنصوص المعمول بها وحجم أعبائها العالية؛
- اتفاء 841 عنصرا من الفئتين 5 و10، الشيء الذي أمن تفعيل جميع المواقع الحساسة بالنسبة لخدمات الإنتاج والتوزيع ومراقبة جودة المياه والصيانة والعمليات التجارية بالشركة الوطنية للماء؛
- التزام وتقيد الشركة الوطنية للماء بأحكام القانون رقم 2013-021 الصادر بتاريخ 4 يوليو 2013 المتعلق بمراجعة مدونة الشغل.

تطور الحياة البرلمانية في موريتانيا وانعكاسها على تعزيز المسار الديمقراطي

تقرير: هواري ولد محمد محمود

مر العمل البرلماني في موريتانيا منذ نشوء الدولة بعدة محطات متباينة تبعا لما يمليه واقع ومتطلبات كل مرحلة من المراحل السياسية المتعددة التي شهدتها البلاد، والتي هي في النهاية نتاج لتصور الطبقة السياسية الحاكمة في كل مرحلة من هذه المراحل لما يجب أن يكون عليه شكل الحكم الذي يجب أن يسير الحياة العامة في البلد.

وقد شهدت البلاد في المراحل الأولى من الاستقلال وحتى بسنوات قبل إعلانه حراكا لافتا للتشكيلات السياسية حيث ظهرت عدة أحزاب سياسية، وذلك قبل أن ينحصر العمل السياسي بعد ذلك داخل الحزب الواحد الذي كان يطلق عليه آن ذاك حزب الشعب الموريتاني، وظهرت الجمعية الوطنية بفعل ذلك ذات توجه واحد تبعا للتوجه السياسي المفروض في هذا الحزب.

وكان يوم العاشر يوليو 1978 الذي أزاح فيه الجيش الوطني الحكم المدني بداية لمسار متلاحق لحكم عسكري دام لغاية 1991 م غابت فيه السلطة التشريعية بصيغتها الديمقراطية المتعارف عليها.

ودخلت البلاد مع اعتماد دستور 1991م، المسار الديمقراطي حيث نص هذا الدستور على وجود غرفتين للتشريع إحداهما يطلق عليها الجمعية الوطنية ينتخب أعضاؤها بالاقتراع المباشر، والأخرى هي مجلس الشيوخ الذي ينتخب أعضاؤه من طرف أعضاء المجالس البلدية على مستوى كل مقاطعة.

إلا أن البلاد مرت بمطبات بعد ذلك سنة 2005، إثر انقلاب عسكري جمد البرلمان وعلق العمل بالدستور، ثم انقلاب 2008، الذي استعان بغرفتي البرلمان آن ذاك لتمرير هذا التغيير.

وقد شهد العمل البرلماني بعض التحسن بفعل الحوارات السياسية التي فتحت بعد ذلك والتي تمخض عنها إدخال بعض التحسينات على عمل الجمعية الوطنية من خلال زيادة عدد أعضائها وإدخال نظام النسبية في انتخابهم مما سمح بتمثيل أكبر لأحزاب المعارضة، هذا بالإضافة إلى اعتماد لوائح وطنية ونسبة محددة للنساء تصل إلى 20% من أعضاء الجمعية.

وقد شهدت الحياة البرلمانية في البلاد

تطورا كبيرا تمثل في لعب دورها كاملا سواء من حيث سن القوانين التي تشهد جلسات مناقشتها مداخلات تتسم بالسخونة والصراحة والحدة في كثير من الأحيان من خلال طرح نواب المعارضة آرائهم بكثير من الحرية والجرأة في مناقشاتهم لهذه القوانين وفي أسئلتهم الشفهية التي يستدعون أعضاء الحكومة للرد عليها، والتي شهدت تزايدا كبيرا خلال المأمورية الحالية والتي سبقتها مما يؤكد أن هذه الغرفة شهدت تحسنا كبيرا في ما يتعلق بلعب دورها الرقابي.

وشكل إنشاء الجمعية الوطنية التي أصبحت الغرفة التشريعية الوحيدة بعد إلغاء غرفة مجلس الشيوخ بفعل التعديلات الدستورية الأخيرة، لجنة تحقيق برلمانية للنظر في تهم الفساد في حق مجموعة من المسؤولين الذين تولوا إدارة الشأن العام في البلد خلال المأموريتين الرئاسيتين الماضيتين، نقلة نوعية في الحياة البرلمانية في البلد وعزز دور هذه السلطة ليس فقط في الجوانب التشريعية وإنما أيضا في أدوارها الرقابية والتحقيقية لضمان المصالح العليا للبلد.

ولإبراز التطور الذي حصل على مستوى عمل الهيئات التشريعية في البلد خلال الفترات الماضية وانعكاس ذاك على تطور المسار الديمقراطي بصفة عامة، أجرت الوكالة الموريتانية للأنباء مقابلة مع مدير التشريع والترجمة، بالجمعية الوطنية، السيد سيد أحمد ولد صالح، أوضح أن الحياة البرلمانية في موريتانيا بدأت خلال فترة الاستعمار سنة 1946م، مع اعتماد ما يسمى آن ذاك بوضعية الأقاليم ما وراء البحار التي سمحت بتمثيل المستعمرات الفرنسية في البرلمان الفرنسي، مشيرا إلى إجراء ثلاث انتخابات خلال هذه الفترة تم خلالها تحديد ممثلين عن موريتانيا في الجمعية الفرنسية.

وأضاف أن هذه الوضعية استمرت لغاية سنة 1956م التي تم فيها اعتماد قانون «دفير» نسبة لوزير الداخلية الفرنسي آن ذاك، الذي يمنح حكما ذاتيا للمستعمرات الفرنسية، حيث تم انتخاب مجلس للحكم سنة 1957 م ترأسه في البداية فرنسي، قبل أن تؤول رئاسته بعد ذلك سنة 1958 م للمرحوم المختار ولد داداه.

وأشار إلى أن مجلس الحكم تحول بعد ذلك إلى جمعية تأسيسية أشرفت على وضع أول دستور لموريتانيا تم إصداره يوم 22 مارس سنة 1959 م، ونص على نظام برلماني تعددي، ثم جاء بعد ذلك الدستور الذي تم اعتماده يوم 20 مايو سنة 1961 م، والذي اعتبر أول دستور لدولة الاستقلال والذي نص على وجود برلمان بغرفة واحدة تسمى الجمعية الوطنية شكلت أول مجلس تشريعي في البلد بعد الاستقلال.

وأوضح أن البلاد وبعد مؤتمر ألاك سنة 1961 م الذي اندمجت فيه جميع الأحزاب الموجودة في حزب واحد هو حزب الشعب الموريتاني، أصبح لديها دستور ينص على التعددية الحزبية، في الوقت الذي لا يوجد عمليا إلا حزب واحد تنحصر فيه جميع الترشحات، مشيرا إلى أن هذه الوضعية حتمت مراجعة دستور 1961م، التي تمت يوم 12 فبراير سنة 1965 م، والتي اعتمدت نظام الحزب الواحد.

وأشار مدير التشريع والترجمة بالجمعية الوطنية إلى أن هذه الوضعية استمرت حتى الانقلاب الذي وقع في البلاد يوم 10 يوليو سنة 1978 م، حيث دخلت البلاد بفعله الأحكام الاستثنائية التي علق فيها العمل بالدستور، وأصبحت البلاد تسير بالمواثيق الدستورية لغاية سنة 1991م، مشيرا إلى أن اللجنة العسكرية تولت خلال هذه الفترة مهام السلطة التشريعية بالإضافة لمهامها كسلطة تنفيذية، وبالتالي أصبحت تبعا لذلك تصدر أوامر قانونية.

وأضاف أن البلاد اعتمدت سنة 1991 م دستورا جديدا يسمح بالتعددية الحزبية وينص على وجود برلمان بغرفتين جمعية وطنية تنتخب بالاقتراع المباشر، ومجلس شيوخ ينتخب بطريقة غير مباشرة عن طريق مستشاري المجالس البلدية.

وأشار إلى أن هذا الدستور تم إدخال جملة من التعديلات عليه أهمها تلك التي كانت بعد انقلاب 2005، وهي تعديلات لم تمس الحياة البرلمانية وإنما ركزت على تحصين وظيفة رئيس الجمهورية وتحديد المأموريات الرئاسية.

وذكر بأن الحياة البرلمانية في موريتانيا تنظم بالإضافة إلى المضامين الدستورية بمجموعة من القوانين النظامية تضم القانون رقم 03/92 المتعلق بتسيير الغرفتين البرلمانيتين، وقانون 027/92 المتعلق بانتخاب نواب الجمعية الوطنية، وقانون انتخاب النواب الممثلين للموريتانيين المقيمين في الخارج، والقانون المتعلق بولوج النساء للوظائف الانتخابية، إضافة إلى النظام الداخلي للغرفة البرلمانية.

وقال إن من التعديلات التي تمس الحياة البرلمانية تلك التي اعتمدت سنة 2012

والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية الانتخابات التشريعية سنة 2018، وهي تعديلات عززت دور البرلمان في رقابة العمل الحكومي، من خلال إعطائه صلاحية منح الثقة للحكومة عند تعيينها وهو ما خلق نوعا من التوازن مقابل صلاحية حل البرلمان التي يتمتع بها رأس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية)، مذكرا بأن البرلمان لديه مهمتان فنيتان أساسيتان هما سن القوانين(التشريع)، ورقابة العمل الحكومي.

وأضاف أن البرلمان يمارس رقابة العمل الحكومي من خلال القانون الذي يلزم الحكومة بإعطاء البرلمان المعلومات التي يريد بالطرق القانونية عبر الأسئلة سواء كانت شفهية أو كتابية والاستجوابات ولجان الاستعلام ولجان التحقيق والإحاطة التي يقدمها الوزير الأول سنويا عن عمل الحكومة خلال السنة المنصرمة والخطوط العريضة لبرنامجها خلال السنة المقبلة، التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ الميزانية الذي يجب على الحكومة تقديمه للبرلمان كل ستة أشهر، ومسألة الثقة وملتمس الرقابة.

وقال إن الحياة البرلمانية حاليا في المأمورية السادسة منذ اعتماد برلمان 1991، مشيرا إلى أنه خلال مختلف هذه المأموريات تطور البرلمان من حيث التنظيم ومن حيث أساليب العمل ومن حيث عدد النواب الذي انتقل من 81 سنة 1991 م حتى وصل حاليا إلى 157 نائبا، وذلك نتيجة للزيادة التلقائية الناتجة عن الزيادة السكانية للدوائر الانتخابية وبالتالي زيادة ممثليها في البرلمان، بالإضافة إلى اللوائح التي تم اعتمادها كاللائحة الوطنية واللائحة الوطنية للنساء واللائحة المتعلقة بممثلي الموريتانيين في الخارج في البرلمان.

وأوضح مدير التشريع والترجمة أن الإنابة البرلمانية الحالية تميزت عن غيرها من المأموريات السابقة بجملة من الإجراءات الملموسة التي حسنت من أداء العمل البرلماني بصفة عامة، من خلال تحسين بيئة العمل عبر الحصول على مقر ملائم وإدخال آلية التصويت الألكتروني، وإنشاء قناة برلمانية شكلت نافذة لتعريف المواطن بالعمل البرلماني كما شكلت فرصة للمواطنين لتقييم أداء منتخبيهم في الغرفة البرلمانية ومدى قدرتهم من خلال مداخلاتهم على طرح مشاكلهم، وتم اكتتاب خبراء على مستوى عال أساتذة جامعات مبرزين في القانون لمساعدة اللجان البرلمانية وإدارة التشريع للقيام بعملهم.

وأضاف أن من ضمن الإنجازات التي تحققت كذلك خلال الإنابة البرلمانية الحالية اكتتاب أطر لدعم العمل التشريعي، وإشراك المواطن غير المتعلم في الاطلاع على العمل البرلماني من خلال ترجمة مداخلات الجلسات العلنية باللغات الوطنية.

وقال إن الجمعية الوطنية صادقت خلال الإنابة الحالية على 114 نصا من ضمنها 53 اتفاقية، والباقي مشاريع قوانين قامت الجمعية بإدخال تعديلات على 25 منها، مشيرا إلى أن هذه الإنابة شهدت كذلك إدخال تحسينات على النظام الداخلي للجمعية الوطنية مما مكن من تطوير العمل البرلماني خصوصا في مجال الرقابة البرلمانية وفي مجال التشريع من خلال الحد من توقيت الأسئلة لتمكين السادة النواب من طرح أكبر قدر ممكن من هذه الأسئلة، و توفير الوقت المناسب للنواب للإطلاع على مضامين النصوص المقدمة للإحاطة بمختلف مضامينها قبل عرضها في الجلسات العلنية.

وأشار إلى أنه وخلال الإنابة الحالية تم الرد على 71 سؤالا شفهيا، مشيرا إلى أن هذا العدد كان يمكن أن يكون أكثر بكثير لولا الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجمعية خلال فترة جائحة كورونا التي دامت حوالي سنتين، والتي قررت الجمعية خلالها حصر الجلسات العلنية على القضايا الضرورية فقط.

وأضاف أن الإنابة البرلمانية الحالية وفي إطار الدور الرقابي للجمعية الوطنية شهدت إنشاء لجنة تحقيق برلمانية لأول مرة تنهي عملها في تاريخ البرلمان الموريتاني حققت في إحدى عشر ملفا وأصدرت تقريرها حول هذه الملفات وأحالته إلى القضاء، مشيرا إلى أن هذه اللجنة تعتبر سابقة في تاريخ العمل البرلماني في موريتانيا.

موف
موريتل
28
نوفمبر
عيد استقلال مجيد
موف موريتل تتقدم بأحر التهاني لفخامة رئيس الجمهورية
وللشعب الموريتاني بحلول الذكرى 62 لعيد الإستقلال
Moov-Mauritel.mr

تهدئة المنـــاخ السياسي الوطنـــي والتشـــاور الناجـــح

إعداد/ النبهاني ولد أمغر

في البدء

منذ أن تولى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مقاليد السلطة في البلد، قبل ما يزيد على ثلاثة أعوام بقليل، وأمور البلد تدار بروية ووطنية واتزان.

إنها فترة قصيرة بحساب الزمن الفيزيائي الطبيعي، ولكنها طويلة بحساب المنجز وبالنظر إلى التحديات الداخلية والخارجية والكونية التي واجهتنا خلال هذه الفترة المترعة بالأحداث غير المتوقعة.

لقد استلم هذا النظام الحكم في مفتتح أغشت سنة 2019.

وبعد أن هدأت مراسيم التسليم، وتحَسَّسَ الجميع أماكنهم الجديدة، وغادر من غادر، أدرك الرئيس المنتخب حجم الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها البلد في الصميم، وبدأ منذ ذلك الوقت العمل بتوازن وصبر وصمت، على معالجة الأمور وتصحيح مسار الوطن التائه الذي تتقاذفه أمواج اللامسؤولية المُزمنة المعششة في أوردته وشراييه منذ عقود.

وطبقا لقاعدة تقديم الأهم التي تحدث عنها أهل العلم في مظانِّها، بدأ الربان الحاذق مهامه، وكانت مهمته المقدسة الأولى، نزع فتيل المواجهة بين مختلف مكونات الشعب، تلك المواجهة التي أعدَّ لها بعناية على مراحل؛ فتعددت أوجهها واتحد هدفها و لبست لَبوسا عرقيا أحيانا، ولبوسا فئويا أحيانا، ولبوسا جهويا وقبليا ومناطقيا أحايين أخرى.

لقد عمد الرئيس منذ اللحظات الأولى لتسلمه السلطة إلى التصدي لهذا الخطر المحدق بتهدئة الجو العام، والاختلاف بأدب و احترام، وإضفاء ميسم أخلاقي على الحياة السياسية(وهو ما اصطلح على تسميته لاحقا في الوسطين السياسي والإعلامي ب «أخلقة الممارسة السياسية») والتعامل مع الشركاء السياسيين في الوطن بتوقير وتقدير، والنظرة الأبوية الحانية للجميع، وابتعاد القائد الربان عن المحاور القبلية والجهوية والعرقية والسياسية والاقتصادية الضيقة، وتنميته للمشترك وطنيا، معتبرا الوحدة الوطنية الحقيقية مكسبا لا ينبغي التفريط فيه، واقفا بتوجيهه وسلوكه دون عودة لغة التخوين والتأزيم والشتم والسب والشك والركل من الأمام والخلف، وتقسيم الناس إلى أكثر من فسطاط، التي سادت فعمت بها البلوى، بقصد ضرب هذا المجتمع في أعز ما يملك، وتحطيم أهم ما أنجزه خلال تاريخه الطويل.

وتعزيزا لتوجه مدني لا تخطئه العين، عمد الرئيس منذ توليه السلطة إلى تكريس فصل السلطات واقعا ملموسا، ومنح الثقة للمسؤولين، حتى يعملوا براحة ويبدعوا.

لقد لاحظ الجميع ولأول مرة في تاريخ الوطن الحديث، عرض ملفات ضخمة على السلطات التشريعية والقضائية،

وتناولها بشكل مستفيض من طرف الإعلام (المنطلق من عِقاله) دون أن تتدخل السلطة التنفيذية في سيرها ولو بكلمة، ودون أن نرى حملات الإعلام العمومي المؤيدة لرؤية على حساب أخرى، أو المسفهة لمنهج أو النابزة عشرية أو خمسية.

التشاور الوطني:

انفتح فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من لحظات توليه مقاليد الحكم الأولى، على مختلف مكونات الطيف السياسي دون تمييز، فكان مكتبه رحبا لزعماء الأحزاب السياسية؛ معارضين وموالين، حيث كان في كل مرة ينزلهم المكانة التي تليق بهم ويستشيرهم في أمور البلد، آخذا باستشاراتهم، كما أنه كان حريصا على دعوتهم للمناسبات الوطنية الجامعة، حتى تكون الصورة الوطنية عامة وناصعة.

ومن أجل التشاور حول الاستحقاقات الانتخابية، وإجرائها في مواعيدها بطريقة شفافة يرضى عنها كل الطيف السياسي، أصدر فخامة رئيس الجمهورية، أوامره لوزارة الداخلية واللامركزية، بهدف إجراء تشاور وطني جامع لا يغيب عنه أحد ولا يترك موضوعا مطروحا إلا وناقشه وتوصل فيه إلى حلول يرضى عنها الجميع.

وهكذا وبإشراف من معالي وزير الداخلية واللامركزية، السيد محمد أحمد ولد محمد الأمين، توجت جلسات التشاور الوطني الذي جرى خلال شهر سبتمبر الماضي، بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية الوطنية، حول التحضير التشاركي والتوافقي للانتخابات البلدية والجهوية والنيابية.

و وقع معالي وزير الداخلية واللامركزية، مع رؤساء الأحزاب السياسية على الوثيقة النهائية لمخرجات التشاور بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية، حول التحضير التشاركي للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023، وهو تشاور استمر أسابيع، تميزت بالنقاش والتشاور المكثف والأخذ والرد.

الوثيقة المُجمَعُ عليها

تضمنت الوثيقة النهائية لهذا التشاور التي حملت شعار: «معا من أجل تنظيم انتخابات توافقية وجامعة وشفافة ونزيهة ومقنعة وذات مصداقية، تكون نتائجها مقبولة لدى الجميع» ديباجة ومحاور تفصيلية لمختلف المواضيع ذات الصلة بالانتخابات المذكورة مع جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بالممارسة الديمقراطية في البلد.

وجاء في ديباجة هذه الوثيقة:

«تكريسا لجو التهدئة السياسية وتطبيع المشهد السياسي الذي انتهجه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، منذ توليه السلطة وتفاعل الطبقة السياسية معارضة وأغلبية مع هذا التوجه، الشيء الذي خلق ظروفا مواتية لبناء الثقة بين الأطراف، وشكل أرضية مناسبة للتشاور والتداول حول القضايا الكبرى.

وفي هذا السياق وعملا بتوجيهات فخامته الرامية إلى ترسيخ سنة التشاور المستمر والعمل على التحضير المبكر والجيد للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية المقبلة، في جو تشاركي توافقي تتوفر فيه كافة الضمانات اللازمة لطمأنة مختلف الفرقاء السياسيين، ولكون الآجال الانتخابية أصبحت ضاغطة، دعا معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد/ محمد أحمد ولد محمد الأمين مختلف الأحزاب السياسية معارضة وموالاة إلى تشاور يهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي لضمان تنظيم انتخابات جامعة، نزيهة، شفافة، مقنعة، ذات مصداقية ومقبولة لدى الجميع.

وقد تفاعلت إيجابيا الأحزاب السياسية المشاركة معارضة وموالاة مع التشاور المعلن عنه، وحرصت على مواكبته ونجاحه والمشاركة في جميع ورشاته».

وقد انطلقت مجريات هذا التشاور في يوم 05 – 07 – 2022 بعد توجيه معالي وزير الداخلية واللامركزية، رسالة دعوة إلى السادة رؤساء الأحزاب السياسية لحضور اجتماع بمباني الوزارة بتاريخ: 12 – 07 – 2022 لغرض المشاركة في تشاور ينظم بين الحكومة والأحزاب السياسية، يهدف إلى تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة ومقنعة وذات نتائج مقبولة من جميع الأطراف، وحضر الاجتماع 22 حزبا سياسيا من أصل 25 مرخصة.

ولدى افتتاحه للجلسة الأولى للقاء التشاوري المنعقدة يوم: 12 – 07 – 2022 أكد معالي الوزير، أن الهدف من هذا التشاور هو التحضير الجيد والمبكر للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية المقبلة، مضيفا حرص الوزارة على إنجاح هذا التشاور والتزام الحكومة بتنفيذ كافة مخرجاته.

وقد طالب الاجتماع من معالي الوزير والأحزاب العمل من أجل التحاق الأحزاب الثلاثة المتبقية بعملية التشاور ليكون جامعا.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول، وجه معالي وزير الداخلية واللامركزية يوم 18 – 07 – 2022 رسائل إلى السادة رؤساء الأحزاب يطلب منهم مواقفهم وآراءهم بخصوص المواضيع التالية:

– الإطار القانوني؛
– اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
– إعداد اللائحة الانتخابية؛
– الحالة المدنية.

وإضافة كل ما يرونه مناسبا لطرحه للنقاش مع تذكيرهم بضرورة تقديم مقترحاتهم خلال 15 يوما كما هو متفق عليه.

بفضل الجهود المبذولة من طرف الوزارة والأحزاب السياسة التحق حزبان من الأحزاب الثلاثة التي غابت عن الاجتماع الأول بالتشاور.

وبعد تلقي الوزارة ردود كافة الأحزاب المشاركة في التشاور، نظمت يوم 10 – 09 – 2022 تحت رئاسة السيد الأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية اجتماعا للجنة الصياغة التي تضم أطرا وخبراء من الوزارة ورؤساء وممثلو 24 حزبا سياسيا من أصل 25 حزبا

معترفا بها.

وبهدف تسهيل جلسات النقاش واختصارا للوقت، قدمت الوزارة ملخصا لردود كافة الأحزاب بالإضافة إلى أوراق فنية وقانونية حول مختلف نقاط النقاش تساعد السادة رؤساء الأحزاب السياسية وممثليهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتحت إشراف السيد الأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية، انعقدت عدة جلسات نقاش، استمرت مدة ثلاثة أيام (10، 13 و14 سبتمبر 2022) حيث كانت المداخلات صريحة وبناءة في جو تطبعه الثقة والاحترام والتقدير المتبادلين، تم من خلالها تقريب وجهات النظر في مختلف المواضيع المعروضة للنقاش.

وبعد نقاش عميق وحاد بين كافة الفرقاء بخصوص موضوع النسبية، وتعذر الوصول إلى توافق حولها، ترأس معالي الوزير جلسات نقاش يومي 15 و16 سبتمبر 2022 وبحضور السادة رؤساء الأحزاب السياسية، حيث قدم السيد الأمين العام تقرير فريق العمل الثلاثي والنتائج التي تم الوصول إليها.

ومواصلة للنقاش الذي بدأ، عرض السادة رؤساء الأحزاب بحضور السيد الوزير آراءهم حول مختلف نقاط النقاش خاصة موضوع النسبية، ونظرا لتباين وجهات النظر في الموضوع، التزم معالي الوزير برفع تقرير لفخامة رئيس الجمهورية حول الآراء المعبر عنها والتماس توجيهات فخامته من أجل إيجاد حل توافقي يقرب وجهات النظر ويرضي جميع الأطراف.

وفي يوم السبت الموافق 17 – 09 – 2022 دعا السيد الوزير السادة رؤساء الأحزاب السياسية وعرض عليهم مقترحات فخامة رئيس الجمهورية لحلحلة كافة مواضيع الخلاف، حيث تلقت اقتراحات فخامة رئيس الجمهورية القبول والمباركة من جميع السادة رؤساء الأحزاب السياسية.

وبعد انتهاء جميع مراحل النقاش، تم الاتفاق على النقاط التالية:

1. النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية؛
2. النسبية في الانتخابات التشريعية؛
3. اللائحة الوطنية للشباب؛
4. وضعية مدينة نواكشوط؛
5. اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
6. الآجال الانتخابية؛
7. الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي؛
8. المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية؛
9. الحالة المدنية؛
10. توصيات خاصة.

أولا: النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية:

نظرا للدور الذي تلعبه النسبية في توسيع دائرة مشاركة مختلف الطيف السياسي المحلي وتفعيل رقابة المجالس الجهوية والبلدية على رؤساء المجالس الجهوية والعمد ضمانا لشفافية تسيير المرفق العمومي،

واحتراما لإرادة الناخب وعملا على ضمان المحافظة على استقرار المرفق العمومي، تم الاتفاق على:

– اعتماد النسبية في شوط واحد في جميع المجالس الجهوية والبلدية، على أن يكون رئيس المجلس الجهوي أو العمدة هو رأس اللائحة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها مع البحث عن آلية تحول دون شلل المرفق العام.

ثانيا: النسبية في الانتخابات التشريعية:

عملا على دعم النسبية كوسيلة لمشاركة أوسع لمختلف الطيف السياسي في البرلمان، تم الاتفاق على الآتي:

– انتخاب النواب في الجمعية الوطنية بنسبة 50% طبقا لنظام النسبية و50% وفقا لنظام الأغلبية ذي الشوطين وبعد افتراض تمثيل المقاطعات الست (6) المستحدثة إثر التقطيع الإداري الأخير وفقا لمفتاح التوزيع المنصوص عليه في القانون سيرتفع عدد النواب في الجمعية الوطنية من 157 إلى 162 في استحقاقات 2023، فتصبح النسبية 45.68%، وعليه فإنه قد تقرر رفع هذه النسبة فيما يخص النواب المنتخبين بالنسبية بـ 5% لتصل إلى 50%، أي زيادة 14 نائبا منتخبا بالنسبية ليصبح البرلمان 2023 مشكلا من 176 نائبا بالتناصف بين نظامي الأغلبية والنسبية 50% لكل منهما

ثالثا: اللائحة الوطنية للشباب:

ضمانا لحضور الشباب الذي يمثل حدود 70% من السكان، وحرصا على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيزا لحصة النساء في البرلمان، تم الاتفاق على:

– استحداث لائحة وطنية للشباب بالتناوب بين الجنسين، تتكون من 11 مقعدا، على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة.

رابعا: وضعية نواكشوط:

نظرا للحجم الديمغرافي لمدينة نواكشوط، ولتقسيمها إداريا إلى ثلاث ولايات، وعملا على ربط النواب أكثر بناخبيهم، تم الاتفاق على:

– إعادة تقطيع مدينة نواكشوط إلى ثلاث (3) دوائر انتخابية طبقا للولايات الثلاثة، على أن تمنح كل دائرة سبعة (7) مقاعد بزيادة ثلاث (3) مقاعد بالمقارنة مع العدد القائم ليصبح إجمالي مقاعد نواكشوط 21 مقعدا.

خامسا: اللجنة المستقلة للانتخابات:

نظرا إلى أن مأمورية اللجنة الانتخابية الحالية تنتهي في شهر إبريل 2023، وأن تحضيرات الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقبلة قد بدأت، وحرصا على مشاركة كافة الأحزاب السياسية في اختيار أعضاء اللجنة الجديدة، ولتمكين اللجنة من التحضير الجيد والمبكر والتشاركي للانتخابات المقبلة، تمهيدا لتنظيمها لاحقا، تم الاتفاق على:

– تنصيب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجديدة قبل 31 أكتوبر 2022.

سادسا: الآجال الانتخابية:

احتراما لاختصاص اللجنة الانتخابية، وحرصا على إجراء الانتخابات في فترة مواتية وفي ظروف مناخية ملائمة،

تضمن تمكين جميع الناخبين من أداء واجبهم الانتخابي بطريقة سلسة، تم الاتفاق على:

– يترك تحديد آجال الانتخابات للجنة الانتخابية بالتشاور بينها وبين الحكومة والأحزاب السياسية، مع مراعاة الظروف المناخية من حيث موسم الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

سابعا: الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي:

ضمانا لمشاركة جميع الناخبين، وحرصا على إعداد لائحة انتخابية جديدة تتسم بالدقة والشمولية، تم الاتفاق على:

– ينظم إحصاء إداري ذو طابع انتخابي من قبل اللجنة الانتخابية بالتشاور مع الحكومة والأحزاب.

ثامنا: المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية:

من أجل تمكين الأحزاب السياسية من القيام بالدور المنوط بها في توعية وتأطير المواطنين، والسماح لها بالمشاركة الفعالة في الانتخابات، وسعيا إلى إضفاء مزيد من الشفافية في مجال تمويل الحملات، تم الاتفاق على:

– الموافقة من حيث المبدأ على تمويل الدولة لجزء من نفقات الحملات الانتخابية طبقا لمسطرة يتم التشاور حولها مع الأحزاب السياسية لاحقا.

تاسعا: الحالة المدنية:

نظرا إلى أن هناك كما كبيرا من بطاقات التعريف المنتهية الصلاحية تنضاف إليه ضرورة إصدار بطاقات جديدة لمن بلغوا سن التصويت، تقرر أن:

– تتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتمكين كافة الناخبين من تأدية حقهم الانتخابي في أحسن الظروف.

عاشرا: توصيات خاصة:

تم الاتفاق على توجيه التوصيات الواردة في الملحق المرفق إلى الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مع التزام الأطراف (وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية) بدعم هذه التوصيات والعمل على تحقيقها ومتابعة تنفيذها.

التوصيات الموجهة للحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابية، كانت على النحو التالي:

أوصت الأطراف المشاركة في التشاور المنظم بين وزارة الداخلية واللامركزية، الحكومة واللجنة الانتخابية بالعمل على تنفيذ التوصيات التالية:

1. ضمانات الشفافية:

نظرا لأهمية الشفافية في مصداقية الانتخابات ومشروعية المؤسسات وطمأنة المتنافسين وترسيخ الديمقراطية توصي الأطراف بـ:

– أن تسهر الحكومة على تطبيق النصوص القانونية والنظم والمساطر المعمول بها في مجال ضمانات شفافية الانتخابات بالتنسيق مع لجنة الانتخابات.

– أن تلتزم الحكومة بتمكين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وفقا للقوانين والنظم المعمول بها، من ممارسة صلاحياتها كاملة ومدها بكافة الوسائل التي تمكنها من ضمان شفافية العملية الانتخابية.

– أن تصدر الحكومة القوانين والمراسيم موضوع هذا الاتفاق أو التي ستعتمد فيما بعد بالتشاور بين الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بهدف تنظيم انتخابات جامعة، نزيهة، شفافة، مقنعة، ذات مصداقية ومقبولة لدى الجميع.

– مراجعة وتطبيق المرسوم رقم: 078-2013 لإعطاء المرصد الوطني لمراقبة الانتخابات صلاحيات أكثر ووسائل تمكنه من الانتشار والحضور الفعلي على المستوى الجهوي والمحلي.

– اتخاذ إجراءات ردعية ضد شراء ذمم الناخبين ومنع التأثير على تصويت العمال والموظفين.

– إلزام الإعلام العمومي بتغطية أنشطة كافة المترشحين بالتساوي.

– تعديل القانون الخاص بتعارض الوظائف حتى يشمل وظائف إدارية وفنية جديدة.

– فرز اللوائح الوطنية على مستوى المقاطعات والولايات كما هو الحال بالنسبة للرئاسيات.

2. انتخاب النواب الممثلين للموريتانيين في الخارج:

نظرا لضرورة احترام مبدأ الانتخاب المباشر للنواب، وسعيا إلى إشراك الجاليات في الخارج في اختيار ممثليهم في البرلمان مما سيحسن من تأطيرهم وارتباطهم بالوطن ومساهمتهم في تنميته، توصي الأطراف بـ:

– تمكين جالياتنا بالخارج من انتخاب نوابها بشكل مباشر، وسيتم العمل على الآليات الكفيلة بضمان هذا التصويت في المناطق التي يكون فيها ممكنا من الناحية اللوجستية والفنية والإجرائية في أفق الانتخابات القادمة وذلك بالتنسيق بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة والأحزاب السياسية.

3. الآجال الانتخابية:

– نشر اللائحة الانتخابية ثلاثين (30) يوما قبل الإعلان عن استدعاء هيئة الناخبين؛

– استدعاء هيئة الناخبين ستين (60) يوما قبل يوم الاقتراع.

– مراجعة فترات الطعون للعمل على الانسجام بين فتراتها والعمل على إنشاء آلية تسمح بتمكين القضاة من البت في الطعون.

4. أعوان اللجنة ومكاتب التصويت:

– إشراك الأحزاب السياسية في جميع مراحل التحضير لاقتراح المكاتب الانتخابية مثل: التقطيع الجغرافي، عدد المصوتين في كل مكتب، معايير اختيار أعضاء المكاتب.

– إشراك ممثلي اللوائح في العملية بكل شفافية، ومعاملتهم معاملة لائقة، وتسهيل إجراءات استبدال ممثلي اللوائح عند الضرورة تمكين ممثلي اللوائح من المحاضر مباشرة بعد الفرز الحرص على لصق محضر النتائج على المكتب مباشرة بعد فرز النتائج.

– الحرص على الشفافية والموضوعية في اكتتاب أعوان اللجنة وتوزيع المكاتب الانتخابية واختيار رؤسائها.

– السماح للتصويت بجواز السفر.

– تحديد أسبوع خاص بتصويت الموريتانيين في الخارج أسبوعا قبل يوم الاقتراع.

– التفكير في ترشيد عدد بطاقات التصويت خاصة فيما يتعلق باللوائح الوطنية.

5. تمويل الحملات:

– تطبيق الأمر القانوني رقم: 035 – 2006، والمرسوم المطبق له رقم: 113 – 2006 بشكل يضمن تساوى الفرص بين المتنافسين، ويرفع نسبة الدعم الممنوحة من الدولة لدعم اللوائح نظرا لآثار التضخم خاصة في مجال الخدمات الانتخابية (النقل، الإشهار..)،

– تحديد سقف أعلى لتمويل الحملات ووضع آلية مناسبة تحد من استخدام المال السياسي والمال العام ووسائل الدولة ومراقبة صارمة للإنفاق غير المبرر خلال الحملات الانتخابية.

– تفعيل اللجان الوطنية والجهوية والمحلية المكلفة برقابة ونزاهة الحملات الانتخابية مع إلزام كل حزب بتقديم ميزانية حملته أسبوعا قبل الحملة.

– إلزام النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية عند مخالفة القوانين المنظمة للانتخابات وتمكين المترشحين من ذلك.

في الختام

وزير الداخلية واللامركزية، السيد محمد أحمد ولد محمد الأمين، توجه في ختام التشاور بالشكر إلى جميع الشركاء فيه، على حسهم الوطني ونضجهم، وعلى ما أبانوا عنه خلال مراحل التشاور وجلساته الطويلة، من مسؤولية ونضج سياسي، وحس وطني جلي، وحرص على تطوير منظومتنا الانتخابية، دعما لصحة التمثيل، وشفافية الاقتراع.

جاء ذلك في خطاب القاه بمناسبة التوقيع على الوثيقة النهائية للتشاور بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية حول الانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023:

وقد أجمع زعماء الأحزاب السياسية الوطنية على تثمين نتائج التشاور الوطني و وصف التوقيع على وثيقته الختامية بالحدث التاريخي الوطني.

ويرى المراقبون للشأن السياسي الوطني أن مخرجات هذا التشاور وما توصل له من نتائج باركها الطيف السياسي كله، ستشكل رصيدا باقيا للديمقراطية الوطنية والممارسة السياسية.

الأحزاب السياسية الوطنية التي شاركت في التشاور الوطني:

الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد
التحالف الشعبي التقدمي
الاتحاد من أجل التخطيط للبناء
الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم
حزب الصواب
حزب حاتم
حزب الإصلاح
حزب تواصل
حزب الفضيلة
حزب الرفاه
حزب الإنصاف
الحراك الشبابي
حزب الكرامة
حزب الوحدة والتنمية
التحالف الوطني الديمقراطي
الوفاق من أجل الرفاه
حزب الكتل الموريتانية
حزب نداء الوطن
حزب الرباط
حزب البناء والتقدم
حزب الجبهة الجمهورية
حزب الوسط من أجل التقدم
حزب تكتل القوى الديمقراطية
حزب اتحاد قوى التقدم

تشكلة اللجنة المستقلة للانتخابات التي تَوَافَقَ حولها الطيف السياسي:

الداه ولد عبد الجليل
محمد الأمين ولد داهي
آب ولد امباري
بابوكار سولي
باب ولد بوميس
بلال ولد ورزك
جينابا تانديا
كومبا سي
لمينة محمد بوي امم
محمد المختار مليل
مولاي ولد ابراهيم.

الدبلوماسيةُ الموريتانية بين الماضي والحاضر

بقلم: محمد السالك ولد إبراهيم/ دبلوماسي واستشاري دولي (medsaleck@gmail.com)

مدخل تمهيدي:

يدخل تدبير السياسة الخارجية وممارسة الدبلوماسية -في المقام الأول- ضمن مجال الاختصاص الحصري لرئيس الجمهورية طبقا لأحكام دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما تنص على ذلك المواد 30، 35 و 36 وغيرها. وفي هذا الإطار، تنطلق الدبلوماسية الموريتانية في تصورها لملامح السياسة الخارجية للبلاد من رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتوجيهاته السياسية النابعة من صميم تقاليد بلادنا في التعلق بقيم السلم وحسن الجوار والتعاون. ويتجسد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد من خلال العمل الحكومي المُمنهج والمنسق. وهكذا، تعمل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج على تنفيذ هذه الرؤية من خلال تطوير دبلوماسية ديناميكية فاعلة، تعمل من أجل الحفاظ على السلم والأمن وتنمية وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم من خلال تنزيل مخرجات السياسة الخارجية للبلاد على أرض الميدان عبر مسار ديبلوماسي واعد باتت معالمه واضحة للعيان.

ومنذ انتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، سنة 2019، يستطيع الراصد المنتظم للمشهد الدبلوماسي الوطني على المستويين الداخلي والخارجي، أن يلاحظ بأن الإرادة السياسية الأسمى شديدة الحرص على خلق الظروف الملائمة لوضع مشروع دبلوماسي وطني مؤسس.

ويتضح ذلك من خلال إعادة رسم ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية للبلاد، وتحديد مصالحها العليا إقليميًا ودوليًا، والعمل على ترسيخ إجماع وطني حولها، بشكل يُعزِّزُ استقرار البلاد والحفاظ على كينونتها الوطنية وسط محيط إقليمي ودولي بالغ التعقيد. وهو توجه يفتح - بلا شك- آفاقا واعدة لدبلوماسية متوازنة من أجل التعريف أكثر بموريتانيا غنية بتعددها الثقافي والقومي، مُتصالحة مع ذاتها، معتزة بإشعاعها الثقافي والحضاري ومنفتحة على العالم بمقدراتها الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والسياحية المختلفة.

ويتمثل هذا التوجه الدبلوماسي في جهود مكثفة عرفت خلال السنوات الثلاث الأخيرة ديناميكية مطَّردة في العمل بشكل جاد ومنهجي لتفعيل سياسة خارجية متوازنة لصالح البلاد؛ وتوسيع تمثيلها الدبلوماسي، وتكثيف وتفعيل حضورها في الأنشطة الدولية الهادفة إلى تعزيز السلام ودفع التعاون الدولي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف؛ والانخراط الواعي في الأجندة الأممية لحفظ السلام، والتدخل لحل الأزمات والتوسط في الصراعات الإقليمية والدولية؛ وتطوير الاهتمام بشؤون الجاليات الموريتانية في الخارج، والاعتناء بها من أجل توفير الحماية لها وتقريب الخدمات الإدارية والقنصلية منها، وربط أفراد الجاليات بالوطن الأم، إلى جانب دعم حضور الكوادر الموريتانيين في الهيئات والمنظمات الدولية ومنحهم الأفضلية والأولوية في تقلد المناصب الدولية السامية في الوظيفة العمومية الدولية.

لقد برهنت السنوات القليلة الماضية(2019-2022) على سلامة وديناميكية هذا المسار الدبلوماسي الجديد، من خلال تحرك الدبلوماسية الموريتانية على عدة محاور رئيسية نذكر منها :

- إعادة هندسة السياسية الخارجية للبلاد باتجاه استعادة التوازن لعلاقاتها الثنائية مع الآخرين، والعمل على توسيع خارطة تمثيلها الدبلوماسي عبر العالم؛
- العمل على تطوير تعاون دولي متعدد الأطراف مع جميع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وتعظيم استفادة البلاد منها؛
- تعزيز انخراط البلاد في عمليات حفظ السلام الدولية، وفي حل الأزمات والتوسط في الصراعات؛
- دعم حضور الكوادر الموريتانيين لولوج الوظائف الدولية السامية باعتباره سياسة ثابتة للدولة؛
- الاهتمام بالمواطنين في الخارج والحرص على تأمين سلامتهم والدفاع عن ممتلكاتهم ورعاية مصالحهم وتقريب الخدمات الإدارية والقنصلية منهم؛

- تشجيع الدبلوماسيات الموازية، خاصة الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الدينية، الصوفية والدعوية من أجل تعزيز حضور البلاد وتحسين صورتها في المحافل الدولية.

كما تميز أداء الدبلوماسية الموريتانية خلال السنوات القليلة الماضية ببعض الممارسات الفضلى مثل إنشاء الأكاديمية الدبلوماسية وتكثيف أنشطتها، واستحداث فضاء «الخيمة الدبلوماسية» ضمن مهرجان مدائن التراث في وادان.

2- دبلوماسيتنا بين التاريخ والجغرافيا:

من أجل تثمين هذه الملامح العامة الإيجابية لتفعيل الدبلوماسية وتأهيل السياسة الخارجية الموريتانية، وتعزيز الديناميكية التي طبعت توجهاتها وأنشطتها في المرحلة الراهنة من تاريخ بلادنا، يجدر بنا -بعد إثنين وستين سنة من الاستقلال- أن نفتش بين تقلبات التاريخ وإكراهات الجغرافيا، عن ما يمكن أن نستعين به لتَلَمُّس خارطة طريق للنهوض بدبلوماسية بلادنا من خلال استقراء ناضج لجدلية الداخل والخارج1 التي طبعت مسارها منذ بواكير الاستقلال.

وهنا لا يمكن إلّا أن نتذكّر، مقولةً مرجعيّةً للرئيس المؤسس الأستاذ المختار ولد داداه رحمه الله، الذي استطاع مُبكرا من خلالها، أن يُؤَصِل لرؤية وطنية تربط بين السيَّاستين الخارجية والداخلية في موريتانيا، عندما قال:

«قد قررنا معا، ابتداء من يوم 28 نوفمبر 1960 (...) أن نفرض وجود الدولة الموريتانية الفتية على الساحة الدولية، وأن نجعل من سكان ذوى ثقافات مختلفة، شعبا واحدا، وأن نمنح هذا الشعب الرغبة والإرادة في بناء مستقبل مشترك أفضل له وللأجيال القادمة2 (...)».

وبالفعل، قد تكون موريتانيا إحدى الدول القليلة في العالم، التي تأثرت- بشكل بالغ- بتقلبات موازين العلاقات الدولية، وبوضعها الممتاز والمجحف في آن واحد، من منظور الجغرافيا-السياسية. فعلى الرغم من الماضي المشرق لهذه البلاد التي سبق لها أن كانت تاريخيا، فاعلا دوليا هاما من خلال فتوحات وملاحم إمبراطورية «المرابطين» وإشعاعهم الأطلسي والمتوسطي والإفريقي؛ إلا أن موريتانيا قد تحولت فيما بعد إلى مجرد «مفعول به» في مضمار العلاقات الدولية، لاسيما بعد أن «وقعت» في نطاق النفوذ الفرنسي، بموجب المعاهدة العامة لمؤتمر برلين سنة 1885، الذي تقرر على إثره تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الدولية العظمى آنذاك.

وهكذا، على مدى أكثر من قرن من تاريخ موريتانيا الحديث، أي منذ بداية الحقبة الاستعمارية في سنة 1899 إلى يومنا هذا، ظل «المعطى الخارجي» أو «المعطى الدولي» لا يتوقف عن لعب دور حاسم في رسم وتحريك بل، وفي قلب الواقع الداخلي لبلادنا رأسا على عقب. ولا شك بأن القيام ب «الحفر» في تاريخ السياسة الداخلية الموريتانية يكشف -في الغالب- عن ترسبات لآثار سياسة خارجية ما، سواء كانت اختيارية أم اضطرارية في هذه البلاد، التي شكلت دوما سياستها الداخلية الجزء الظاهر فقط من جبل جليد سياستها الخارجية.

لقد ظل من الصعب فهم وتفسير ذلك النفوذ الذي تمارسه «العوامل الخارجية» على ترتيبات السياسة الداخلية في موريتانيا، وبالعكس كذلك، بات من المستعصي تقدير حجم وثقل «المعطى الداخلي» في ترتيبات العلاقات الخارجية لبلادنا مع محيطها الإقليمي والدولي.

كانت موريتانيا مترددة ومنقسمة بين خيارين كان التوفيق بينهما يبدو صعبا في تلك الحقبة التي تلت الاستقلال. وقد أضاعت وقتا ثمينا في سبيل إرساء هويتها الوطنية بصيغة تحقق الإجماع

الوطني. كان عليها أن تختار بين أن تبني ممارستها السياسية على أساس «وضعها التاريخي» أو على أساس «وضعها الجغرافي».

3- نحو دبلوماسية تواكب التحولات:

أما اليوم، فقد باتت طبيعة التحديات والمتغيرات والمستجدات داخليا، وكذا التحولات الإقليمية والدولية خارجيا، تجعل من الضروري أن تَهُبَّ رياح التطوير الإيجابي على آليات دبلوماسيتنا، باعتبارها أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد. ولا شك بأن من المهم أن تبتعد سياستنا الخارجية عن الارتجال وتتسم بطابع العمل المُؤسسي. وتخرج من طور الدوافع والأهداف المحدودة إلى أفق العمل الاستراتيجي ذي النفس الطويل، الذي يقوم على أسس واضحة، منسجمة وصلبة 3.

كما يتوجب أن يتم إعداد الوثائق المرجعية المتضمنة لمشروع إصلاح الدبلوماسية بكل جدية ومهنية، ومناقشتها بصفة تشاركية ليس فقط أمام العاملين في الحقل الدبلوماسي، بل ومع مختلف الفاعلين المجتمعيين والثقافيين والسياسيين، والاقتصاديين، والخبراء والباحثين، والإعلاميين والسياسيين والمنتخبين، وقادة الرأي العام، من أجل إرساء إجماع وطني حولها.

إن تفعيل دبلوماسيتنا يتطلب أولا رسم وتحديد أهداف سياستنا الخارجية انطلاقا من مصالحنا الوطنية، ومن المبادئ العامة والتوجهات السياسية المشتركة للمجموعة الوطنية، من خلال إعلان مبادئ واضحة ومدروسة في المجالات المتعلقة أساسا بالعلاقات الدولية والأمن الخارجي والدفاع، تكون بمثابة خارطة طريق تسترشد بها البلاد في منطقة عالية الخطورة، تكثر فيها الأزمات والنزاعات والمخاطر المختلفة. ولا يمكن فيها الاعتماد على قرارات سريعة يتم اتخاذها بناء على انطباعات أولية أو خواطر عابرة. بل وقد تصدر بعد حين، قرارات أخرى مخالفة للقرارات الأولى. إن مثل تلك التصرفات المُتسرعة، قد أفقدت بلادنا -في الماضي القريب- الثقة والمصداقية في الداخل ولدى الأصدقاء والشركاء في الخارج. وهي ممارسات لا تليق بأدبيات الدبلوماسية، ولا ينبغي لها أن تتكرر.

كما يتوجب -في رأيي- القيام بإعادة تنظيم وهيكلة الجهاز التنفيذي للعمل الدبلوماسي الذي يضطلع فخامة رئيس الجمهورية بممارسة صلاحياته الدستورية من خلاله في هذا المجال، أعني القطاع المكلف بالشؤون الخارجية.

ولعل الطريق إلى ذلك قد بات مهيأ أكثر من أي وقت مضى، بعد أن تحقق مشروع الأكاديمية الدبلوماسية على أرض الواقع، في بادرة حميدة تؤكد سلامة المسار الدبلوماسي والاختيارات السياسية ذات الصلة في مجال تفعيل السياسة الخارجية للبلاد في ظل قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

ولا شك بأن أي إصلاحات من هذا القبيل تمُرُ حتما بإعادة الاعتبار للوظيفة الدبلوماسية وتمهين الممارسة الدبلوماسية من خلال إصلاح وإعادة تأهيل كل من وزارة الخارجية وتفعيل الخلية الاستشارية الدبلوماسية على مستوى رئاسة الجمهورية، بغية تعزيز قدراتهما والرفع من أدائهما، لتكونا على قدر المسؤولية الجسيمة للتعامل مع التحديات الكبيرة والمستجدات المتسارعة التي تفرضها المعطيات والأوضاع الإقليمية والدولية من حولنا.

كما يتطلب هذا الإصلاح أيضا، إنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية ضمن نطاق الأكاديمية الدبلوماسية الناشئة، وكذا اعتماد الأكاديمية لعدة مراكز أخرى للدراسات والاستشارات الاستراتيجية (تضم خبراء أكفاء أمنيين، اقتصاديين، حقوقيين، إعلاميين، ومثقفين، إلخ..) لتطوير التعاون والشراكة من أجل القيام بأبحاث ودراسات استشرافية تساعد على تحديد الفرص السانحة والبدائل المُتاحة، واستشعار المخاطر والتهديدات الموجبة للحذر.

ويمكن للمخرجات الجيدة لتلك الشراكة أن تشكل أساسا لتقييم من شأنه أن يساعد صُنّاع القرار على اتخاذ قرارات تكون مفيدة للبلاد، من أجل ضمان أمنها واستقرارها وتنميتها وحماية مصالحها الاستراتيجية.

4- ملامح إصلاح دبلوماسي مؤمل:

يمكن الشروع في إصلاح الدبلوماسية الموريتانية من خلال وضع استراتيجية وخطة عمل لتفعيل الآليات الدبلوماسية كأدوات لتنفيذ السياسة الخارجية بشكل جاد ومنهجي، من خلال تنظيم مجموعة من الورش التفكيرية وتثمين مخرجاتها حول المحاور التالية:

- إعادة رسم سياسية خارجية متوازنة للبلاد؛
- توسيع التمثيل الدبلوماسي الخارجي والعمل على تطوير جميع أشكال الدبلوماسية الموازية مثل الدبلوماسية البرلمانية، والثقافية، والأهلية، إلخ..؛
- تكثيف الحضور الموريتاني في الأنشطة الدولية الهادفة إلى تعزيز السلام ودفع التعاون الدولي، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف؛
- الانخراط بشكل أكبر في أجندة حفظ السلام، والتدخل لحل الأزمات والتوسط في الصراعات الإقليمية والدولية؛
- تطوير الاهتمام بشؤون الجاليات الموريتانية في الخارج، والاعتناء بها من أجل توفير الحماية لها وتقريب الخدمات الإدارية والقنصلية منها، وربط الأفراد بالوطن الأم؛
- تثمين المصادر البشرية العاملة في حقل الدبلوماسية الوطنية من خلال اعتماد النظام الأساسي للوظيفة الدبلوماسية STATUT وتفعيل مقتضياته من أجل تأمين الوظيفة الدبلوماسية CARRIèRE DIPLOMATIQUE؛
- في حقل الوظيفة الدولية FONCTION INTERNATIONALE، دعم حضور الكوادر العليا من الموريتانيين في الهيئات والمنظمات الدولية من خلال تبني سياسة وطنية مدعمة باستراتيجيات وخطط عمل خاصة لهذا الغرض من أجل تعزيز قدرات البلاد على الدفاع عن مصالحها الحيوية والحصول المبكر على المعلومات الاستراتيجية؛

- مواكبة الأكاديمية الدبلوماسية الجديدة وتعزيز قدراتها من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها كمرفق عمومي ذا طابع إداري مستقل من حيث توفير الوسائل المختلفة؛
- وضع خطة شاملة لتكوين وإعادة تأهيل العاملين في مجال الحقل الدبلوماسي سواء في الإدارة المركزية أو في البعثات في الخارج، ضمن عمل الأكاديمية الدبلوماسية؛
- في مجال تدبير المصادر البشرية، وضع خطة تسيير استشرافي لإحالة العاملين في الحقل الدبلوماسي للتقاعد على مدى 10 سنوات قادمة، واستغلال نتائجها في مجال التكوين المستمر ونقل الخبرات والتجارب عبر أجيال الموظفين من أجل تفادي حدوث فراغ كفاءات بشرية في القطاع؛
- حصر وتدقيق جميع النصوص القانونية المعمول بها لتسيير مجال الدبلوماسية والسياسة الدولية للبلاد بالاعتماد على الجريدة الرسمية، وإصدارها في شكل مجلدات بالعربية والفرنسية وتزويد بعثاتنا في الخارج بها باعتبارها مرجعا نهائيا للعمل؛
- وضع نظام تقييم سنوي لأداء البعثات الدبلوماسية يعتمد على توثيق وتنقيط مستمر خلال السنة لعدد النشاطات الدبلوماسية ومردودية نتائجها على البلاد ومصالحها الحيوية؛
- إعداد مسبق لأجندة فصلية تتضمن جرد مفصل بالتوريخ والأماكن للنشاطات الدبلوماسية المزمع القيام بها أو الأحداث واللقاءات المبرمجة في مجال الدبلوماسية خلال كل فصل؛
- ضبط وتوحيد شكليات جميع أنواع الوثائق التي تصدر عن البعثات الدبلوماسية الموريتانية في الخارج؛
- تفعيل وتطوير اتفاقيات التعاون الثقافي والاقتصادي الثنائي ومتعدد الأطراف من خلال إنشاء وتفعيل -على مستوى كل بعثة في الخارج-مصلحتين مكلفتين تكون إحداهما مكلفة بتثمين الثقافة والتراث والأخرى بالاقتصاد والاستثمار، من أجل تعريف العالم الخارجي أكثر بالبلاد وبمقدراتها؛
- تفعيل تكليف وزارة الخارجية والتعاون بملف التعاون الدولي وإعادة دمج المديريات المكلفة بقضايا التمويل والقروض والاستثمار في هيكلة وزارة الخارجية والتعاون كما كان في السابق خلال فترة السبعينيات؛
- مراجعة الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الخارجية والتعاون، وإنشاء منصبي وزير مساعد لوزير الخارجية، على أن يكون أحدهما مكلفا بالسياسات الثنائية والآخر مكلفا بالتعاون والاستثمار؛
- وضع دليل نموذجي موحد يتضمن مسطرة وقواعد وإجراءات التسيير الإداري والمالي والمحاسبي للبعثة الدبلوماسية الموريتانية في الخارج؛
- إحصاء جميع العقارات والأملاك المنقولة والثابتة المملوكة للدولة الموريتانية في الخارج وإيداع سندات حيازتها لدى المديرية العامة لأملاك الدولة لدى وزارة المالية. وتنظيم صيانة تلك الأملاك وتدبيرها بطريقة مستدامة وشفافة في إطار صندوق وطني يتم إنشاؤه من أجل تطوير العقارات والأملاك الموريتانية في الخارج.

5- أهداف الإصلاح الدبلوماسي المنشود:

هناك عدة خيارات منهجية وإجرائية للقيام بإعادة تأهيل وزارة الشؤون الخارجية سواء على المستوى المركزي وكذا بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج التي تقدر حاليا بأكثر من 40 سفارة وقنصلية. ويمكن أن تتم دراسة وتقييم تلك الخبرات ضمن تشخيص أولي.

ومهما يكن الأسلوب المعتمد في الإصلاح والتأهيل، فلا بد من أن تكون الرؤية التي يستند إليها هذا الإصلاح والأهداف التي ينشدها واضحة ومتّسقة. وتأتي في مقدمة ذلك التصور المهمة الأساسية للتعريف أكثر بالبلاد وتاريخها، وثقافتها التعددية، ونظامها السياسي الديمقراطي، ومقدراتها الاقتصادية، ومجالات التعاون وفرص الاستثمار والأعمال المتاحة فيها والمزايا التي تمنحها.

بعد ذلك، يتضح الهدف الثاني للدبلوماسية الموريتانية والمتعلق بضرورة السهر على رعاية أوضاع ومصالح الجاليات الموريتانية التي تعيش في الخارج، والعمل على تعزيز التواصل معهم من أجل حمايتهم وتأمين ممتلكاتهم، وتقريب الخدمات الإدارية والقنصلية منهم، وكذا ربطهم بالوطن، وتسهيل إعادة اندماج الراغبين منهم في العودة إليه بشكل منظم.

وانطلاقا مما سبق، يمكن وضع تصور أولي للقيام بالإصلاح الدبلوماسي المنشود من خلال الخطوات التالية:

-1 إعادة هيكلة وزارة الخارجية ومراجعة صلاحياتها واستكمال نصوصها الأساسية والمرجعية وإعادة صياغة مناهج العمل؛

-2 إصلاح نظام الوظيفة الدبلوماسية STATUT من حيث مساطر التقدم والعلاوات والامتيازات والحقوق المتعلقة به، بما فيها الحق في الاستفادة من التكوين المستمر، وإدخال معايير موضوعية لتقييم أداء الدبلوماسيين، وإتباع مقاربة دورة تحويلات دبلوماسية من وإلى الخارج كل 4 سنوات؛

-3 استعادة تكليف الخارجية بملف التعاون الدولي؛

-4 وضع إطار مؤسسي مناسب للتعاون الدولي خاصة في الجانب متعدد الأطراف من خلال إنشاء وكالة موريتانية للتعاون الدولي؛

-5 إنشاء قناة تلفزيون دولية متعددة اللغات (إنجليزية، إسبانية، فرنسية) موجهة إلى الخارج، تقوم بعرض وتقديم صورة البلاد، والتعريف بمقدراتها الثقافية والفنية، والاقتصادية، إلخ.. وتكون تحت وصاية وزارة الخارجية.

6- الدبلوماسية وتدبير المصادر البشرية:

لقد أحدثت التحولات الكبرى في العالم المعاصر في ظل العولمة، خاصة بعد ثورة المعلوماتية وثورة التواصل الاجتماعي، تغييرا جوهريا على طبيعة وأداء آليات الدبلوماسية الكلاسيكية.

وقد وجد ذلك التغيير طريقه للتأثير على نظُم إدارة وتسيير وتدبير جميع أنواع التدفقات الحديثة. وقد نتجت عن ذلك فلسفة جديدة ونموذج إداري متطور ومختلف عن نمط الإدارة التقليدية، التي سادت في عصر ما قبل ثورة المعلومات والتقانة.

وقد امتد هذا التأثير إلى مجال تدبير الموارد البشرية، حيث أصبح الإنسان يوضع في قمة الاهتمامات. وقد أصبحت الموارد البشرية أولاً، تدمج مع غيرها من الموارد ضمن المنظومة التصورية التي تتبناها المؤسسات الكبرى الناجحة من أجل بلوغ أهدافها الاستراتيجية.

وبناء على هذا الاستنتاج، يصبح مطلوبا من أصحاب القرار المعنيين في بلادنا، اتخاذ جملة من الإجراءات التالية من أجل تفعيل وتأهيل وتجديد المصادر البشرية العاملة في الحقل الدبلوماسي الوطني:

-1 تغيير النظرة التقليدية السائدة حول التعامل مع الموارد البشرية، باعتباره مجرد تسيير للعاملين GESTION DE PERSONEL، نحو إعادة الاعتبار للمصادر البشرية من حيث هي وظيفة استراتيجية حيوية. وسيبقى العامل البشري هو العامل الحاسم لنجاح وزارة الخارجية. وبالتالي فإن مستوى المصادر البشرية وقدراتها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف العامة والاستراتيجية ونوعية الأداء التي يسعى القطاع لتحقيقها لصالح الدبلوماسية الموريتانية؛

-2 فتح تدبير الموارد البشرية وعدم حصره في مشكلات الاستقطاب والتوظيف والتعيين، نحو الانشغال بقضايا أكثر أهمية وحيوية وهي «تدبير الأداء» MANAGEMENT DE PERFORMANCES وتحقيق الإنتاجية الأعلى وتحسين الكفاءة والفعالية حسب احتياجات القطاع على الصعيد المركزي، وكذا بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية التابعة له في الخارج؛

-3 إجراء تشخيص بنيوي STRUCTUREL DIAGNOSTIC وتدقيق استراتيجي ومؤسسي للوزارة AUDIT STRATéGIQUE ET INSTITUTIONNEL للكشف عن الاختلالات، وأسباب ضعف الأداء، واقتراح الحلول المناسبة؛

-4 تحديد الأهداف الاستراتيجية للقطاع، ووضع الخطة التنفيذية لبلوغها خلال فترات زمنية محددة؛

-5 إعادة هندسة (رسم وتحديد) الوظائف الحيوية للوزارة وهيكلتها التنظيمية انطلاقا من رؤية VISION وأهداف OBJECTIFS واستراتيجية STRATéGIE واضحة المعالم للدبلوماسية الموريتانية، وتزويدها ببرامج عمل تنفيذية PLANS D›ACTION ET DE MISE EN ŒUVRE على المدى القصير والمتوسط والبعيد؛

-6 مراجع وتصنيف قدرات جميع الوكلاء العاملين حاليا على مستوى الوزارة وفي البعثات الدبلوماسية في الخارج (يقدر عددهم بحوالي 600 مستخدم) من أجل الملاءمة بين المؤهلات التي يتمتع بها الوكلاء والمهام المطلوب إنجازها والمسؤوليات المكلفين بها؛

-7 إعادة توزيع الوكلاء الجدد حسب خطة تأخذ في عين الاعتبار الملائمة بين القدرات الفردية والمهام والتكليفات؛

-8 الابتعاد عن التجاذبات المختلفة والنزعات والشخصنة، وضغط جماعات المصالح، والتسييس الجائر؛

-9 الابتعاد عن رواسب النموذج الاستعماري في التسيير الإداري للأشخاص، الذي يعتمد على حَرْفية تطبيق النص القانوني بشكل جامد، على حساب مراعاة البعد الإنساني في انسيابية تدبير المصادر البشرية؛

-10 اعتماد مسطرة إجرائية للمتابعة والتقييم تعتمد على مؤشرات أخرى بالإضافة إلى عامل الحضور (الذي هو أساسا مؤشر كمي)، بما فيها المؤشرات النوعية للأداء INDICATEURS QUALITATIFS DE PERFORMANCE؛

-11 وضع قواعد موضوعية وشفافة للمكافأة والتحفيز والتكريم وكذا للعقوبات الإدارية، تهدف لتنمية وتطوير وترشيد المسار المهني للموظف حسب مسطرة إجرائية منصفة؛

7- تعزيز الوسائل المادية واللوجستية للقطاع:

يقتضي إصلاح الدبلوماسية الموريتانية وإعادة تأهيل قطاع الخارجية تعزيز الوسائل المادية واللوجستية للقطاع من خلال ما يلي:

- معالجة مشكلة ضيق الحيز المكاني في مبنى الوزارة، من خلال استعادة الجناح الثاني من المبنى الأصلي للوزارة الذي تستخدمه منذ سنوات وزارة الشؤون الاقتصادية؛
- إنشاء مبنى تكميلي يكون منسجما مع المبنى الأصلي، يضم قاعات للاجتماعات، ومسجدا ومطعما إداريا كبيرا، وقاعة للمعارض، وشققا للمناوبة مع ملحقات، وذلك من أجل الاستجابة للاحتياجات الضرورية للعمل استباقا للتحولات المستقبلية التي سيعرفها القطاع في العشريات القادمة؛
- مضاعفة الغلاف المالي للميزانية المخصصة لتطوير السياسة الخارجية وتأهيل قطاع الدبلوماسية في إطار تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق النتائج المنتظرة، على ضوء الإيرادات الجديدة الناتجة من ريع استغلال مشاريع الغاز في البلاد.

وفي الوقت الذي يجب علينا فيه أن ننوه ونثمن عاليا الخطوات الهامة التي قطعها حتى الآن تجسيد مشروع الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون على أرض الواقع، فإننا نوصي الحكومة بالتفكير جديا -برسم السنوات الخمس القادمة- في إنشاء و/أو تطوير مؤسسات أخرى تساند الدبلوماسية الموريتانية، وتشكل رافعة لأدائها من خلال استيعاب الكوادر الدبلوماسية الشابة والاستفادة من الطاقات الجديدة ضمن إعادة توزيع للموظفين المفرغين حاليا لدى الوزارة. وبما أن الهدف هو استيعاب ما بين 60 إلى 120 موظف على مدى 5 سنوات، فيمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء مؤسسات دبلوماسية جديدة هي:

- الوكالة الموريتانية للتعاون الدولي، التي قد تستوعب من 20 إلى 30 موظفا؛
- مركز الدراسات والتحليل الاستراتيجي والتدريب (12 - 20 موظفا)؛
- تطوير مركز التوثيق ورقمنة المعلومات (6 - 12 موظفا)؛
- تطوير مركز عمليات الطوارئ الخاص بالموريتانيين في الخارج (10 - 15 موظفا)؛
- إنشاء وحدة للإنتاج الإعلامي متعدد الوسائط لتكون نواة لمشروع قناة تلفزيونية موجهة إلى الخارج تبث بثلاث لغات دولية (12 - 25 موظفا)؛
- إنشاء مديرية جديدة للبرمجة والتقييم والمتابعة (8 - 12 موظفا)؛
- إنشاء مديرية جديدة للترجمة التحريرية والترجمة الفورية (8 - 12 موظفا)؛ إنشاء مديرية جديدة معنية بشؤون التغير المناخي والدبلوماسية المائية (8 - 12 موظفا)؛
- إنشاء مديرية جديدة للأمن الإنساني وشؤون الدفاع (8 - 12 موظفا).

8- خاتمة:

إذا كان من المُسلَم به أن تدبير الدبلوماسية والشؤون الخارجية هو اختصاص دستوري حصري لرئيس الجمهورية، يمارسه من خلال سلطة تقديرية خاصة يتمتع بها، إلا أن ممارسته لا يستغني عن بيئة مناسبة تساعد على حسن تدبير هذا الاختصاص الحصري. وحسب التقاليد الدولية العريقة، فإن تلك البيئة المناسبة لا تقتصر فحسب على قطاع الخارجية والمؤسسات التي تدور في فلكه مثل الأكاديمية الدبلوماسية؛ بل لا بد أن يواكب القطاع بعض مؤسسات البحث والخبرة والاستشارة المستقلة في إطار شراكة متوازنة تمكنه من مساعدة صُنّاع القرار خاصة في مجالات الرصد والتحليل الاستراتيجي وتقييم الوضعيات واستشراف المستقبل.

ولا بد من ترسيخ تقاليد الدراسة والتحليل وإعداد الملفات ومتابعتها بمهنية، وتقديم سناريوهات وبدائل متعددة لكل قضية أو مشكلة أو أزمة، بحيث تكون تلك البدائل قابلة للمفاضلة فيما بينها بشكل موضوعي، من أجل تسهيل عملية إنضاج وعقلنة اتخاذ القرارات ومتابعتها وتقييمها بشكل منتظم.

وعلى ضوء ما تمثله اليوم الإرادة السياسية الجديدة لدى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من آمال عريضة في الإصلاح والتغيير، فإن السياسة الخارجية لموريتانيا ودبلوماسيتها مدعوّتان -أكثر من أي وقت مضى- إلى تغيير آفاقهما وإلى التجديد والتطوير.

إن إصلاحا حقيقيا وشاملا يطال السياسة الخارجية ودبلوماسيتها من حيث المضمون والشكل لم يعد بالإمكان أن يتأخر.

إن حياة أمة يجب أن لا تتوقف عند وضعية جامدة، فعلاقاتها مع الآخرين تستمر، تتوسع وتتغير. وينتج عن ذلك كم هائل من الأفعال وردود الأفعال، قد يكون البعض منها اختياريا والبعض الآخر اضطراريا، بيد أنه يجب أن تكون جميعها متسقة في إطار سياسة خارجية محكمة. ولا بد أن توضع في خدمتها المصادر البشرية والوسائل المادية واللوجستيكية من أجل تفعيل الآليات الدبلوماسية، سواء منها الدبلوماسية الكلاسيكية أو الدبلوماسيات الموازية من حيث هي فن الحفاظ على العلاقات الجيدة بين الدول والشعوب.

الإحالات:

1 - السياسة الخارجية الموريتانية: جدلية الداخل و الخارج، محمد السالك ولد إبراهيم، الحوار المتمدن-العدد: 2033 - 2007 / 9 / 9

2 - موريتانيا في مهب العواصف والأمواج (مذكرات المختار ولد داداه باللغة الفرنسية) منشورات كارتلا 2004.

3 - السياسة الخارجية الموريتانية: جدلية الداخل و الخارج، محمد السالك ولد إبراهيم، الحوار المتمدن-العدد: 2033 - 2007 / 9 / 9

ملحوظة:

يرجى التزام الصيغة التالية في حالة الاقتباس أو الإحالة إلى هذا المقال: محمد السالك ولد إبراهيم، " الدبلوماسيةُ الموريتانية بين الماضي والحاضر" عدد خاص من جريدة الشعب ص .....، 28 نوفمبر 2022.

قطـــاع الصحـــة:

ثلاث سنوات من العطاء.. رغم هزات الجائحة

إعداد: محمد يحظيه سيد محمد

على مدى ثلاث سنوات متتالية عرف قطاع الصحة إصلاحات جوهرية هامة طالت معظم هياكل المنظومة الصحية الوطنية، كان لها الأثر الإيجابي على صحة وحياة المواطن الموريتاني على امتداد التراب الوطني، رغم تداعيات جائحة كوفيد19-، وما صاحبها من تأثيرات سلبية جمة شلت حركة التقدم في المشاريع والبرامج الصحية عموما.

وخلال هذه السنوات الثلاثة من عمر الجمهورية انصب اهتمام السلطات العليا في البلد على وضع خارطة طريق جديدة تلبي طموح المواطنين للرفع من أداء وقدرات النظام الصحي الوطني، إلا أن ظهور جائحة كوفيد19- أنداك، شكل تحديا حقيقيا، مما فرض على السلطات العليا بالبلد اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية الضرورية اللازمة للوقاية وحماية المواطنين من تفشي عدوى الجائحة، إضافة إلى تعزيز قدرات النظام الصحي من خلال التغلب على جميع المشاكل والعراقيل الآنية التي تعيق سير العمل بهذا المرفق الحيوي الهام، وكذا الاستعداد التام للتصدي لكل الطوارئ والأوبئة مهما كان حجمها ونوعها في المستقبل.

وحسب مصادر رسمية من وزارة الصحة حصلت عليها الوكالة الموريتانية للأنباء خاصة؛ فإن المنظومة الصحية شهدت في الفترة الأخيرة نقلة نوعية، انعكست بشكل إيجابي كبير على أداء النظام الصحي عموما، فكانت البرامج والخطط التي تم الاعتماد عليها عاملا أساسيا للرفع من قدرات وأداء القطاع وحيويته، كما تم التركيز على المصادر البشرية التي هي المحرك الأساسي للعملية الصحية عموما، إضافة إلى الاهتمام بالبنية التحتية ومحاربة الأدوية رديئة الجودة من خلال حصر إيرادها على المركزية لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية «كامك»، قليل من كثير كان لب الاهتمام لدى السلطات العليا بالبلد لارتباطه بحياة وصحة المواطنين.

الرعاية الصحية

بما أن الرعاية الصحية تندرج ضمن أهم الأولويات لدى السلطات العليا بالبلد لارتباطها المباشر بحياة وصحة المواطنين، فقد عكف قطاع الصحة في إطار توفير الرعاية الصحية الجيدة للمواطنين، خصوصا الفئات الأكثر هشاشة خلال السنوات الأخيرة على جملة من الإصلاحات بهدف توفير الرعاية الصحية التي تكون في متناول الجميع، إذ انصبت السياسة الصحية للحكومة

التي تعتبر جزء من ديناميكيات تنفيذ المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في برنامج تعهداتي، والتي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، إلى تقريب الخدمة من السكان الأكثر ضعفا، ومواصلة وتكثيف إنشاء البنية التحتية والمنصات التقنية، والتسوية النهائية لمسألة جودة الأدوية، وتحسين إدارة الموارد البشرية في القطاع، والإشراف على ممارسة الهياكل الصحية الخاصة.

ولئن كان تفشي وباء كوفيد19- قد كشف عن هشاشة النظام الصحي الوطني، وأبان عن الحاجة الملحة لتسريع عملية رفع مستوى جميع الهياكل الصحية الأساسية والمرجعية، فقد تم الشروع في اتخاذ تدابير وإجراءات مهمة خلال الفترة 2019-2022.

تقريب الخدمة الصحية من المواطنين

فيما يتعلق بمكونة تقريب عرض الخدمة من الفئات السكانية الأكثر ضعفا، فقد تمت المجانية التامة لخدمات الإنعاش، والتكفل بـ 13609 أشخاص في الرعاية الحرجة أو الإنعاش، إضافة إلى الإجلاء الطبي المجاني بين الهياكل الصحية، والتكفل بـ 9236 عملية إجلاء حتى الآن، كما تم التخفيض بأكثر من 50% للتكلفة الجزافية للحمل لدى النساء الحوامل (من 900 أوقية جديدة خلال 2019 إلى 400 أوقية جديدة في 2020)، وإطلاقها على الصعيد الوطني من بين 198051 امرأة حامل مسجلة، تم التكفل بـ 2480 عملية قيصرية من أصل الهدف المقدر بـ 4400 امرأة معوزة.

كما تم إنشاء نظام للسلامة على الطرق يضم 22 وحدة متنقلة و 120 فردا لتغطية جميع الطرق الرئيسة مما أتاح تنفيذ 655 تدخلا مع رعاية 1520 من ضحايا الحوادث، إضافة إلى تطور تغطية التأمين الصحي الإجباري، والتي زادت من 15% إلى 30% من إجمالي السكان مع التحاق 100 ألف من أكثر الأسر الهشة، أي 680 ألف شخص من خلال دفع مساهماتهم من قبل تآزر، إضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني للتضامن الصحي، وإتاحة الفرصة للقطاع غير الرسمي من خلال التأمين الطوعي الذي يستهدف 70% المتبقية من السكان بهدف تأمين صحي شامل، كما تم إضافة إلى ذلك وضع إجراءات قانونية هامة، تعلقت بشكل رئيسي بصياغة النصوص التنفيذية لمرسوم إنشاء التأمين الصحي الاختياري للقطاع غير الرسمي، إضافة إلى إطلاق إنشاء المكون الحضري لملف تأسيس مصالح المساعدة الطبية المستعجلة «SAMU» في نواكشوط، وصياغة النصوص الخاصة بتطبيق مرسوم إنشاء المجلس الوطني للتبرع بالدم وزرع الأعضاء.

البنية التحتية

فيما يتعلق بالمكونة المتعلقة بمواصلة وتكثيف إنشاء البنية التحتية والمنصات التقنية، تم تحقيق إنجازات كبيرة منها بناء وتجهيز 26 مركزا صحيا و 21 مركزا صحيا وفقا لخطة التغطية الخاصة بالخريطة الصحية في إطار برنامج تآزر والشركاء التقنيين والماليين، إضافة إلى بناء 03 مستشفيات، في كل من المركز الاستشفائي بأطار، و المركز الاستشفائي بسيلبابي، ومستشفى محمد بن زايد الميداني مع تطوير موقعه ومعداته بمصنع الأكسجين والمختبر والأدوية والمواد الاستهلاكية، بالإضافة إلى الطاقم البشري، كما تم تجهيز المختبرات وإنشاء منصات RT-PCR لـ 03 مختبرات في نواكشوط، وإطلاق مسار شراء جهازي «اسكانير» لمستشفيات روصو والشيخ زايد، واقتناء المعدات الطبية الحيوية لـ57 مركزا صحيا، و 50 نقطة صحية، ومستشفيات متخصصة لتحسين المنصة

التقنية وتوفير الخدمات على المستوى الأولي والثانوي والثالث.

كما تم اقتناء 8237490 جرعة من اللقاحات المضادة لـكوفيد19-، واقتناء 213200 فحص سيرولوجي و 293355 فحصا مستضديا ولوازم تشخيصية، بالإضافة إلى إجراء 1066842 فحص كوفيد19-، واقتناء 11 محطة أكسجين مقارنة بـ 02 في عام 2019، و 08 غرف تبريد بمساحة 30 مترا مكعبا مقارنة بـ02 في عام 2019، و 85 ثلاجة شمسية للقاحات، و04 سلاسل فائقة البرودة عند 70 درجة مئوية للقاحات شركة فايزر، كما تم تزويد جميع المستشفيات بأجهزة ومعدات غسيل الكلى، واقتناء 297 سريرا للإنعاش في عام 2020 مقارنة بـ 38 فقط في عام 2019، و 267 جهاز تنفس و204 سيارة إسعاف طبية في عام 2020 مقارنة بـ 70 سيارة إسعاف في عام 2019 بما في ذلك 22 وحدة تدخل كجزء من نظام السلامة على الطرق، واقتناء محارق بيئية من سلسلة 21 MP لـ 12 مركزا صحيا و9 مستشفيات، وبناء 18 محرقة من نوع MONFORT لـ 18 مركزا صحيا.

جودة الأدوية

وفيما يتعلق بالتسوية النهائية لمسألة جودة الأدوية، فقد تم في هذا الصدد إصلاحات هامة من ضمنها الامتثال للمعايير من قبل جميع الصيدليات البالغ عددها 165، و828 مستودعا للأدوية، و38 موزع جملة، وفقا لدفاتر المواصفات التي تتوافق مع المعايير المطلوبة، كما تم تنسيق أسعار الأدوية على عموم التراب الوطني، إضافة إلى تنشيط اللجنة الوطنية للأدوية المسئولة عن ترخيص تسويق الأدوية، وإنشاء منصة وطنية لرصد مخزون الأدوية

وتمت مكافحة سوق الأدوية الموازية وإعداد مشروع السياسة الصيدلانية الوطنية والمصادقة الفنية عليها، كما مكنت الجهود المبذولة من اقتناء 11 شاحنة مبردة للنقل الآمن للأدوية واللقاحات، مما رفع الأسطول إلى 15 شاحنة مقارنة بـ 3 شاحنات فقط في عام 2019، وتعزيز القدرة التخزينية لمركزية شراء الأدوية والمستلزمات الطبية من خلال بناء 6 مستودعات إضافية، وتوفير الأدوية الأساسية عالية الجودة لجميع الهياكل العامة في إطار نظام «ميسر» وتكوين مخزون من الأدوية لمدة 6 أشهر حسب تقلبات الأسعار.

تطوير الموارد البشرية للقطاع

وعلى مستوى تطوير وإدارة الموارد البشرية في القطاع، ركزت التدخلات على إعداد معيار الجودة لتدريب المسعفين والمصادقة الفنية عليه، كما تمت زيادة رواتب موظفي الصحة المتتالية والفعلية في عامي 2021 و2022 بـ 60%، في حين ستبرمج الـ 40% المتبقية في السنة المالية لسنة 2023، إضافة إلى تعميم علاوة الخطر الذي كان نافذا لجميع أسلاك الصحة، كما تم إنشاء نظام إدارة عادل وملائم من أجل التوزيع الفعال للعاملين الصحيين، إضافة إلى إنشاء نظام أجور مناسب، ومواصلة وتكثيف العرض التدريبي في الموارد البشرية من خلال تنمية قدرات كلية الطب والمدارس الصحية، من أجل الاقتراب من معيار 23 فردا لكل 10000 ساكن، وتأطير ممارسة المنشآت الصحية الخاصة، وكذا الإشراف الصارم على عمل الهياكل الصحية الخاصة.

التغطية الصحية الشاملة

حرصا على إنشاء تغطية صحية شاملة، مع وجود نظام فعال قادر على الصمود في وجه الأوبئة وحالات الأزمات، فقد ثبت أن تعزيز قدرات الهياكل الصحية بالموارد البشرية أمر ضروري، وتحقيقا لتلك الغاية، انصبت الجهود على اكتتاب 2297 موظفا حكوميا في جميع الفئات، أي بزيادة من 2019 إلى 2022 بلغت 41 % للأخصائيين، و 54.8 % للأطباء العموميين و 21 % للمساعدين الطبيين ... إلخ، لفائدة المرافق الصحية، كما تمت مراجعة 17 برنامجا تدريبيا لجميع المدارس الصحية، بما في ذلك 15 برنامجا للفنيين السامين من جميع التخصصات، و برنامجا واحدا للقابلات، وآخر لممرضات الدولة، و تكوين 1216 من مهني القطاع الطبي وشبه الطبي حول التكفل بمصابي كوفيد19-، والنظافة و PC، و 318 وكيلا حول تسيير النفايات والدفن الآمن للموتى.

ويعمل القطاع على خطة وطنية للتنمية الصحية، تشكل الإطار العام للتخطيط لقطاع الصحة 2022-2030، وترتكز على أربعة برامج تتمثل في تسريع الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال الرضع، وتعزيز مكافحة الأمراض، وتعزيز الأمن الصحي والتأهب لحالات الطوارئ الصحية العامة والاستجابة لها، وتحسين الحوكمة والولوج العادل إلى الخدمات الصحية الجيدة، كما تنقسم هذه البرامج الأربعة إلى برامج فرعية واستراتيجيات وتدخلات رئيسة تساهم في تحقيق أهداف التأثير على معدلات الاعتلال والوفيات.

مفوضية الأمن الغذائي

ملخص بأهم إنجازات وتدخلات المفوضية سنة 2022

برنامج التموين

- عدد المحلات: 1754
- تغطي كافة التراب الوطني
- تم تزويدها بـ 61 ألف طن من المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة بنسبة تتجاوز 50%
- يوفر البرنامج بشكل دائم 2700 فرصة عمل

البرامج التنموية

- إنجاز 352 مشروعا زراعيا من خلال تسييج 283 كلم من المساحات الزراعية وتوزيع 1500 آلة زراعية و320 طنا من البذور
- طحن حبوب

- إنجاز 55 شبكة مياه
- إنجاز 238 حاجزا مائيا
- توزيع 81 مضخة مياه و173 ماكينة
- تمويل 1110 مشروعا مدرا للدخل
- تهدف البرامج التنموية إلى محاربة الفقر والهشاشة خاصة في الوسط الريفي

مساعدة المتضررين من الأمطار والكوارث والمعوزين

- قدمت المفوضية خريف 2022 مساعدات لـ 12421 أسرة تضررت من الأمطار شملت المساعدات
- توزيع 857 طنا من المواد الغذائية و1854 وحدة إيواء مجهزة بالإضافة لكميات كبيرة من مواد النظافة والتعقيم

- قدمت المفوضية مساعدات غذائية وصلت 660 طنا لـ 3810 من المعوزين وضحايا الحرائق

دعم الإنتاج الزراعي

- تشرف المفوضية على ملف توفير الأسمدة والمدخلات الزراعية
- خلال سنة 2022 تم توفير 25000 طن من سماد اليوريا، و8000 طن من سماد ثنائي الفوسفات DAP
- تم توفير حاجة المزارعين من مختلف هذه المواد رغم الظروف الدولية غير المواتية، وهو ما ساهم في نجاح الحملة الزراعية

التوزيعات الغذائية المجانية

- استفادت منها 215.000 أسرة في أكثر من
- مدينة وتجمع قروي 8000 تم توزيع أكثر من 18200 طن
- من المواد الغذائية الأساسية شملت المواد الموزعة السكر والأرز والقمح وزيت الطعي والمعجونات الغذائية

عملية رمضان

- تم فتح 27 مركزا للبيع بأسعار مدعومة طيلة الشهر الكريم
- غطت المراكز عواصم جميع الولايات و مقاطعات نواكشوط التسع تم من خلال هذه المراكز
- بيع ماينا هز 6000 طن من المواد الغذائية الأساسية في الوجبة الرمضانية بأسعار مدعومة
- شملت المواد التي تم بيعها السكر والزيت والأرز والتمر، والحليب المجفف ،والبطاطس والبصل

الكفالات المدرسية

- تتولى المفوضية توفير الكفالات المدرسية في 645 مدرسة في جميع ولايات الوطن
- يستفيد من هذه الكفالات 66237 تلميذا في المرحلة الابتدائية خلال السنة الدراسية الحالية
- تم تزويد هذه المدارس في الفصل الدراسي الأول بأكثر من 1200 طنا من المواد الغذائية

دعم قرى الشريط الحدودي وإيواء اللاجئين

- تنفذ المفوضية برنامجا خاصا لدعم قرى الشريط الحدودي مع مالي تستفيد منه 272 قرية
- في سنة 2022 استفادت 34945 أسرة من توزيعات غذائية وصلت 4949 طنا من مختلف المواد الغذائية
- تشرف المفوضية بالتعاون مع علىHCR التكفل بإيواء اللاجئين في مخيم امبره

- في 2022 حصل 64018 لاجئا ماليا على معونات كما حصل 51390 MRO، نقدية بمبلغ 1.46 مليار لاجئا على 1232 طنا من المواد الغذائية، إضافة إلى مواد النظافة والتعقيم

التوزيعات النقدية

- استفادت منها 70.705 أسرة في غالبية ولايات الوطن
- تم توزيع 6.86 مليار أوقية قديمة لصالح هذه الأسر
- تنفذ هذه العملية عن طريق برنامج "المعونة" للتحويلات النقدية بالتعاون مع المندوبية العامة تآزر

مراكز التغذية الجماعية

- تم فتح 350 مركزا للتغذية الجماعية في غالبية ولايات الوطن،
- تم تزويدها بـ 167 طنا من دقيق التغذية المدعم بالفيتامينات يستفيد من خدمات هذه المراكز 12589 من الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في الأوساط الأكثر هشاشة
- تهدف هذه المراكز إلى محاربة العشاشة وسوء التغذية في الأوساط الأكثر هشاشة.

برنامج دعم المواشي

- تتولى المفوضية نقل وتخزين وتوزيع الأعلاف سنويا
- في سنة 2022 تم بيع 71570 طنا لصالح المنمين بأسعار مدعومة في 79 مركزا غطت جميع المقاطعات والمراكز الإدارية في الداخل
- شملت الأعلاف مادتي القمح (238830طنا) والأعلاف المركزة "ركل" 47740 طنا

تعزيز قدرات التدخل الميداني للمفوضية

- تم في سنة 2022 اقتناء 9 شاحنات جديدة بقدرة نقل يصل مجموعها 500 طن، كما تم اقتناء سيارات عابرة للصحراء لصالح المندوبيات الجهوية
- مكنت عملية صيانة وإعادة تأهيل المخازن من رفع القدرة الاستيعابية للتخزين
- يجري العمل لبناء صوامع للتخزين في نواكشوط بسعة 100 ألف طن، وإنشاء شبكة مخازن في المدن الداخلية بطاقة استيعابية تصل 128 ألف طن، كما تتواصل الأشغال في تشييد مخزن كيفه الجديد بقدرة استيعابية تصل 30 ألف طن
- سيؤدي إنجاز المخازن المذكورة أعلاه إلى رفع الطاقة الاستيعابية للتخزين بنسبة تتجاوز 200%، مايعزز قدرة المفوضية على تنفيذ مختلف البرامج الاجتماعية للدولة والتي شهدت قفزة كبيرة تطبيقا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزوان

مفوضية الأمن الغذائي.. جهود متواصلة لدعم الطبقات الهشة

الوكالــة الوطنية للإحصاء

1. الوكالة الوطنية للإحصاء، أداة فعالة في خدمة التخطيط

الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تم إنشاؤها في فبراير 2021 بعد اندماج المكتب الوطني للإحصاء مع المركز الموريتاني لتحليل السياسات. يهدف هذا الإصلاح إلى تحويل الجهاز المركزي للنظام الوطني للإحصاء.

وتتطلع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، لأن تكون قطبا للتميز العلمي، متخصصًا في مجالات الإحصاء والتحليل الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي، يرتكز على نظام معلومات إحصائية منسق، قادر على تلبية الحاجيات من البيانات بشكل دائم، ويتيح إمكانية تقييم ومتابعة السياسات التنموية لجمهور عريض من المجتمع.

من أجل انجاح هذه الإصلاحات، تم إدخال العديد من التحسينات وهي:

فيما يتعلق بالحوكمة، تخضع أنشطة الوكالة لرسالة مهام من سلطة الوصاية، مبنية على مبدأ التسيير المعتمد على النتائج وذلك بدعم من لجنة علمية مكونة من شخصيات معترف بكفاءتها في مجال تحليل البيانات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية تم استحداثها على مستوي الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الالتحاق بالطاقم التأطيري للوكالة يتم، حصريا، من خلال إعلان مفتوح للمنافسة مبني على شروط مرجعية ومهام رئيسية محددة.

بخصوص تسيير المصادر البشرية، فقد تم اعتماد إطار تحفيزي، يهدف إلى جذب المواهب والاحتفاظ بها داخل الوكالة، خاصة منها تلك المتعلقة بالمختصين في المهن ذات الصلة بالإحصاء. وقد تحقق ذلك بفضل الزيادة المعتبرة للموارد المالية المخصصة للوكالة في إطار ميزانية الدولة.

2. مهام الوكالة الوطنية للإحصاء

تضطلع الوكالة الوطنية للإحصاء، من بين أمور أخرى، بمسؤولية تنسيق النظام الوطني للإحصاء فيما يتعلق بتوحيد المنهجيات والتصنيفات والمفاهيم، وإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية وفقًا لمعايير.

ومن أبرز مهامها ما يلي:

- جمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية؛
- معالجة البيانات وتحليلها، لدعم اتخاذ القرار؛
- تنسيق النظام الوطني للإحصاء؛
- التحليل والبحث العلمي من خلال إجراء الدراسات التحليلية والمساهمة في الجهد الوطني في مجال البحث العلمي؛
- المساهمة في تعزيز قدرات النظام الوطني للإحصاء من خلال التكوين الأولي والمستمر للموظفين العاملين في مجال الإحصاء والديموغرافيا وتعزيز البحث ونشر الثقافة الإحصائية.

3. أهم إنجازات الوكالة الوطنية للإحصاء:

من أجل إنتاج إحصاءات ذات جودة مطابقة للمعايير الدولية التي تلبي حاجات المستخدمين تقوم الوكالة بمتابعة وتحليل الوضع الاقتصادي، وذلك من خلال:

- تعزيز نظام متابعة الأسعار وتوسيع نطاق التغطية والنشر المنتظم لمؤشر أسعار المستهلك ومؤشر تكلفة مواد البناء وجمع أسعار الجملة للسلع؛

- إنتاج وتوزيع مذكرات ونشرات ربع سنوية عن الوضع الاقتصادي الوطني، المذكرة ربع السنوية عن التجارة الخارجية؛

- إنتاج نشرة فصلية عن نشاط المؤسسات الصناعية من خلال قاعدة البيانات المحدثة للشركات الحديثة.

... يتواصل

فيما يخص تحديث نظام إنتاج الحسابات الوطنية، أطلقت الوكالة مشروعًا ضخمًا من خلال إنتاج سلسلة من الحسابات القومية السنوية تتراوح من 1998 إلى 2021 وفقًا لنظام المحاسبة الوطني الجديد (SCN 2008) وتفعيل نظام لإنتاج حسابات قومية ربع سنوية بمشاركة مختلف إدارات القطاع المنتج.

أما فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية واحصاءات الحوكمة، فقد انجزت الوكالة العديد من العمليات الإحصائية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، بما في ذلك:

- الخرائط للتعداد العام الخامس للسكان والمساكن. ستوفر هذه العملية فرصة حقيقية لتحديث الوثائق والوسائط الرقمية ذات المرجعية الجغرافية. كما أنها ستمكن من توفير بيانات جغرافية أخرى لتطوير وتحسين محتوى وأداء نظام المعلومات الجغرافية المرجعي (GIS) التابع للوكالة. ومن ثم فإنه سيمكن من إنتاج ملفات خرائط نهائية ستكون متاحة لتعداد السكان2023 ؛
- اعداد تقرير حول المسح الديموغرافي والصحي 2019 ـ 2021.

من أجل توفير تقديرات محينة للمؤشرات الرئيسية في المجالين الديموغرافي والصحي، وهو ما سيسمح بمراقبة وتقييم البرامج واعداد استراتيجية لدعم السياسة الصحية في موريتانيا.

- مسح مؤشرات تقديم خدمات التعليم في موريتانيا (2022) والذي يهدف إلى تحديد المعوقات الحاصلة في تقديم خدمات التعليم والتي تؤثر على جودة ونتائج التعليم؛
- وضع مؤشر وطني للفقر متعدد الأبعاد، يهدف إلى إجراء تقييم دوري للتأثير على السياسات المقام بها بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان.

أما فيما يتعلق بتعزيز الإنتاج الإحصائي الذي يتيح إمكانية تقييم ومتابعة السياسات التنموية لجمهور عريض من المجتمع، فقد أطلقت الوكالة سلسلة من الدراسات الخاصة، بما في ذلك:

- دراسة وطنية حول الصحة والتغذية والفقر في موريتانيا.
- دراسة وطنية حول حماية الأطفال.
- دراسة عن محددات التضخم في موريتانيا.

4. آفاق تعزيز العمل الإحصائي

- تعتزم الوكالة إجراء التعداد العام الخامس للسكان والمساكن خلال 2023؛
- إعداد منهجية للتعداد العام الأول للثروة الحيوانية (RGE) بالتعاون مع وزارة التنمية الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة.
- تفعيل نظام المتابعة الدائمة لسوق العمل من خلال انجاز مسح فصلي.

قطاع الطاقة...

مـــن التعهـــــدات إلى الإنجـــــازات

إعداد/ محمد الأمين سيدي بوبكر

«لا شك أن الجهود المبذولة في تطوير البنى التحتية قد مكنت بلادنا من تقليص العوائق التي تحول دون استغلال ثرواتنا الاقتصادية بصورة مثلى وشاملة ومستدامة؛ غير أنه لا مناص من أن نلاحظ أن هذه الجهود لم تصل بعد إلى الحد الكافي من تقليص كلفة عوامل الإنتاج التي ما تزال تعرقل تنافسية القطاعات المنطوية على أكبر فرصة لتحقيق النمو».

من هذا التشخيص الواقعي، والقراءة الواعية، والتطلع المشروع لتحقيق النمو، استهل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني قبل ثلاثة أعوام مكونة «تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو» في برنامجه الانتخابي «تعهداتي»، متعهدا بالحرص على إجراء الإصلاحات اللازمة للقضاء على أوجه القصور المعيقة لمردودية الاستثمارات في مجالي المياه والكهرباء.

وأضاف - وهو حينها يخطو بثبات نحو القصر الرمادي - أنه سيطلق برنامجا هاما لتطوير البنى التحتية المهيكلة وصيانتها وتسييرها لكي تؤتي سياسات التنويع الاقتصادي أكلها في إحداث النمو المعتبر والمستدام، مؤكدا أن هذا البرنامج سيأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة بكل قطاع سعيا إلى ضمان التسيير السليم والمستدام لشتى مواردنا الاقتصادية والرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

وعلى مدى السنوات الخمس القادمة - يضيف المرشح حينئذ محمد ولد الشيخ الغزواني - سأنتهج سياسة في مجال الطاقة مبنية على تلبية مجمل الاحتياجات من هذا القبيل بأسعار في متناول الجميع.

ومن ثم يتابع السيد محمد ولد الشيخ الغزواني فإني أتعهد بما يلي:

1. زيادة إنتاج الكهرباء مع الاستمرار في التنوع الطاقوي عبر استكمال حقل الطاقة الهوائية في بولنوار ورفع نصيب الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة إلى 60%.

2. تشجيع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الغاز في إطار المكونة الوطنية لمشروع حقل السلحفاة، آحميم الغازي، مما سيقلص من احتياجنا إلى المصادر الأحفورية المستوردة.

3. إقامة نظام حديث لتوصيل ونقل الكهرباء إلى أهم مراكز الاستهلاك وتصدير الفائض إلى البلدان المجاورة.

4. تسريع الاستراتيجية الرامية إلى ربط مناطق الإنتاج بالشبكة.

5. تعزيز برامج الكهربة وتوسيع الشبكات لتشمل كل أرجاء البلد حتى يصل معدل النفاذ إلى الخدمة الكهربائية نسبة لا تقل عن مضاعفة ما هو متوفر حاليا في الوسط الريفي.

6. إعادة تنظيم الشركة الموريتانية للكهرباء بطريقة تضمن ديمومة الاستثمارات التي بذلتها الدولة في مجال الطاقة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا لتطوير وتنمية البنية التحتية الأساسية الداعمة للنمو، وعلى وجه الخصوص المجال الطاقوي؛ حيث تم اعتماد برنامج لتحويل قطاع الكهرباء سعيا لتسهيل حصول جميع الموريتانيين على الكهرباء بحلول عام 2030.

وقد شمل هذا البرنامج المصادقة على مدونة الكهرباء، وإطلاق عملية إعادة هيكلة صوملك من خلال إنشاء ثلاث

شركات فرعية (الإنتاج والنقل، التوزيع والتسويق وكهربة الريف)، بالإضافة إلى استكمال أشغال إنجاز محطة لتوليد الطاقة الهوائية في بولنوار بقوة 100 ميغاوات.

وحسب وثيقة «حصيلة إنجازات برنامج تعهداتي» - التي نشرتها الحكومة أغسطس 2022، في الذكرى الثالثة لتنصيب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني - تم الانتهاء من الأعمال على خطي نواكشوط - نواذيبو بجهد 225 و90 كيلوفولت، والمحطات المرتبطة بها والخطوط 225 كيلوفولت نواكشوط - ازويرات والمحطات الفرعية المرتبطة بها.

وتضيف الوثيقة التي شملت الفترة ما بين أغسطس 2019 - يوليو 2022» أنه تم الانتهاء من أعمال إنجاز الخط 225 كيلوفولت نواكشوط - المركزية الشمالية (سنترال نور) و (كيربير KEUR PER) والمحطات الفرعية المرتبطة بها.

كما تم تعزيز برامج الكهربة وتوسعة الشبكات لصالح 235 بلدة في جميع أنحاء البلاد، مع توفير الكهرباء لـ480.000 نسمة.

وفي ذات السياق تم إطلاق برنامج يعنى باقتناء مولدات شبه سريعة لصالح 50 مدينة استفادت منه عشرة مدن في عام 2022 (باسكنو، لعيون، الطينطان، كوبني، كيفة، كرو، تجكجة، أكجوجت، أطار، الشامي) ويجري العمل على برنامج اقتناء مولدات لصالح 16 مدينة أخرى حسب المصدر نفسه.

وأكدت الحكومة في «حصيلة إنجازات برنامج تعهداتي أغسطس 2019 - يوليو 2022» الانتهاء من أعمال بناء الخط 21 كم الذي يربط المحطات الفرعية عالية الجهد التابعة لمنظمة استثمار نهر السنغال بمحطة الطاقة المزدوجة بقوة 180 ميجاوات في نواكشوط، مضيفة أنه تم بناء 11 كم من شبكة الجهد المتوسط و 55 كم من شبكة الجهد المنخفض.

كما تم تجهيز 16 محطة محولات لتوصيل الكهرباء إلى 6000 مشترك في مناطق الميناء، والسبخة والرياض، وتوجونين، وعرفات، ودار النعيم، وتيارت، ولكصر، وتفرغ زينة.

وأفادت الحكومة أنه تم توسيع الشبكة لفائدة عدة مدن في الداخل منها على وجه الخصوص لعيون، وسليبابي، وتجكجة، وتامشكط، وعدل بكرو، وأمورج، وبومديد، وكرو، منبهة إلى أنه تم تطوير شبكات الكهرباء في المناطق الريفية لصالح عدة قرى وبلدات بولايات: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغور غول، ولبراكنة، واترارزة، وأدرار، وتكانت.

وأشارت الحكومة في حصيلة إنجازات برنامج تعهداتي إلى انطلاق الأشغال الخاصة بالحد الأدنى لتوسيع السعات التخزينية للمنتجات البترولية في نواكشوط (الغزوال: 17000م 3، الديزل: 3500 م 3، والبنزين: 3500 م3)، كما تمت إعادة تأهيل وتشغيل خزان الديزل الكبير (50.000 م3) في نواذيبو.

ونوهت إلى أنه بفضل هذه الإنجازات سجل معدل الحصول على الكهرباء زيادة ملموسة من 46% في عام 2019 إلى 53 في عام 2022؛ وحصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطني من 37% إلى 38 بين عامي 2019 و2022.

وأعلن معالي وزير البترول والمعادن والطاقة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، خلال عرض قدمه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوض الساحلي للنفط والغاز والطاقة في دورته الثانية، المنعقدة بداكار، مطلع سبتمبر 2022، تحت شعار: «مستقبل الغاز الطبيعي: تحقيق النمو عبر الاستثمار الاستراتيجي وتطوير السياسات أن نسبة الإنجاز في مشروع حقل السلحفاة الكبرى «آحميم» بلغت 80%، معربا عن ارتياحه لمستوى الأشغال في هذا المشروع.

ويعتبر قطاع الطاقة في موريتانيا واحدا من أكثر القطاعات جذبا للمستثمرين ويعول عليه الموريتانيون كثيرا في تغيير واقعهم المعيشي إلى الأفضل، وهو ما أشار إليه التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في العالم الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية 2022، حيث اعتبر قطاع الطاقة يوفر فرصة لزيادة الاستثمارات المباشرة الأمريكية في موريتانيا، مؤكدا أن الحكومة الموريتانية تواصل تعديل القوانين والتشريعات لتسهيل قطاع الأعمال في البلد.

وأضاف التقرير أن شركة كوسموس الأمريكية العاملة في مجال الطاقة أعلنت نهاية فبراير الماضي أنها ستزيد استثماراتها في موريتانيا والسنغال خلال العام الجاري بقيمة 300 مليون دولار لتسريع تطوير حقل الغاز السلحفاة الكبير آحميم.

CNAM
الصندوق الوطني للتامين الصحي
CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE MALADIE

بطـــاقـــة جديـــدة
للتأميـــن الصحـــي

ينوي الصندوق الوطني للتأمين الصحي إصدار بطاقة جديدة للتأمين الصحي. وليستفيد من هذه البطاقة المؤمنون الذين لم يقوموا بتحديث ملفات انتسابهم، يتعين عليهم أن يكملوا ويودعوا هذه الملفات في أسرع وقت لدى مصالح الصندوق في العاصمة نواكشوط أو لدى إحدى ممثلياته الجهوية في الداخل.

وللتأكد من تحديث واكتمال الملف يمكن للمؤمن زيارة الموقع الألكتروني للصندوق

www.cnam.mr

ويضغط مباشرة على زاوية : «لمتابعة ملفك لدى الصندوق»، ثم على نافذة : «تحقق من تحديث معلومات ملفك» . بعد ذلك يقوم بإدخال الرقم الوطني أو رقم التأمين الصحي وتلقائيا تظهر نتيجة البحث في خانة « ملاحظة» .

اكنام يرجو لكم وافر الصحة و السعادة

www.cnam.mr

التار المان - مستشار مكلف بالإتصال- اكنام

اكنام : نحو نظام معلوماتي للتسيير الألكتروني للوثائق

في إطار عصرنة الإدارة ونظرا لأهمية حفظ الوثائق وتسييرها على الوجه الأكمل والتحكم في تدفق كم الملفات الكبير على الصندوق الوطني للتأمين الصحي، تعمل المؤسسة على إنشاء نظام معلوماتي متكامل لتسيير الوثائق بحلول 2023 يمكن من رقمنة المستندات عند استلامها قبل معالجتها من قبل المصالح المعنية.

الأهداف

- ★ تسيير الملفات بشكل فعال ؛
- ★ تجنب ضياع الملفات؛
- ★ توفير الوقت في معالجة الملفات من طرف مختلف المصالح؛
- ★ محاربة التزوير والاحتيال ؛
- ★ تبسيط إجراءات معالجة الملفات ؛
- ★ تأمين البيانات.

مميزات النظام المعلوماتي الجديد للتسيير الألكتروني للوثائق

- ★ تسهيل وانسياب البحث عن المضامين؛
- ★ تخفيض تكاليف التشغيل؛
- ★ تسيير الترخيصات؛ ★ تحسين الإنتاجية؛
- ★ الوقاية من المخاطر. ★ التحكم في تدفق المعلومات؛

من خلال واجهة ويب متكاملة مرتبطة بالنظام المعلوماتي «سلامة». سيسمح هذا النظام الجديد لصندوق كنام بتسيير المحتويات المتعلقة بالمجالات التالية:

- الانتساب ؛
- تعويض الاستشارات الخارجية؛
- تعويض العلاجات خارج البلاد؛
- رفع المرضى للعلاج في الخارج؛
- الفواتير الأجنبية؛
- المالية؛
- الأمراض المزمنة.

قطاع البترول والطاقة والمعادن..

آفاق استغلال مشاريع الغاز والمعادن وفرص واعدة للتحول الطاقوي

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

يشكل نفاذ كل الموريتانيين إلى طاقة عصرية يعتمد عليها، وبأسعار مناسبة، وجعل قطاع الطاقة والمعادن محركا للتنمية الصناعية والتشغيل، أهم الأهداف التي تتقاطع حولها سياسات الدولة المتعلقة بهذه الموارد ذات الأهمية البالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وفي سبيل هذه الأهداف ظل العمل يتركز دوما على تثمين المصادر الغازية والبترولية والمعدنية من أجل الرفع من وقعها على الاقتصاد الوطني، من خلال العمل الجاري لاستغلال مشاريع الطاقة ومن أجل مشاريع الغاز الحالية، ومشاريع ما يعرف بالهيدروجين الأخضر التي تمثل تحولا استراتيجيا للبلد نحو موارد الطاقة النظيفة والمتجددة التي تمتلك موريتانيا فرص كبيرة جدا للاستفادة منها واستغلالها على الأمدين المتوسط والبعيد.

ورغم ثراء وتعدد موارد البلد في مجال الطاقة والمعادن إلا أن الاهتمام حاليا يتركز حول مشاريع الغاز في أفق بداية استغلال حقل الغاز المعروف بـ«السلحفاة آحميم الكبير» المشترك بين موريتانيا والسينغال الذي ينتظر أن تبدأ عملية استغلاله الفعلي في العام 2023.

إضافة إلى الآفاق الواعدة المنتظرة مع دخول مشروع الغاز الموريتاني المعروف بـ «بير الل» مرحلة جديدة مع توقيع عقد الاستكشاف وتقاسم الإنتاج الذي جرى شهر أكتوبر الماضي، كبداية لمرحلة تمهد لمرحلة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي، بعد ثلاثين شهرا، في هذا الحقل الغازي الأكبر بالنسبة للبلد باحتياطي يبلغ 80 تريليون قدم مكعب، كثروة خالصة لموريتانيا، والتي تضاعف عدة مرات حقل «السلحفاة» المشترك الذي يبلغ احتياطيه 20 تريليون قدم مكعب.

ثم يأتي في قمة الاهتمام كذلك في مجال الموارد الطاقوية ما يعرف بمشاريع الهيدروجين الأخضر التي جذبت الاهتمام العالمي نحو موريتانيا نظرا لإمكانياتها الكبيرة في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك ما يحققه قطاع التعدين التقليدي عن الذهب في البلد من فرص وإمكانيات منذ انطلاق نشاطه سنة 2016، محققا موارد مالية ومعتبرة ومتصدرا جميع القطاعات في مجال التشغيل بحجم عمالة يتجاوز 50 ألف عامل بحسب بعض الإحصائيات شبه الرسمية.

النفط.. نتائج دون المستوى

مع أن التركيز أتجه إلى قطاع البترول من خلال كثافة منح رخص التنقيب عن النفط التي تعاقدت الدولة الموريتانية بموجبها مع كبريات الشركات العالمية في المجال إلا نتائج تلك الجهود لم تحقق الهدف المنشود، حيث كانت نتائج البحث دائما في المستوى المطلوب.

وكانت استغلال لحقل نفطي في موريتانيا هو حقل «شنقيط» التي بدأت 2006، ابرز تجلي لخيبة الأمل التي رافقت محاولات استغلال مشاريع النفط، على الرغم من الحماس نحو التوجه إلى استغلال آبار النفط في السنوات 2003-2008، والذي أدى إلى الموافقة على حوالي عشرة عقود مشاركة في الإنتاج مع العديد من الشركات بما في ذلك توتال وريبسول وويترشال، إلا أن نتائج الاستكشاف لم تكن مرضية. وهذا هو السبب في وجود عقدين فقط للتنقيب والإنتاج في هذا الحوض، ومشغليهما هما توتال وسيبكس.

ومع ذلك لا تزال هناك الآمال بنتائج أفضل في مجال النفط توازي الفرص الواعدة في مجال الغاز، مع وجود 9 اكتشافات للنفط والغاز مصنفة على أنها تجارية أو محتملة، ومن أهم هذه الاكتشافات حقل «ولاته» الواقع على بعد 27 كم شمال حقل شنقيط. والذي يمكن أن يحتوي على ما يصل إلى 280 مليون.

الغاز ..قطف الثمار

مع نهاية العام 2023 تبدأ موريتانيا تصدير أول شحنة من الغاز المسال، انطلاقا من حقل «السلحفاة أحميم الكبير»، في مرحلة أولى سيبلغ فيها الإنتاج 2,5 مليون طن سنويا، وهو ما سيضع البلد على خارطة الدول المنتجة للغاز، ويجعل منها قطبا طاقويا في المنطقة.

تزامنا مع هذا الحدث سيكون مشروع «باندا» للغاز قد دخل هو الآخر مرحلة الإنتاج، وذلك تحديدا في أفق 2024/2023، وهو مشروع موجه لإنتاج 300 ميقاواط من الطاقة الكهربائية عن طريق الغاز، مما سيمكن من فتح فرص لمشاريع أخرى.

ورغم أنه كان قد تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج في مشروع «آحميم» عام 2022، إلا أنه وبسبب جائحة كوفيد - 19 وتأثيراتها السلبية خاصة على حركة الأشخاص والشحن، تأخر موعد هذا الإنتاج إلى نهاية 2023، على أن تبدأ - وفق ما هو متوقع - المرحلتان الثانية والثالثة في سنتي 2026 و2027 على التوالي.

وسيكون إجمالي الإنتاج بعد تنفيذ المراحل الثلاث في حدود 10 ملايين طن سنويًا أو ما يعادله من الإنتاج اليومي أي 240 ألف برميل مكافئ.

مراحل ونتائج

احتياطيات موريتانيا من ثروة الغاز والآفاق الواعدة للبلد في المجال، يدعمها العمل الجاري على تطوير الآبار المتكشفة حتى الآن وهي: «بير الله» الذي يتوفر على احتياطي يقدر بـ 80 ترليون قدم مكعب، و«آحميم» بـ20 ترليون قدم مكعب، ثم بـ «بليكان»، و«باندا» اللذين يتوفران على بـ1.2 ترليون قدم مكعب لكل منهما، ليصل بذلك مجموع احتياطات البلد من الغاز في المجمل إلى 110 ترليون قدم مكعب.

وبدأ اكتشاف هذه الاحتياطات الهائلة من الغاز الطبيعي في موريتانيا منذ 2015 لتجعل من البلد إحدى أهم دول المنطقة من حيث موارد الطاقة وحوّلها كذلك وجهة مفضلة لأهم شركات الطاقة العالمية.

ستشكل بداية انتاج وتصدير الغاز المسال من «آحميم» في أواخر سنة 2023، المرحلة أولى من الاستغلال على مستوى هذا الحقل الواقع في الحدود البحرية المشتركة مع جمهورية السينغال الشقيقة، والذي يجري استغلاله وفق علاقة تعاقدية بين البلدين من جهة، والمشغل: كوسموسKOSMOS/ بريتش بتروليومBP، من جهة أخرى.

لتتوالى بعد ذلك مراحل أخرى من تطوير الاستغلال على مستوى هذا الحقل، وبالنسبة لبقية مشاريع الغاز المكتشفة حديثا، مما سيولد زيادة تدريجية في إنتاج البلد من هذا المورد الطاقوي، ويترك انعكاسات إيجابية على تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

وضمن هذه الأهداف، مكاسب أخرى للبلد من هذا المورد، متمثلة في زيادة انتاج الكهرباء اعتمادا على الغاز، وخاصة من خلال تطوير واستغلال حقل «بندا»، وكذا ترقية الطاقات المتجددة.

وهناك المرحلة الهامة للاستفادة من مورد الغاز الوطني، متعلقة بتطوير حقل «بير الله»، والاستغلال الصناعي للغاز، بما لها من آثار مرتبطة بتنويع الاقتصاد، وتزامنها مع دخول مرحلة الاستغلال الصناعي للهيدروجين الأخضر في أفق 2030، بما سيسمح بالحصول على طاقة بسعر معقول وإنتاج معدني نظيف.

وتحقق هذه الرؤية نفاذا لكل الموريتانيين الى طاقة عصرية ذات موثوقية، وبأسعار مناسبة، عبر تثمين المصادر الغازية والبترولية من أجل الرفع من وقعها على الاقتصاد وجعل قطاع الطاقة محركا

للتنمية الصناعية والتشغيل.

وضمن الآفاق الحالية والمستقبلية المتعلقة بتطوير مشروع «آحميم» السلحفاة الكبير إنتاج 2.5 مليون طن سنويا من الغاز المسال، ما يعادل حصة 35 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا للسوق المحلي، بإنتاج يبلغ 180ميقاواط.

وتستهدف المرحلة الثانية قيد التحسين، لنفس المشروع، الرفع من مردودية الحقل وقعه على الاقتصاد الوطني، أو ما يعرف بالمحتوى المحلي.

التعدين.. جذب الاهتمام

يحقق نشاط التعدين عائدات اقتصادية كبيرة حيث وفر 50000 فرصة عمل؛ كما وفر الاستغلال السطحي للذهب سنة 2019 للبنك المركزي 1050 كلغ من الذهب ممثلة في 40 مليون دولار أمريكي...

وبالنسبة للعائدات وصلت بحسب الأرقام الرسمية 9,8 مليار أوقية جديدة، و 6,6 مليار أوقية جديدة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، والمتحصل عليها عن طريق النشاط، و 73 بالمائة من القيمة المضافة العائدة من أنشطة استخراج الذهب السطحي؛ والصناعي من طرف شركتي: تازيازت MCM، ما يعني أن النشاط الاستخراجي يساهم بـ 30 %؛ و12% من القيمة المضافة للقطاع الثانوي.

وهذا ما جعل قطاع المعادن يوفر في المجمل 200.000 فرصة عمل؛ وهو ما يمثل نسبة 5% من الشعب الموريتاني؛ ومن العائدات: 04 مليار أوقية جديدة.

ويعد قطاع التعدين أحد الدعامات الثلاثة الأساسية للاقتصاد الوطني، وكان المساهم الأكبر في معدل النمو السنوي للاقتصاد الوطني الاقتصادي، وتمثل القيمة المضافة للتنقيب المعدني نسبة 73% من القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي للذهب، كما تقدر مساهمة نشاط التنقيب عن الذهب السطحي بـ 3.5 في الناتج الداخلي الخام، كما يساهم نشاط التنقيب السطحي فيساهم بنسبة 30% من أنشطة استخراج المعادن.

الهيدروجين الأخضر إمكانيات هائلة

يوفر الموقع الطبيعي لموريتانيا فرصة هائلة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وبكميات كبيرة، وذلك بفضل واجهة البلد على المحيط الأطلسي الممتدة بطول 700 كيلومتر مع وجود صحاري ورياح وسطوع للشمس على مدى تسع ساعات يوميا وهي كلها مؤهلات تجعل من هذا الشاطئ أفضل حقل قابل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم.

ومن أجل استفادة موريتانيا بشكل أكبر من هذا المورد جاء إبرام اتفاقيتين سنة 2021، مع شركتين عالميتين في هذا المجال هما «CWP»، التي وقعت مع موريتانيا اتفاقية في السابع والعشرين من مايو عام 2021 ومُنحت بموجبها منطقة غير بعيدة من «بو لنوار» في ولاية داخلت نواذيبو، بهدف إنتاج ثلاثين «جيكي وات»، من الطاقة النظيفة، مما سيخولها حسب المخطط له، إنتاج 1.7 مليون من الهيدروجين الأخضر، سنويا، و10 مليون طن من الأمونياك، سنويا، وأن تقدم لموريتانيا أكثر من خمسين مليون طن من الماء الصالح للشرب سنويا، من خلال تحلية مياه البحر، و يسمى هذا المشروع «أمان».

وقد أنجزت الشركة الدراسات الأولية للمشروع وكانت إيجابية كلها، وهي بصدد إجراء دراسات الجدوائية الأخيرة. وحين يبدأ إنجاز المشروع بشكل فعلي، سيوفر من 10 آلاف إلى 15 ألف فرصة عمل.

وبعد انتهاء بناء المشروع سيوفر أكثر من 5 آلاف فرصة عمل، وهذا رقم تشغيل كبير، سيجعل هذا المشروع من أكبر المشاريع المُشَغِّلة في البلد.

أما الاتفاقية الثانية فتم توقيعها بين موريتانيا وشركة «شاريوت» في سبتمبر 2021، وهي المعروفة بمشروع «نور» وبموجبها ستنتج الشركة 10 آلاف «جيكي وات»، من الطاقة النظيفة، ومن المتوقع أن تعطي حوالي أكثر من ستمائة ألف طن من الهيدروجين، سنويا، وثلاثة ملايين طن من «الأمونياك»، سنويا، فضلا عن كميات كبيرة من الماء الصالح للشرب.

وخلال إنجاز المشروع يتوقع أن يشغل أكثر من خمسة آلاف عامل، وبعد إنجازه سوف يوفر حدود 2500 فرصة عمل دائمة.

وفضلا عن المزايا الاقتصادية المباشرة لاستغلال هذا المورد سيُسهم هذا المشروع في توفير المياه في المناطق الشمالية من البلاد، التي تعاني جفافا حادا ونقصا مزمنا في المياه.

سوجيكو

الأول في تقديم الحلول
اللوجستية الشاملة في موريتانيا

تخزين
ترانزيت
نقل
حلول لوجستية
بريد سريع

حلولنا
اللوجستية

- إجراءات العبور
- النقل الطرقي
- النقل البحري
- وكالة بحرية
- المناولة المنائية
- بيرجينغ
- الشحن الجوي
- البريد السريع
- ممر المناطق النائية
- حلول لوجستية في مجال النفط والغاز
- نقل وتسيير المواد الخطيرة
- شبكة تموين وتسيير المخازن
- استقبال ومساعدة

Bolloré
AFRICA LOGISTICS

العنوان: طريق المطار
هاتف: 22245252740+
Sogeco@ sogeco-sa.mr /www.sogeco.com
ص ب 351. نواكشوط موريتانيا

تهنئة

بمناسبة تخليد الذكرى ال62 **لعيد الاستقلال الوطني** يرفع **المدير العام للشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير)** وكافة عمال المؤسسة أحر التهاني وأطيب التبريكات إلى صاحب **الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** راجين له موفور الصحة والعافية و**للشعب الموريتاني** المزيد من التقدم والنماء والتلاحم في كنف الأمن والاستقرار

وينتهز المدير العام هذه الفرصة للتعبير عن التزام الشركة واستعدادها لمواكبة تطلعات **فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** في النهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي تجسيدا للسعي الدؤوب للحكومة لتحقيق هذا الهدف

الصيد والاقتصاد البحري:

إنجازات على خطى الإقلاع الاقتصادي

إعداد/ محمد العتيق

بشواطئ طويلة تمتد من انداكو جنوبا إلى لكويرة شمالا تتمتع موريتانيا بإطلالة مميزة على المحيط الأطلسي حيث الأسماك بأنواع شتى وبكميات هائلة مورد يجعل من البلاد أهم مصدر للأسماك في العالم، ورغم تعدد الموارد فيها يبقى الصيد والاقتصاد البحري القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي والأكثر تمويلا للموازنة العامة، حيث يسهم بمبلغ يصل إلى 8.6 مليار أوقية جديدة من المداخيل المباشرة للميزانية.

ولأهمية هذا القطاع ودوره المحوري كمحرك وممول للاقتصاد الوطني سعت السلطات المعنية إلى تطويره عبر خطط تعددت عبر السنين وتجددت بتقلبات الحاجة وواقع الثروة السمكية.

وفي السنوات الأخيرة وتنفيذا لبرنامج «تعهداتي» الذي خصص فيه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، جانبا كبيرا لهذا القطاع، تم إعداد مخطط لتطويره يتم تنفيذه في أفق 2022 و2024 وذلك عبر عدة محاور.

الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية

تهدف السياسة العامة لإدارة هذا القطاع ضمن توجهها الجديد إلى تعميق المعرفة بالبيئات البحرية والساحلية والنظم الإيكولوجية من أجل اتخاذ قرار، وقد تم قطع خطوات ملموسة في سبيل ذلك تبلورت في قرارات عملية حيث تم اقتناء طائرتين بدون طيار وآليات للتنقيب في قاع البحر، وشرع في بناء مركز للمختبرات في نواكشوط. وقد بلغت نسبة تنفيذ الأعمال الإنشائية 60%.

كما تم تقييم ورصد ديناميكيات الأخطبوط والتوصل لآلية جديدة حول برمجة التوقف البيولوجي وإغلاق الصيد خلال عام.

وفي مايو الماضي تم تنظيم ندوة دولية حول أسماك السطح الصغيرة بغية الخروج برأي موحد بخصوص مشروع خطة إدارة هذا النوع من الأسماك استجابة لطلبات من اللجنة المشتركة لاتفاقية الشراكة بين بلادنا والاتحاد الأوروبي.

وفي سبتمبر الماضي تم تقييم الأرصدة البحرية الصغيرة في منطقة شمال مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي.

ومع بداية العام الحالي تم وضع بروتوكول لمراقبة التلوث الهيدروكربوني وتدريب الفرق على آليات الرقابة.

وفي إطار التحديث المستمر لمعرفة مايجري في شواطئنا والمخزون السمكي يتم حاليا وضع خطة العمل البحثية الخمسية للفترة 2023 2027-

وتعزيزا لمراقبة مصايد الأسماك، قامت السلطات المعنية بإنشاء رصيف لسفن المراقبة تم تنفيذ 30% من الأشغال، واقتناء طائرات بدون طيار.

تثمين قطاع الصيد البحري وخلق قيم مضافة

إن تثمين القطاعات الإنتاجية بغية خلق قيم مضافة يتطلب الاهتمام بالتدريب والتطوير من أجل ذلك تم إنشاء مركز للتأهيل والتدريب لمهن الصيد، وبناء

ثلاث ورش جديدة واقتناء معدات ميكانيكية ونتج عن ذلك زيادة في معدل بناء السفن حيث تم بناء الكثير من السفن بحلول 30 سبتمبر 2022.

وعلى مستوى البنى التحتية فالأشغال جارية لبناء ميناء للصيد جنوب العاصمة في منطقة لكويشيش، حيث انتهت نسبة 84% من الأشغال، والدراسات جاهزة لبناء ميناء صيدي آخر شمال العاصمة في منطقة لمحيجرات، وقد تم بالفعل بناء سوق أسماك للأخطبوط ومصنع للثلج في سوق السمك بنواكشوط، وكذلك تم طرح مناقصات لإنشاء سوق لأسماك السطح الصغيرة ومصنعان للثلج.

وقد نتج عن التحسينات التي تمت على مستوى مناطق وموانئ تفريغ السمك زيادة في الكميات المنزلة وعدد الشباك والقوارب المستخدمة حيث بلغت الكمية التي تم إنزالها 35545 طناً.

وفي ميناء تانيت تم طرح العديد من المناقصات لبناء مصنع لمعالجة المنتجات وسوق للسمك ومصنع للثلج بتمويل من الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي والعمل جار حاليا لإنشاء مصنع ثلج بسعة 40 طنًا، ومن المتوقع الانتهاء منه في يناير 2023.

وقد بلغت كمية الأسماك المنزلة في هذا الميناء في الربع الأول من العام الحالي 26400 طن بزيادة 159% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

مراقبة جودة المنتج وسلامته

الثروة السمكية مورد متجدد يتطلب الاهتمام والبحث المستمر بأساليب علمية ناجعة للحفاظ عليه وتنميته، وتعزيزا للرقابة على المنتج السمكي وسلامة المخزون يتم حاليا إنشاء مقر مختبرات في انواذيبو. حيث تم تنفيذه بنسبة 50% من الأشغال، وقد بلغت عدد عمليات التفتيش على المنتجات في نواكشوط ونواذيبو لهذه السنة 8450

نتائج وأرقام

نتيجة لسلسلة الإصلاحات المعمقة التي قيم بها في قطاع الصيد شهدت صادرات البلاد من الأسماك لهذا العام زيادة قدرت ب 24% مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ حجم الصادرات 251.462.74 طن، وقد بلغ السعر المرجح للطن المُصدّر: 2333 دولارًا أمريكيًا في عام 2022 مقارنة بـ1999 دولارًا أمريكيًا في عام 2021، بزيادة قدرها 334 دولارًا أمريكيًا، مما نتج عنه إيرادات تقدر ب 586.762.716 دولارًا أمريكيًا، بزيادة قدرها 17% عن السنة المالية 2021.

الصيد الداخلي وتربية الأسماك

من أجل تنمية وتشجيع الصيد الداخلي والاستزراع السمكي قامت السلطات المعنية بإنشاء وتجهيز ثلاثة مراكز لتربية الأسماك (النعمه ، كنكوصه ، معاليه) ،و بناء مفرخ في بحيرة محمودة بالحوض الشرفي، وإنشاء وكالة لتنمية المصايد القارية وتربية الأسماك.

حوكمة قطاع الثروة السمكية والاقتصاد البحري

سيظل قطاع الصيد والاقتصاد البحري محركا رئيسا للاقتصاد الوطني، ويمكن أن يكون رافدا ماليا لتعزيز الإيرادات، وحتى يصل القطاع للنتائج المرجوة منه لا بد من تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة. ابتداء من الكيان القانوني، والتنظيم الإداري، وشغل المناصب بالكفاءات، وتطبيق الشفافية، والمشاركة والمساءلة وتعزيز النزاهة وغيرها من مبادئ الحوكمة التي أثبت عديد من الدراسات أهميتها ونجاحها في تعزيز دور القطاعات العامة على مستوى تقديم الخدمات، ومستوى توفير العوائد المجزية.

ولحوكمة قطاع الصيد و الاقتصاد البحري اعتمد مجلس الوزراء في 21 يوليو 2022 سياسة لتخطيط القطاع للفترة 2022-2024 و تتبنى هذه السياسة منهج الشفافية و الافصاح عن التقارير و الإحصاءات، فتقرير الشفافية للسنتين 2019 و 2020 متاح على الإنترنت وكذلك تم نشر تقرير إحصاءات مصايد الأسماك لعام 2021، وتعزيزا لحوكمة هذا القطاع تسعى السلطات المعنية لإنشاء وكالة وطنية للشؤون البحرية .

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل

SWEDD Mauritanie موريتانيا

سويد هي مبادرة إقليمية تم إطلاقها في عام 2015 والتي جعلت النساء والفتيات بمثابة المحرك لاستحواذ العائد الديمغرافي. يهدف المشروع إلى تعزيز تمكين النساء والمراهقات بهدف تسريع التحول الديموغرافي في منطقة الساحل التي تشمل موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد ودول مثل كوت ديفوار وبنين وغينيا والكاميرون. تتمثل أهداف المشروع الرئيسية في المراهقات والشابات المعرضات لخطر الزواج والحمل في سن مبكرة، على تحسين مهاراتهن الحياتية، ومعرفتهن بالحقوق والصحة الإنجابية، وتعزيز استبقائهن في المدرسة الثانوية، وتطوير فرصهن الاقتصادية، وتوفير منتجات الصحة الإنجابية وتكوين العاملين الصحيين المؤهلين، وتعزيز الالتزام السياسي لاستحواذ العائد الديمغرافي .

أثبتت تدخلات سويد أنها استجابات مناسبة لاحتياجات الفتيات والنساء وتشكل مساهمة فعالة في جهود الدولة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة خلال سويد1. يهدف سويد2، الذي تم إطلاقه في يونيو 2021 تحت الرعاية السامية للسيدة الأولى بحلول نهاية عام 2024 إلى:

- الوصول إلى ما لا يقل عن مليون شخص من خلال حملة التواصل الاجتماعي وتغيير السلوك؛
- توفير تدخل دعم اقتصادي واحد على الأقل (التدريب المهني وتوفير المعدات، وتمويل IGA) لصالح 35000 فتاة وامرأة؛
- تقديم واحد على الأقل من التدخلات المتعلقة بالتعليم (المساعدة في النقل، واللوازم المدرسية، والدروس الإضافية، والمنح الدراسية) إلى 145000 مراهقة؛
- تكوين 120.000 فتاة وشابة على الصحة الإنجابية ومهارات الحياة اليومية في فضاءات آمنة و15.000 شاب في النوادي لآباء المستقبل؛
- تفعيل المنصات الإقليمية والمحلية لرعاية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- إتاحة خدمات الصحة الإنجابية على مستوى المجتمع لـ 35000 من مستخدمي خدمات ومنتجات الصحة الإنجابية؛
- تسهيل توصيل الأدوية "الى الكيلومتر الأخير" لجميع المراكز الصحية في المناطق المستهدفة وتنسيق وتعزيز النظام التنظيمي لقطاع الأدوية؛
- تكوين ما لا يقل عن 500 من العاملين في مجال الصحة الإنجابية؛
- إشراك 1000 من الائمة والقادة المجتمعيين في زيادة الوعي والدعوة لحقوق المرأة على مستوى المجتمع المحلي ودعم إزالة الحواجز القانونية لتحسين الفرص الاجتماعية والاقتصادية والمالية للمرأة.

أنشئ **البرنامج الوطني لترقية الصناعة التقليدية** بموجب المقرر1326 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2021 عن وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، ويسعى هذا البرنامج إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية من خلال تنسيق ومتابعة وتنفيذ مجمل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لصالح قطاع الصناعة التقليدية والعمل على خلق إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم هذا القطاع تجسيدا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الواردة في برنامج تعهداتي حول ترقية قطاع الصناعة التقليدية والنهوض به.

عمل البرنامج الوطني لترقية الصناعة التقليدية منذ الانطلاقة الرسمية لأنشطته على تجسيد خطة عمل تهدف إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال:

- العمل بالتشاور مع الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من أجل تفعيل الهياكل المهنية للقطاع
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق استحداث خلية للضبط والتنظيم أطلقت من خلالها عملية تسجيل وجمع لبيانات قطاع الصناعة التقليدية
- المشاركةفي المعارض الوطنية للصناعة التقليدية ومواكبتها
- دعم الصناع التقليديين من خلال توفير الدعم المادي والوسائل اللوجستية لمواكبة هذه المعارض، وتشجيعهم من خلال شراء منتجاتهم والمساعدة على تسويقها.

يسعى البرنامج الوطني لترقية الصناعة التقليدية إلى الرفع من شأن قطاع الصناعة التقليدية وتحسين ظروف عمل الصانع التقليدي بغية تصنيف هذا القطاع رافدا من روافد الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير الآليات الضرورية من تكوين وتأطير ودعم مادي ومعنوي، كما يهدف البرنامج الوطني لترقية الصناعة التقليدية إلى جملة من الأهداف الرامية إلى النهوض بقطاع الصناعة التقليدية، من أبرزها:

إعداد وتنفيذ سياسة تنمية قطاع الصناعة التقليدية؛ وتحديد وترقية النشاطات الحرفية؛ وتأطير تعاونيات الصناعة التقليدية؛ ومتابعة تطبيق النظم والرفع من جودة منتجات الصناعة التقليدية؛ وإحصاء وتنظيم الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية؛ وتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية من اجل مساهمة أكبر في خلق فرص للعمل.

حصيلة موجزة لإنجازات

"المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء "التآزر

1.1 مقدمة عامة

يندرج نشاط المندوبية العامة في نطاق البرامج والاستراتيجيات الرئيسية للحكومة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي:

أ. برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية؛

ب. استراتيجية النمو السريع والرفاه المشترك (SCAPP)؛

ج. الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية؛

د.خطة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء.

1.2 حصيلة الإنجازات

تم تأطير عمل تآزر من خلال خطة العمل متعددة السنوات، التي اعتمدها المجلس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي للمندوبية العامة في 12 نوفمبر 2020.

وعلى الرغم من التأثير الذي لا يمكن إنكاره لجائحة كوفيد19-، والتي تزامن ظهورها مع إطلاق أنشطة المندوبية العامة، فقد شملت تدخلات تآزر جميع محاور ومجالات النشاط التي كلفت به.

وقد اندرجت كل الإجراءات التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة الماضية ضمن البرامج التنفيذية الخمسة لخطة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء.

1.2.1 برنامج الشيلة

- 1.1.1 التعليم والتكوين

• بناء وتجهيز 99 مؤسسة مدرسية، منها 75 مدرسة ابتدائية و24 مؤسسة ثانوية (16 إعداديات و08 ثانويات).

• تشييد وتجهيز53 حضانة أطفال في كافة الولايات الداخلية، تم الإعلان عن مناقصاتها وسيتم فتح العروض يوم 13/12/2022.

• تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية الذي شمل خلال عامه الأول (2020/2021) 59.237 تلميذ على مستوى جميع الولايات الداخلية. قامت المندوبية العامة بتمويل 83.4% من التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ 119.046.671 أوقية جديدة .فيما يشمل البرنامج هذه السنة الدراسية (2022-2023) 66.237 تلميذا بتكلفة 106.843.900 أوقية جديدة .

- 2. الصحة والتغذية

- تنفيذ برنامج لتوسيع الصحة القاعدية بإنشاء وتجهيز 36 منشأة صحية
- إطلاق برنامج للتأمين الصحي الشامل والمجاني لصالح 100.000 أسرة متعففة مسجلة في السجل الاجتماعي، وهو ما يقرب من 620.000 شخص. وتبلغ تكلفة هذه العملية حوالي 210.000.000 أوقية جديدة سنويًا.
- إطلاق آلية ثلاثية الاطراف (المندوبية العامة "التآزر"، وزارة الصحة، اليونيسف) لمكافحة سوء تغذية الأطفال، بتمويل من المندوبية العامة بقيمة 96.500.000 أوقية جديدة. وقد مكنت هذه الآلية من الحصول على المدخلات والمغذيات اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد والمتوسط لحوالي 30.000 طفل دون سن الخامسة.

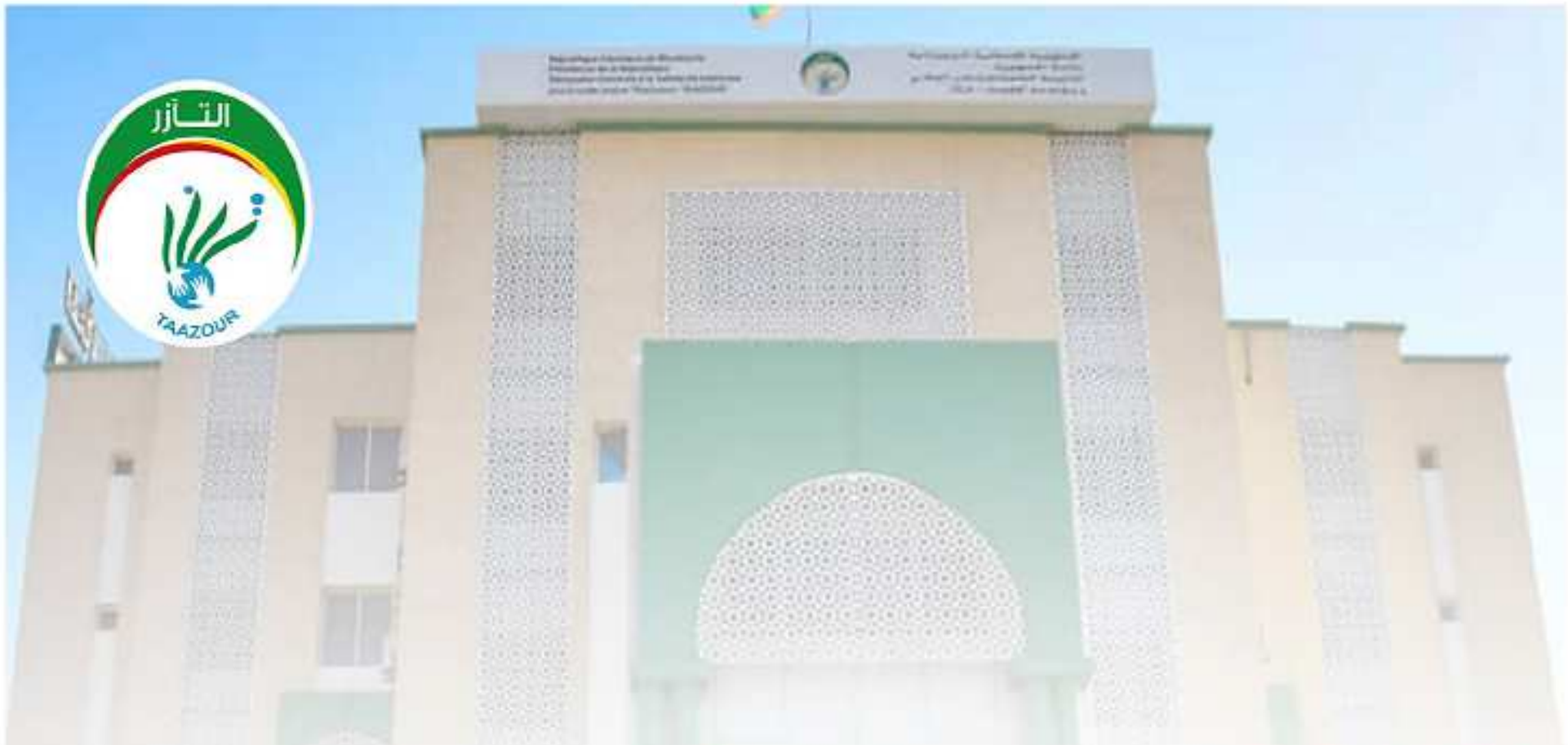

1.1.3 مياه الشرب والصرف الصحي

• إطلاق برنامج لبناء و / أو توسعة 70 شبكة مياه الشرب في 08 ولايات بتمويل إجمالي قدره 232.334.360 أوقية جديدة. 10 منها اكتملت و45 ستكتمل قبل نهاية ديسمبر 2022.

1.2.2 برنامج البركة

1.2.2.1 الأنشطة المدرة للدخل

- إطلاق برنامج دعم لفائدة 451 تعاونيات منتجة؛ تنشط في مجالات الزراعة والصيد في 12 ولاية داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 65.758.500 أوقية جديدة.
= تمويل 1.800 مشروع مدر للدخل بتكلفة تصل 1.813.500.000 أوقية قديمة

1.2.2.2 الإدماج في القطاعات الزراعية الرعوية

- إطلاق برنامج لتشييد 12 سداً في 6 ولايات زراعية بتكلفة إجمالية قدرها 229.404.189 أوقية جديدة..
• تنفيذ برنامج دعم واسع للزراعة المطرية، من خلال بناء 224 حاجزاً مائيا بتكلفة إجمالية قدرها 21.056.046 أوقية جديدة.

1.2.2.3 النفاذ الى القروض الصغرى

- إطلاق منصة لتقديم طلبات القروض الصغيرة على مستوى جميع البلديات. وقد مكنت هذه العملية من حشد 67.038 طلبا للقروض الصغرى. وتم تمويل 400 قرض صغير (قرض حسن تآزر) بتكلفة 486.500.000 أوقية قديمة.

1.2.3 برنامج داري

الحصول على السكن الاجتماعي في المناطق الحضرية الهشة
• إنجاز التركيب الفني والمالي لبرنامج بناء عشرة آلاف وحدة سكنية اجتماعية في 12 عاصمة جهوية والعاصمة نواكشوط وجميع الدراسات الفنية ذات الصلة.
• التمويل والإشراف على تنفيذ أعمال التوسعة والإنهاء الخاصة بمبنى من 5 طوابق + طابق ارضي لإيواء المقر الرئيسي للمندوبية العامة « تآزر»

1.2.4 برنامج تكافل

توسيع نطاق التحويلات النقدية (تكافل)
• زيادة عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية المتواصلة إلى 98.236 أسرة فقيرة . يشمل هذا العدد جميع بلديات البلد باستثناء بلديات نواكشوط التي سيغطيها البرنامج مع نهاية سنة 2022. وقد زاد المبلغ الربع السنوي المخصص لكل أسرة من 1500أوقية جديدة إلى 2200 أوقية جديدة. ويجري حاليا تنفيذ عملية الدفع للربع الثالث من سنة 2022 بغلاف مالي قدره 216.666.200 أوقية جديدة.
• كما تم تقديم في إطار التحويلات النقدية الدائمة والظرفية أكثر من 40 مليار أوقية قديمة لصالح الأسر المتعففة في جميع ولايات الوطن

1.2.5 برنامج التموين

الوصول الجغرافي والاقتصادي إلى المواد الغذائية
في إطار التصدي للأزمة الناجمة عن وباء كوفيد 19، قامت. المندوبية العامة تآزر من خلال برنامج التموين وبالتعاون مع الجيش الوطني خلال 2020 بتوزيعات مجانيًا لسلات غذائية لصالح 20.200 أسرة في نواكشوط.
• التموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات، من خلال توريد 84.579 طنًا من المنتجات الغذائية بتكلفة إجمالية قدرها 1.718.910.181 أوقية لسنتي 2020 و2021.
• التموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات في سنة 2022.

قطاع الزراعة ...

رافعة اقتصادية وصمام أمان من أجل الحد من الاعتماد على الاقتصاد الخارجي

حصيلة القطاع الزراعي خلال السنوات الثلاث الأخيرة

إعداد/ محمد ولد عبدي

لقد عكس البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وعيا عميقا بأهمية قطاع الزراعة ودوره المحوري في النهوض بالتنمية المحلية للبلد التي تم تحديد معالمها من خلال رؤية واضحة ومتابعة حثيثة أثمرت طفرة نوعية في هذا القطاع الحيوي، هذا المجال الذي ظل مهملا لفترة طويلة بسبب غياب رؤية موحدة تولد إجماعا ضروريا لتطوير مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والمتاحة في البلد مما جعل القطاع يظل ولفترة طويلة الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الوطني.

لقد فتحت الحكومة، بقرارها الصادر في 23 يونيو 2021، آفاقا جديدة لهذا القطاع، والذي عزز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والسكان المحليين وهو ما سيسمح للبلد بتحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من اعتماده الشديد على المنتجات الغذائية المستوردة واستغلال المزيد من المساحات الزراعية وخلق المزيد من فرص العمل، فالدولة تمتلك الوسائل التي تمكنها من تطوير القطاع الزراعي وتحقيق نمو قوي ومستدام.

لقد ظل الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الهدف الرئيسي من أجل الحد من الاعتماد على الواردات في مجال الحبوب والخضروات وقد مكنت هذه العناية من تحقيق قفزة كبيرة في هذا المجال شملت ما يلي:

تحسين تدفق مياه الري عن طريق تنظيف وصيانة المحاور المائية في ولاية الترارزة وتعزيز مصرف كيهيدي وتأمين حواف النهر على طول الحاجز المائي للمزرعة النموذجية رقم 1 وربط محطة الضخ بمزرعة الشيشية بالخط الكهربائي لمنتالي، كما تم تجديد أربعة مضخات لصالح المزارع النموذجية في بوكي وتجديد25 مضخة لصالح المزارع القروية واقتناء 94 وحدة ضخ .

وفي مجال الاستصلاحات الزراعية، تم طبقا لبرنامج «تعهداتي»، لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تحديد 5726 هكتارا للاستصلاح، أزيد من ألفي هكتار منها وتم استغلالها في الحملة الزراعية الحالية، وتتواصل الأشغال فيما تبقى بمتابعة حثيثة من القطاع المعني.

كما واكب القطاع بعض المبادرات الخصوصية، حيث تم استصلاح واستغلال قرابة ألف وخمسمائة هكتار على قناة آفطوط الساحلي.

وقد مكنت الجهود التي قام بها القطاع من صيانة وتنظيف وشق المحاور المائية، من توفير مياه الري في روافد النهر وقنواته الفرعية، واكتملت الأشغال في 77 كيلومترا على مستوى محوري لعويجه وكوندي، إضافة إلى مناطق إنتاج أخرى.

من هنا يمكن القول إن هناك إنجازات ملموسة وخطوات عملية جادة على طريق تنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية، وهو ما يشكل أرضية خصبة وأساسا قويا للنهوض بقطاع الزراعة، بما يلبي طموحات السكان، وهو ما يتطلب مشاركة الجميع من مسؤولين وفاعلين وهيئات مجتمع مدني في جهود استكمال المشاريع وتنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف المرسومة.

حصيلة ثلاث سنوات من العمل

وحول حصيلة قطاع الزراعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة أكد مدير التخطيط والإحصاء والمتابعة والتقييم بوزارة الزراعة أنه في مجال الزراعة، سمحت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة باستصلاح العديد من الأراضي والمساحات الصالحة للزراعة، فقد تم

استكمال أعمال استصلاح واستغلال 4933 هكتارا من المساحات المروية الجماعية، وإطلاق الأشغال على مساحة 11847 هكتارا في ولايات اترارزه، والبراكنه وغورغول، وغيدي ماغه بما في ذلك 4137 هكتارا في مرحلة متقدمة سيتم الانتهاء منها قريبا بحول لله.

كما عملت الوزارة على توفير المدخلات الزراعية وحماية المحاصيل خلال الحملات الزراعية، وفك العزلة عن مناطق الإنتاج وإنشاء 71 كم من الطرق والمسالك واستمرار العمل على 119 كم وإنجاز 17 معبرا وإطلاق برنامج لزراعة القمح والأعلاف

وتفعيل وتنظيم شعبة البذور، وفي هذا الإطار تم منح تعويضات ودعم للمزارعين الذين تضررت مساحاتهم الزراعية في عام 2020، والذين استفادوا أيضا من الأسمدة المجانية خلال موسم الأمطار 2020، كما تم إنشاء 55 سدا و 93 هيكلا ومنشأة مختلطة و475 سدا (حاجزا) لصالح الزراعة المطرية بالإضافة إلى الأعمال الجارية في 71 سدا و 272 منشأة مختلطة، مما سمح بزيادة المساحة المزروعة خلف السدود بمقدار 10381 هكتارًا.

وأضاف المدير إلى أنه تم توزيع 600 طن من البذور التقليدية على المنتجين بالإضافة إلى 1.138 كم من السياج الأسلاك الحديدية لحماية الحقول و1800 محراث تجره الحيوانات، وصيانة وإزالة النباتات والأعشاب عن المحاور المائية (الهيدروليكية) على مسافة 159 كيلومترًا طولا وبمساحة 170 هكتارًا، وتم إنجاز 662.5 هكتارا من الاستصلاحات الجديدة في مجال زراعة الخضروات لصالح التعاونيات القروية مع اقتناء 95 مضخة آلية وتوزيع 80.000 وحدة من معدات زراعة الخضروات و 17 طناً من البذور و650 طناً من الأسمدة المركبة.

كما نبه مدير التخطيط والإحصاء والمتابعة والتقييم بوزارة الزراعة إلى أنه تم إنشاء آلية دعم معززة في مختلف مناطق إنتاج الخضروات، ووضع برنامج توعية وإعلام للمزارعين حول الممارسات الزراعية الجيدة، والذي سمح باستثمار مايقارب 7000 هكتار، وتشييد مئات الآبار وتجهيز 457 بئراً لري ما يقارب 23000 نخلة جديدة لفائدة السكان الأكثر فقرا، وإعادة تأهيل 14000 هكتار من بساتين النخيل القديمة، وقد تم إطلاق الأعمال لإنشاء نظام متكامل لإدارة مياه الأمطار في حوض واحات وادان، وبرنامج خاص لحماية واحات امحيرث وواحات وادي سكّليل في أدرار، اضافة إلى انشاء 8 وحدات ري جماعي وإنشاء 41 شبكة ري بالتنقيط و 50 خزانا للمياه في ولايات أدرار وتكانت ولعصابة والحوض الغربي والحوض الشرقي وإطلاق برنامج تطوير وتوسيع زراعة القمح.

وأكد المدير انه تم إنشاء 509 مشروعًا

صغيرًا جديدًا وأنشطة مدرة للدخل في مجالات حماية الحقول والمزارع، والبنية التحتية الزراعية، ومعدات الحفر، وإمدادات مياه الشرب، وخلق وظائف موسمية بكثافة عالية لليد العاملة، وتوزيع 11328 طنًا من المدخلات الزراعية، لصالح 73114 هكتارًا عام 2022 مقابل 38255 طنًا عام 2019 ، وتم دعم 451 تعاونية منتجة تعمل في مجالات الزراعة في 12 ولاية داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 65.758.500 أوقية جديدة.

وقد مكنت هذه الإنجازات من تحقيق زيادة كبيرة في معدل تغطية احتياجات الأرز المحلي، والتي ارتفعت من 80% في 2019 إلى 89% في 2021-2022، والحبوب التقليدية إلى 35%.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهيكلية، بما في ذلك: إعادة صياغة مهام قطاع الزراعة « وتنفيذ مقاربة تنمية الشعب الزراعية» مع خطط عمل لكل «شعبة» والقيام بإصلاح مؤسسي شمل الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وسيتواصل ليشمل كل المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي لتعزيز قدراتها كالمعهد الوطني للبحوث الزراعية CNRADA، وفي هذا الإطار تم البدء في تفعيل القانون التوجيهي الزراعي الرعوي حيث تم تحرير مرسومين ودفاتر التزامات متعلقة بتسيير السدود والتجهيزات الهيدروزراعية الأخرى.

التوزيعات على المزارعين

وفي إطار تشجيع المزارعين تم توزيع 1200 كلم من السياج لحماية المزارع وتوزيع 1200عربة و6500 كلم من البذور بالإضافة إلى 80 ألف وحدة من معدات البستنة وتوزيع 800 طن من بذور البطاطس و650 طنا من الاسمدة المركبة وتوزيع 580 طنا من البذور التقليدية.

كما ضمنت الدولة شراء إنتاج المزارعين من الحبوب، وعوضت المزارعين عن الخسائر في المواسم الماضية ووفرت آليات الحصاد وقد تمثلت نتائج هذا الدعم في تغطية حاجيات البلد من الأرز بنسبة 82 % وتغطية حاجياتها من الحبوب بنسبة 30 %.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سلطة التنظيم

السيد أحمد ولد محمدو

رئيس سلطة التنظيم

I. سلطة التنظيم

أنشأت سلطة التنظيم بموجب القانون رقم 99-019 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 المتضمن لقانون الاتصالات، وتوسعت صلاحياتها لتشمل قطاعات المياه والكهرباء والبريد (القانون متعدد القطاعات 18-2001 الصادر بتاريخ 25 يناير 2001).

وبالإضافة إلى القانون المتعلق بسلطة التنظيم المتعددة القطاعات والقوانين والنصوص الخاصة بكل قطاع، والتي تشكل الترسانة القضائية والتنظيمية لسلطة التنظيم في موريتانيا.

وتعتبر سلطة التنظيم وحدة إدارية عمومية ذات استقلال مالي، وتتألف من مجلس وطني للتنظيم وإدارات تتبع لرئيس المجلس.

مهام سلطة التنظيم:

وتقوم سلطة التنظيم وفقا للمادة 04 من القانون رقم 18-2001، في كل قطاع من القطاعات المسندة اليها باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل:

1. السهر على احترام ترتيبات النصوص التنظيمية التي تحكم القطاعات التابعة لها في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز.
2. ضمان استمرار الخدمات وحماية المصلحة العامة.
3. حماية مصالح المستخدمين والفاعلين باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة لضمان ممارسة تنافس إجابي في القطاعات المعنية وفي إطار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها

4. ترقية وتطوير القطاعات بصورة فاعلة وفقا لأهداف الحكومة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والحفاظ على الظروف الاقتصادية الضرورية وضمان نجاعتها.

5. وضع آليات لاستشارة المستخدمين والمشغلين المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح.
الأنظمة واللوائح.

6. منح التراخيص المقررة في القطاعات المعنية . وتنفيذ إجراءات منح التراخيص والأذون والامتيازات في ظروف الشفافية التامة والمنافسة الاجابية.

7. مراقبة مدى احترام أصحاب الخدمات لالتزاماتهم . بموجب التراخيص والتصاريح والامتيازات.
8. مراقبة مدى الالتزام بشروط ممارسة المنافسة في جميع قطاعات الاقتصاد ".

وتستكمل هذه المهمات بالمهمات الخاصة بكل قطاع.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم سلطة التنظيم المشورة للحكومة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاعات الخاضعة لها (المهمات الاستشارية).

المجلس الوطني للتنظيم

- يتألف المجلس الوطني للتنظيم من 5 أعضاء:
ثلاثة من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية.
- يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.
- ويترأس المجلس الوطني للتنظيم حاليا السيد الشيخ أحمد ولد سيد أحمد.

العنوان :

سلطة التنظيم، المنطقة السكنية د، شارع، رقم 23023
لكصر، صندوق البريد : 4908 نواكشوط
الهاتف : 45291270
تلكس : 45291279
الموقع الالكتروني: webmaster@are.mr
الموقع الالكتروني: www.are.mr

II. القطاعات المنظمة

الاتصالات الإلكترونية الاتصالات الالكترونية -

مشغلي شبكات الهاتف المحمول:

موريتيل - ماتيل - شنقيتل

IMT :مشغل الجملة الرئيسي

وخدمات القيمة **(ISPs)** العديد من مزودي الإنترنت **(SAV)** المضافة

نسبة انتشار الهاتف حوالي .٪120 والإنترنت .٪70.

كهرباء

تم نشر 5 من منتدبي الخدمة العامة في 21 موقعًا.

ماء

4 منتدبين للخدمات العامة تغطي 106 مواقع.

الوظائف

44 مكتبًا ونقطة بريدية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك 37 مكتبًا لموريبوست

الزراعـــة.. مؤهـــلات الرفـــاه

بقلم: محمد بن سيد أحماد

لا تـزال السـمة البدائيـة هـي الغالبـة علـى الممـارس من النشـاط الزراعـي رغـم دخـول أنمـاط مـن الزراعـات الحديثة إلـى هذا الحقل مثل زراعة الأرز في ضفة نهر صنهاجة وكذلك الخضروات وأشجار الفاكهة. وقد كان هذا القطاع أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بظروف الجفـاف الـذي اجتـاح البـلاد فـي عقـد السـبعينات ممـا أسـهم فـي تراجعـه إضافـة إلـى صعوبـة الظروف المناخيـة المكتنفـة لهـذا النشـاط.

هـذا و تحتـل الصحـاري القاحلـة 3/2 مـن مسـاحة البـلاد ممـا يؤثـر سـلبا علي النشـاط الفلاحـي فالأمطـار متذبذبـة والحـر شـديد والتبخـر مرتفـع والتربـة فقيـرة ضعيفـة الصمـود أمـام عوامـل التعريـة إذا اسـتثنينا التربـة الفيضيـة الخصبـة بفعـل المـواد الدباليـة التـي يقذفهـا النهـر فـي الوقـت الـذي تسـتفيد مـن حمايـة الغطـاء النباتـي الكثيـف مثلهـا تربـة الواحـات فـي تكانـت وآدرار ولعصابـة والحوضيـن المحاطـة بحمايـة مـن التضاريـس.

أ-الأنماط الزراعية:

في موريتانيا الوسائل والأساليب الزراعية المستخدمة تقليدية مما يضعف المردود، وعلـي العمـوم يمكـن أن نميـز الأنـواع الزراعيـة التاليـة:

الزراعة التقليدية:

رغـم أنهـا مـا تـزال خاضعـة للتقنيـات القديمـة والأدوات العتيقـة إلا أنهـا عرفـت تطـورا علـى المسـتويين الكمـي والكيفـي ويرجـع ذلـك إلـى الاسـتخدام التدريجـي لآلات الـري والأسـمدة الكيميائيـة وبنـاء السـدود والحواجـز الرمليـة فـي المناطـق المطريـة ويمكـن تقسـيم هـذه الزراعـة إلـى:

الزراعـة البعليـة (المطريـة): وتتـم أساسـا فـي المناطـق السـاحلية فـي الجنـوب الشـرقي وفـي المناطـق التـي لا تصـل إليهـا الفيضانـات بمحـاذاة النهـر وتبـدأ هـذه الزراعـة مـع هطـول الأمطـار وتنتهـي فـي شـهر ديسـمبر ومـن محاصيلهـا الدخـن (بشـنة – متـري- تقليـت)والـذرة الصفـراء والفاصوليـا والبطيـخ (أشـركاش)والقمـح والشـعير.

الزراعـة الفيضيـة: وتمـارس فـي المناطـق التـي يصـل إليهـا فيضـان النهـر وفـي مناطـق الوديـان حيـث تبـدأ الزراعـة عنـد تراجـع الميـاه ومـن الملاحـظ أن المزارعيـن لا يتبنـون نظـام الأراضـي البـور وإنمـا يخضعـون القطـع بكاملهـا للزراعـة علـى مـدار السـنة ممـا يسـمح بإنتـاج زراعـي متنـوع وتشـمل المناطـق الفيضيـة إضافـة إلـى ضفـاف النهـر مناطـق أخـرى مثـل تامـورت انعـاج بولايـة

تكانت ويغرف ب آدرار وأهم المحاصيل المزروعة عبر النمطين السابقين هي الذرة البيضاء والقمح والدخن والذرة الصفراء والفول السوداني إضافة إلى الخضروات.
الزراعة في الواحات: لا تزال الواحات في البلاد هي مهد زراعة النخيل بالدرجة الأولى وتسقى الواحة بواسطة عيون وآبار تنساب مياهها عبر جداول صغيرة وتنتج النخلة في الظروف المواتية حوالي 100كلغ سنويا من التمر وأهم ولايات النخيل هي آدرار – تكانت –لعصابة– الحوض الغربي –الحوض الشرقي وقد أعطت الدولة عناية كبيرة للنخلة ومزارعيها من خلال المشاريع والبرامج التي تستهدف الاثنين معا ومن أهمها برنامج التنمية المستديمة في الواحات وتحت ظلال النخيل يمارس السكان زراعة الخضروات التي بدأت في الآونة الأخيرة تتجه إلى توفير الاكتفاء الذاتي رغم منافسة المنتج الأجنبي وقد أقام المشروع وحدة لتصنيع التمور ومختبر الأمراض النخيل في أطار، وزود 180 بئرا بالطاقة الشمسية منها 30 بئرا أنبوبية وهو ما مكن من ري 37.500 نخلة.وفي مجال التنويع الزراعي، تم استصلاح واستغلال مساحات جديدة لزراعة الخضروات

الزراعة الحديثة:

تعكف الدولة على تطوير زراعة الأرز والقمح بعد إدخال تقنيات حديثة عليها تتعلق بالمكننة واستخدام الأسمدة والرش بالمبيدات الحشرية ويمارس هذا النوع فوق مساحات واسعة يفترض أن يكون إنتاجها كبيرا نظرا لحجم الأموال المستثمرة فيها وقد تطورت زراعة الأرز في المناطق المحاذية لنهر صنهاجة في اترارزة و لبراكنه وكيدي ماغة في تعايش تام مع المزروعات التقليدية.
ويمكن القول إن التحول نحو تحديث الزراعة يسير بشكل بطيء نظرا لعقلية المواطن والتغير المفاجئ لسياسات الزراعة في البلاد.
هذا وتنقسم الزراعة الحديثة إلى:
أ-مزارع صغيرة تتراوح مساحتها ما بين 5 إلى 50 هكتار وهي عبارة عن مزارع عائلية.
ب-مزارع متوسطة مساحتها من 50 إلى 500 هكتار وهي عبارة عن مؤسسات رأسمالية تستثمر أموالا عادة ما تكون قروضا ميسرة من لدن الدولة وفي هذه المزارع تشتغل يد عاملة مأجورة ويحصل أصحابها على الربح من إنتاجها وتتركز هذه المزارع أساسا في منطقة اترارزة مزارع كبيرة مساحتها ما بين 500 إلى 2000 هكتار وتتركز في بوكى (منطقة أمبوريه) وفم لكليتة وروصو، وتعتبر مزارعا نموذجية أقامتها الدولة وتنازلت عنها لصالح التكتلات الزراعية في إطار التوجه إلى تحرير القطاع الفلاحي وخصخصته وتتكلف الدولة بالتأطير عن طريق شركة صونادير وقامت الدولة باستصلاح وإعادة تأهيل وتحسين منظومات التصريف ما يربو على 10.000 هكتار، مما زاد المساحات الصالحة للزراعة بـ 4.450. هكتارا، وحسنت ظروف استغلال 5.756 هكتارا لفائدة 12.517 أسرة و13.893 مستغلا زراعيا و185 منتجا من حملة الشهادات، مع مجهود معتبر في مجال التحكم في المياه تمثل في إنجاز قناة آفطوط الساحلي بطول 55 كلم لري 2.500 هكتار جديدة وتنظيف 133 هكتارا من المسالك المائية في الترارزة هذا وقد أدخلت الدولة زراعة قصب السكر الذي تتولى زراعته الشركة الوطنية للسكر التي تمارس نشاطها في سد فم لكليته ب كوركول .
وتنتج البلاد ما يقدر ب 293 ألف طن من الأرز و22.4 ألف طن من الذرة الصفراء والشعير و96 ألف طن من الذرة البيضاء.

الثروة الحيوانية في موريتانيا..

مؤشرات تنموية واعدة في ظل برنامج تعهداتي

بقلم / آمنة بنت خونة

تعتبر موريتانيا من أغنى دول المنطقة في مجال الثروة الحيوانية فهي تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية.

ونظرا لطبيعة المجتمع الموريتاني والاستهلاك المفرط للمنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان وغير ذلك، فقد شكلت الثروة الحيوانية أولوية من أولويات برنامج تعهداتي الذي تسعى حكومة معالي الوزير الأول محمد ولد بلال على تنفيذه من خلال الاستراتيجيات الجديدة للتنمية الحيوانية التي تهدف إلى مكافحة الفقر عن طريق توفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ورفع الإنتاج وتحسينه عن طريق تحسين نظام التنمية ودعم القدرات البشرية في مجال الصحة الحيوانية ومراقبة وتأمين أعلاف الحيوان وتشجيع تنمية حيوانية منافسة وصالحة للمساهمة بشكل ملحوظ في مكافحة الفقر والنمو الاقتصادي مع الحفاظ على المصادر الطبيعية.

وطبقا لبرنامج تعهداتي فقد تم بذل جهود كبيرة ارتكزت على:

- الزيادة الكبيرة في اعتمادات الميزانية المخصصة للصحة الحيوانية، والتي زادت من 20 مليون أوقية جديدة سنويًا خلال العقد 2009 - 2018 إلى 30 مليون أوقية جديدة في الفترة بين 2019 - 2021 ثم إلى 60 مليون أوقية جديدة في قانون المالية لعام 2022.
- إنشاء صندوق لترقية تنمية الثروة الحيوانية بغلاف مالي قدره 800 مليون أوقية جديدة.
- إنشاء خمس (5) مزارع مندمجة لتحسين السلالات وإنتاج الألبان.

– دعم 87 منميا من أجل زراعة الأعلاف على مساحة تزيد عن 500 هكتار في عدة ولايات (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وتكانت، وغيديماغه.)

– بناء 133 ساحة للتلقيح و46 مركزا بيطريا لتعزيز سلاسل القيمة.

– إطلاق ثلاث (3) عمليات مساعدة للثروة الحيوانية في 2020 و 2021 و2022 والتي أتاحت الحفاظ على هذه الثروة من تقلبات ومخاطر الجفاف؛

– إنشاء 16 سوقًا جديدًا للماشية، و18 منطقة مخصصة لذبح وسلخ المواشي، و32 ساحة استراحة في عدة ولايات (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة ،وغيديماغه)، بميزانية إجمالية قدرها 195.2 مليون أوقية.

– إنشاء 42 بئراً ارتوازية رعوية و93 بئراً تقليدية رعوية في الحوض الشرقي، والحوض الغربي ،ولعصابة، وغورغول، ولبراكنة، واترارزة، وتكانت، وغيديماغه؛

– استصلاح أربعة (4) مخططات تنموية رعوية في ولايات لبراكنة واترارزة وغورغول وغيدي ماغه.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهيكلية:

• إنشاء إطار مؤسسي لتثمين منتجات الثروة الحيوانية، بما في ذلك إنشاء الشركة الموريتانية للمنتجات الحيوانية، وإعادة الهيكلة التجارية للشركة الموريتانية لمنتجات الألبان، وكذلك إنشاء إطار استشاري وطني للفاعلين والجهات المعنية؛

• إطلاق عملية إحصاء للثروة الحيوانية كبداية لإنشاء نظام معلومات موثق.

سياسة التشغيل في برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية

إعداد: أحمدَ مولاي امحمد

يتمحور برنامج تعهداتي، الذي ينطلق من رؤية تقوم على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة، حول أربعة محاور استراتيجية، تنقسم إلى أولويات وخطط عمل قطاعية تضمنها خطاب التكليف المسند إلى معالي الوزير الأول وهي:

1 - دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن؛

2 - اقتصاد متنوع قادر على الصمود في وجه التحديات

-3 رأس مال بشري ذو شأن في خدمة التنمية؛

4 - مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته. وقد جاء تنفيذ هذا البرنامج بالتزامن مع ظرفية دولية خاصة ألا وهي ظهور كوفيد- 19، والتي انضافت إليها، في بداية السنة 2022، الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى المزيد من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي.

ومع ذلك، تُظهر حصيلة السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ برنامج تعهداتي أنه تم إحراز تقدم كبير في اتجاه تحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تحقيق نتائج مشجعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما يتضح جليا من تطور المؤشرات بما في ذلك الموارد البشرية حيث ارتفع معدل الموارد البشرية المؤهلة لكل 10.000 ساكن من 15.4 إلى 20.3 خلال نفس الفترة.

قطاع التشغيل

وفي مجال توفير العمل اللائق للجميع، تركزت الجهود المبذولة بشكل رئيسي على تنفيذ برامج تشغيل مكنت من: - تمويل 1500 مشروع جديد وخلق ما يقرب من 5000 فرصة عمل منها 300 فرصة عمل في منطقة مثلث الأمل.

- تنظيم حملات توعية على المستوى الوطني حول المهن التي توفر فرص عمل وكذا تثمين التكوين المهني.

- إنشاء مكاتب أو «شبابيك تشغيل» في كل ولاية.

- دعم المقاولات أو ريادة الأعمال مما مكن من تكوين 490 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في جميع أنحاء الوطن؛ معدل سداد القروض أو الاعتمادات المالية المخصصة في إطار صندوق ترقية ريادة الأعمال يبلغ اليوم 83%؛

- دعم تطوير التدريب أو التلمذة الصناعية وتمكين المتدربين. والشباب من ولايتي لعصابة وغيدي ماغه، واتفاقية أخرى مع الاتحادية الوطنية لأرباب العمل

إعادة هيكلة خدمات التوظيف من خلال:

- وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل وترجمتها إلى خطة عمل تنفيذية؛

- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتشجيع تشغيل الشباب، والتي أصبحت الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة التشغيل) لتكييف مهامها مع الطلب والعرض في السوق؛

- إنشاء وتفعيل الصندوق الوطني للتشغيل في شهر ديسمبر 2021، وتعبئة موارده من ميزانية الدولة وتوقيع اتفاق لتفويض تسييره الائتماني مع صندوق الإيداع والتنمية.

- وبالإضافة إلى جهود الحكومة، تم إطلاق اتفاقيات شراكة أسفرت عن:

- توقيع اتفاقية مع شريك في التنمية

من أجل دعم ريادة الأعمال لصالح 2000 مستفيد من النساء والشباب من ولايتي لعصابة وغيدي ماغه، واتفاقية أخرى مع الاتحادية الوطنية لأرباب العمل الموريتانيين تتعلق بخلق 6000 فرصة عمل، وهو ما أتاح بالفعل توفير 2000 فرصة عمل في مجال النقل والمخابز والفندقة؛

- تنفيذ المشاريع الثلاثة التالية:
- مشروع تشغيل الشباب الذي يتدخل في الولايات الثمانية (8) التالية: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وغيدي ماغه، وغورغول، وولايات نواكشوط الثلاث؛
- مشروع تشغيل الشباب الذي لا يتدخل إلا في ولاية لبراكنة.
- مشروع دعم تطوير ريادة الأعمال في موريتانيا، والذي يتدخل في مجال تعزيز النظام الإيكولوجي (البيئي) لريادة الأعمال في جميع أنحاء الوطن.

وقد مكنت المبادرات في مجال التشغيل من تكوين مئات الشباب وخلق آلاف فرص العمل.

الوكالة الوطنية للتشغيل

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في يناير 2005، حيث أسندت لها مهمة المساهمة، ضمن إطار تشاوري مع الإدارة والمنظمات المهنية للعمال وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المهني، في تنفيذ السياسات الوطنية للتشغيل من خلال النهوض بالتشغيل بهدف التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للباحثين عن العمل بصفة عامة والشباب منهم بصفة خاصة.

وبموجب المرسوم رقم 2021/024، الصادر بتاريخ 18 فبراير 2021، تمت إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب لتصبح الوكالة الوطنية للتشغيل تعرف اختصارا ب (وكالة تشغيل)، تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة تشغيل) في إطار التشاور بين الإدارة والمنظمات المهنية للعمال وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني بمهام المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل من خلال توفير فرص العمل من أجل إتاحة الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان.

في إطار المهمة المحددة أعلاه، تعمل وكالة تشغيل على بلوغ الأهداف الخاصة التالية:

- تحسين طاقات الدمج المهني لطالبي العمل،
- تسهيل انتقال الشباب من الدراسة إلى الحياة النشطة وخصوصا من خلال الحصول على التأهيل المهني،
- تسهيل نفاذ طالبي العمل غير الحاصلين على مؤهلات إلى سوق العمل،
- تشجيع مقاربة تهدف إلى ترقية الاستثمارات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة في مجال التشغيل،
- وضع نظام مندمج للمعلومات ومتابعة الشباب الباحثين عن العمل،
- المشاركة في وضع الإحصائيات المتعلقة بسوق عمل الشباب،
- مسك سجل الزامي للتشغيل على مستوى النظام المندمج للمعلومات، يمكن من إحصاء الباحثين عن العمل والتحقق من المسجلين الذين حصلوا على عمل أو تكوين،
- تنظيم حملات تحسيسية لصالح الباحثين عن عمل من أجل ملء السجل،

وزارة التشغيل والتكوين المهني
Ministère de L'Emploi et de la Formation Professionnelle

· الإطلاق من الاستراتيجيات الوطنية كقاعدة في مجال ترقية القطاعات الإنتاجية وخلق قيمة مضافة ونقل بعض الاستثمارات الخاصة إلى داخل البلاد (من خلال بعض التحفيزات)،
· تحسين فرص العمل للمرأة،
· تعزيز العمالة المحلية،
· تسهيل حصول الشباب على القروض لتمكينهم من أدوات الإنتاج والتسويق وتمويل مشاريعهم،
· تطوير روح المبادرة لدى الشباب من أجل مساعدتهم في إعداد وتسيير ومتابعة مشاريع مقاولاتهم،
· تشجيع التشغيل المستقل،
· تشجيع الدمج عن طريق العمل للفئات الهشة وخصوصا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولتنفيذ هذه المهام تضع الوكالة تحت تصرف جمهورها المستهدف عرض خدمات متنوع، يستجيب لحاجيات السوق المحلي والدولي: للباحثين عن العمل على المستوى الوطني

الاستقبال والتسجيل

· التسجيل حضوريا في شبابيك تشغيل أو عن بعد من خلال نظام دليل المعلومات،
· تصديق التسجيل من خلال مقابلة والحصول على رقم وطني،
· التزويد بالمعلومات والوسائل،
· نظام معلومات مندمج،
· مطويات،
· معطيات محينة حول سوق العمل والقطاعات التي تكتتب

التزويد بعروض العمل

· نشر عروض العمل على نظام المعلومات وإرسال إشعارات بها إلى الباحثين عن العمل الذين يتوفرون على الشروط المطلوبة،
· نشر عروض العمل وبرامج الوكالة على مستوى شبابيك تشغيل ومن خلال وسائط التواصل الاجتماعي،
· إرسال رسائل نصية قصيرة إلى طالبي العمل الذين تم انتقاؤهم
· الربط بالمشغلين

تحسين قابلية التشغيل

· تنظيم ورشات حول كيفية البحث عن العمل (تحرير السير الذاتية، إجراء مقابلات الاكتتاب، البحث عبر الانترنت،...)
· التكوين في مهارات الحياة،
· التكوين والتدريب في إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر،
· التدريب والتربص داخل المؤسسات.
· تأهيل الباحثين عن العمل الذين لا يتوفرون على كفاءات.

للراغبين في الهجرة المهنية (التشغيل الدولي)

توفير المعلومات حول:

· الإطار القانوني للهجرة النظامية
· الكفاءات المطلوبة
· ظروف الإقامة والعمل

التحسيس من خلال تنظيم ورشات حول:

· مخاطر الهجرة غير النظامية
· فوائد الهجرة النظامية

نشر عروض العمل المتاحة عبر:

· شبابيك تشغيل والشركاء
· نظام المعلومات دليل
· الاتصال الهاتفي
· وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي

الربط بالمشغلين

· الانتقاء الأولي للمترشحين
· تسهيل مقابلة التشغيل (توفير قاعة مجهزة مجانا-خط هاتفي – الاتصال عن طريق الويب كام)

تنظيم تكوينات تكميلية:

· دورات تكوينية حسب الطلب لتطوير المهارات اللغوية والفنية

التحضير والمواكبة:

· ورشات تحضيرية حول ظروف العمل في الدولة المضيفة

المواكبة عند المغادرة:

· توفير المعلومات الضرورية لإعداد الأوراق اللازمة للحصول على تأشيرة الدولة المضيفة
· التوجيه نحو السفارات والقنصليات المعنية
· تنظيم وتنسيق السفر الجماعي مع المشغل

للمشغلين الوطنيين

ربط الاتصال عبر:

· رسائل الكترونية واتصالات هاتفية من أجل الحصول على مواعيد
· زيارات استقصائية

إدخال ونشر عروض العمل

· المساعدة في تحرير عرض العمل
· إدخال عرض العمل في نظام المعلومات
· نشر العرض على مستوى شبابيك تشغيل، شبكات التواصل الاجتماعي، الصحف، الإذاعات...

الانتقاء الأولي للمترشحين

· البحث عن المترشحين ذوي المؤهلات المطلوبة

الربط بين رب العمل والمترشحين الذين تم انتقاؤهم

· إرسال السير الذاتية للمترشحين إلى المؤسسات عن طريق البريد الالكتروني وأية وسيلة أخرى متفق عليها.
· تنظيم مقابلات الاكتتاب داخل شبابيك تشغيل.

توفير المعلومات للمشغلين الدوليين حول:

· عرض خدمات الوكالة في مجال التشغيل الدولي
· الكفاءات المتوفرة في سوق العمل المحلي (الشهادات والتخصصات والبرامج التكوينية)
· طرق اكتتاب العمالة الموريتانية

التسجيل على نظام المعلومات دليل ونشر عروض العمل:

· التسجيل عن بعد على نظام المعلومات
· نشر عروض العمل مجانا
· الانتقاء الأولي حسب المعايير المحددة مع المشغل

الربط مع المترشحين:

· توفير الظروف اللازمة لمقابلة التشغيل (مباشرة في مقر الوكالة او عند الشركاء)، (أو عن بعد باستخدام القنوات المناسبة للاتصال)

التحضير والمساعدة لدى المغادرة:

· دورات تكوينية عند الحاجة
· ورشات تحضيرية حول كيفية العمل في دولة الوجهة
· مواكبة الخطوات الإدارية للأشخاص المقبولين
· تنظيم السفر الجماعي بالتنسيق مع المشغل

CHINGUITTY BANK

مصرف شنقيط

الذكرى 62 للإستقلال

يتقدم مصرف شنقيط بأحر التهاني إلى الشعب الموريتاني بمناسبة ذكرى عيد الإستقلال الوطني.

خمسة عقود من العطاء

50 سنة

بنك التمويلات الإسلامية

Banque des Financements Islamiques

تهنئة

يتقدم المدير العام وعمال بنك التمويلات الإسلامية بأحر التبريكات لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى 62 لعيد الاستقلال الوطني أعاده الله بالخير واليمن والبركات

مشـــروع مـــدن
نوفمبر 2022

يتمويل مشترك من الحكومة الموريتانية والبنك الدولي بمبلغ 71 مليون دولار أمريكي، على مدى خمس سنوات (2020-2025) يغطي مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة (مشروع مـــــدن) منطقة تدخل تشمل سبع مدن هي روصو، سيليابي، كيهة، لعيون، التمة، باسيكنو، عدل بكرو بالإضافة إلى مخيم امبرة. يندرج المشروع في اطار الشراكات السابقة مع البنك الدولي في سياق دعم المجموعات المحلية، مع الاستفادة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ المشاريع السابقة PDU و PNIDDLE. يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تحسين إنتاجية المدن المتوسطة وتقوية قدرات المؤسسات المحلية بحيث تلعب المدن المستهدفة دورها كاملا في التنمية الاقتصادية لأقاليم البلد.

تعتبر سنة 2022 السنة الفعلية لانطلاق تنفيذ المشروع والحصيلة المدعمة للمشروع اعتبارًا من15 نوفمبر 2022 :

روصو :

بناء سور علي مكب الردم الفني للنفايات بروصو ؛ إعادة تأهيل وتوسعة مبنى بلدية روصو ؛ الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية لبعض الشوارع الرئيسية في مدينة روصو ؛ تأهيل الساحة المحروفة بميدان الاستقلال في روصو ؛ تسييج للمستودع المؤقت للنفايات الصلبة ؛ اقتناء 24 سيارة ثلاثية العجلات لنقل النفايات وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 179 772 دولار امريكي أي 464 798 27 أوقية جديدة ؛

كيهة:

اقتناء 24 سيارة ثلاثية العجلات لنقل النفايات ؛ تسييج للمستودع المؤقت للنفايات الصلبة ؛ مشروع إعادة تأهيل مبنى بلدية كيهة ؛ كيهة ؛ مشروع بناء أربع بوابات لمداخل مدينة كيهة وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 030 839 دولار امريكي أي 106 205 30 أوقية جديدة ؛

لعيون:

مشروع بناء ثلاث بوابات في مداخل مدينة لعيون ؛ مشروع إعادة تأهيل وتوسعة مبنى بلدية لعيون ؛ مشروع إعادة تأهيل سوق الموالي في بلدية لعيون.

مشروع توسعة السوق المركزي في بلدية لعيون وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 192 580 دولار امريكي أي 192 580 أوقية جديدة ؛

سيليابي:

إعادة تأهيل الساحة الواقعة أمام دار الشباب في سيليابي ؛ مشروع بناء بوابتين في مداخل مدينة سيليابي ؛ تهيئة دوار سيليابي - كوري ؛ مشروع بناء منصة في الساحة المركزية ببلدية سيليابي وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 586 322 دولار امريكي أي 125 613 11 أوقية جديدة ؛

التمـــة:

إعادة تأهيل مبنى بلدية التمة ؛ مشروع بناء بوابتين في مداخل مدينة التمة ؛ تهيئة ملتقى التمة - أمورج في التمة ؛ تهيئة الساحة العمومية المركزية الواقعة أمام مبنى الولاية في التمة وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 931 502 دولار امريكي أي 525 105 18 أوقية جديدة ؛

باسكنـــو:

إعادة تأهيل / توسعة مبنى البلدية في باسيكنو ؛ مشروع بناء بوابتين في مداخل مدينة باسيكنو ؛ بناء منصة وتهيئة ساحة في باسيكنو ؛ تهيئة دوار باسكنو وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 624 377 دولار امريكي أي 481 594 13 أوقية جديدة ؛

عدل بكرو : بناء مقر للبلدية و وحدة البان صغيرة و إعادة تأهيل ملعب عدل بكرو وذلك بمبلغ ملتزم به قدره 488 11 دولار امريكي أي 600 413 أوقية جديدة ؛

استكمال الدراسات الفنية البيئية والاجتماعية للمشاريع الهيكلية التالية:

- مشاريع بناء مراكز دفن النفايات الصلبة في مدينتي كيهة وروصو في مرحلة ملف المناقصة وتجهيزها؛
- مشروع استصلاح وادي ملسيلة في كيهة، دراساته في مرحلة متقدمة،ويتكون من استصلاح الوادي على طول 12 كم بتطوير أنشطة زراعة الخضروات، مع تنظيف وتحسين الإطار المعيشية لسكان كيهة؛
- مشروع بناء 52 كلم من الطرق في بلديات سيليابي وكيهة والعيون وباسيكنو وعدل بكرو؛
- مشاريع استصلاح في بلديتي روصو وسيليابي وتشييد بنية تحتية تجارية في لعيون وسيليابي.
- المكونة الفرعية 2.1 من المشروع تنفذها الشركة الموريتانية للكهرباء شملك وتتعلق بمشاريع الكهربة الريفية في بلديات الحوضين وقد عرفت اكتمال اجراءات اكتتاب مكتب مكلف بإنجاز الدراسات الفنية لمشروع باسكنو - امبرة واكتمال اكتتاب مساعدة فنية (مهندس استشارة) لدعم رئيسية العمل في تنفيذ مشروع الكهربة؛ إطلاق استشارة لاكتتاب استشاري يتكفل بإنجاز دراسة التعريفة لشركة شملك.

سيستمر المشروع في تنفيذ ومتابعة الأنشطة التي يجري تنفيذها وتلك التي وصلت دراساتها إلى المراحل النهائية. وستعتمد أنشطة أخرى في إطار توسيع الاستثمارات في مجال الصرف الصحي لتشمل مدينتي روصو وكيهيدي.

يجري التحضير لعدد من المشاريع لتدشينها في إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى الثانية والستين للاستقلال الوطني.

وإليكم الروابط التالية للاطلاع على سير مشروع مـــــدن: https:// mouadoun.mr / facebook.com/mouadoun

المنشآت الطرقية في موريتانيا..

الواقـــــع والآفـــــاق

إعداد/ البراء ولد محمدن

تتوفر موريتانيا على منشآت طرقية هامة وواعدة في مختلف مناطقها، وقد اعتمد في بنائها على المعايير الفنية المتعارف عليها في هذا المجال، لتواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في البلد.

بيد أن بعض هذه المنشآت يعاني من بعض المشاكل، كالتقادم الطبيعي للمواد المكونة لها وانخفاض قدرة تحملها، مقابل الارتفاع الكبير لحركة السير على الطرق، والتطور الهائل للتجارة مع دول الجوار؛ مما زاد تعداد الشاحنات، وكذا أوزانها، بالإضافة إلى التغيرات المناخية في السنوات الأخيرة.

ووعيا من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بالدور المهم الذي تلعبه هذه المنشآت في ضمان ديمومة السير على الطرق وتأمين سلامة سالكيها من جهة، ونظرا للحالة المقلقة لجزء من هذه المنشآت من جهة أخرى، قامت وزارة النقل باعتماد نظام لتسييرها على عموم التراب الوطني.

يهدف هذا النظام إلى التوفر على كل المعلومات المتعلقة بحالة المنشآت الفنية باستمرار، إذ سيمكن من تحديد الحاجيات الملحة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على المنشآت الطرقية وتطويرها.

وقد اعتمدت وزارة النقل على استراتيجية للمنشآت الطرقية، تقوم على محورين أساسين:

المحور الأول: استعادة مستوى الخدمة بخصوص المنشآت المتآكلة؛ وذلك بترميمها أو إعادة بنائها.

المحور الثاني: تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بخصوص المنشآت الطرقية، ذات الحمولة المحددة بخصوص الشبكة المهيكلة.

وتركزت الإجراءات المتخذة على:

- 1 إعداد مشروع مراجعة القانون المتضمن تصنيف شبكة الطرق
- 2 إعادة تعبيد 42 كلم من طريق انواكشوط - بتلميت.
- 3 شق 100 كلم من الطرق ورصف محورين بالحجر الصخري بانواكشوط
- 4 شق 10 كلم من الطرق بمدينة سيلبابي
- 5 الانتهاء من أعمال بناء رصيف الحاويات في ميناء انواكشوط المستقل
- 6 بدء أعمال شق طريق كرمسين انجاكو
- 7 إطلاق برنامج تبليط الأرصفة في انواكشوط وببعض المدن
- 8 توقيع صفقات خاصة بأشغال بناء خمس دفعات من طريق تجكجة بو اميد وكنكوصة ولعبلي وسيلبابي وغابو

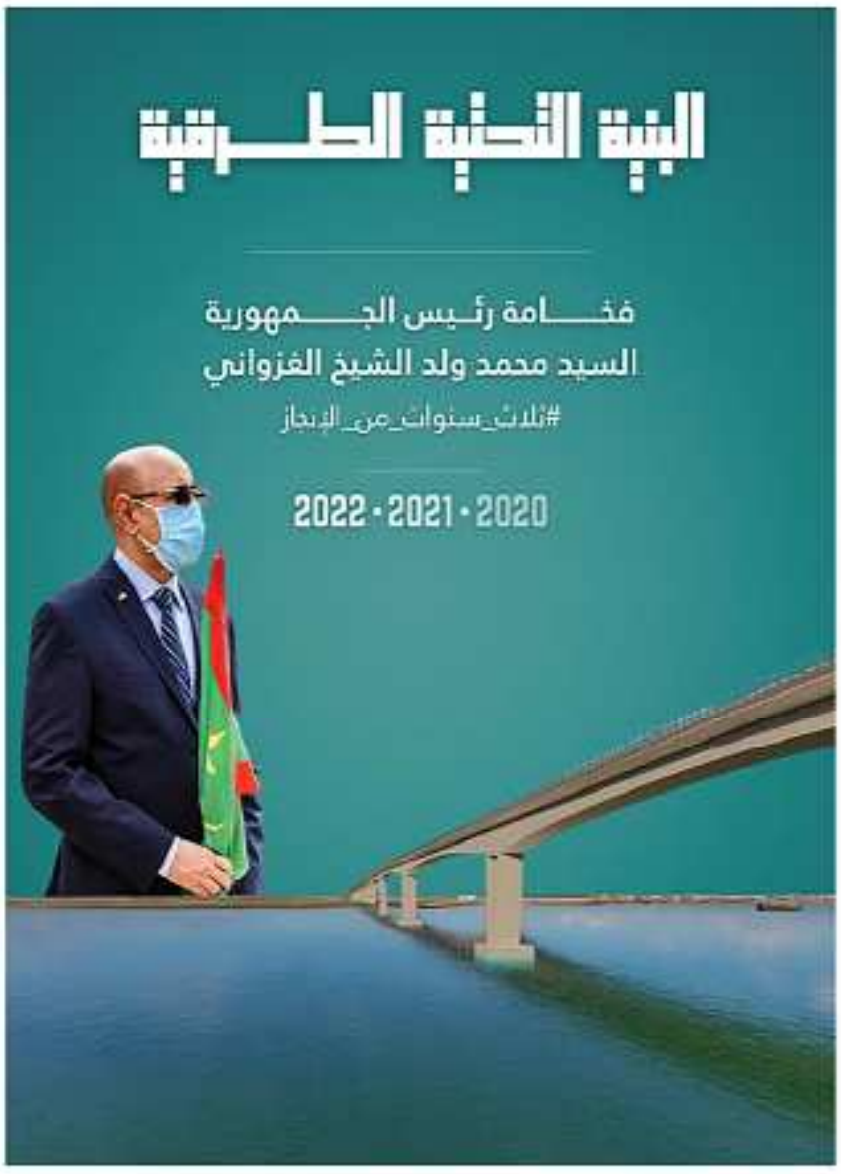

-9 الشق حاليا لطريق النعمة انبيكت لحواش
-10 الشق حاليا لطريق 108 كلم بتلميت
-11إعادة تأهيل 94 كلم من طريق بتلميت ألاگ حاليا
-12 إطلاق الأعمال في بناء جسر روصو
-13إطلاق الأشغال في بناء جسر لمفترق طرق بامكو بانواكشوط وآخر بالحي الساكن، والشروع في آخر بملتقى طرق مدريد.
-14إنشاء وتشغيل منشآت أعمال لصيانة الطرق.

كما تم خلال السنوات الثلاث الماضية:

- تعبيد 120 كلم من طريق لكْوارب؛ أي نسبة 75% من إجمالي الطريق.
- بناء 14 كلم كانت متبقية من طريق أطار تجكْجة.
- بناء الشبكة الحضرية في أكْجوجت، البالغ طولها 8.9 كلم
- بناء 29.92 من طريق النعمة ـ آشميم البالغ طولها 31.5 كلم؛ أي نسبة 95%.
- بناء 5 كلم من طريق انواكشوط ـ بتلميت.
- بناء 1.65 كلم كانت متبقية من طريق المذرذرة ـ اركيز.
- بناء 1،5 كلم كانت متبقية من طريق كوندل ـ كيهيدي
- بناء 81 كلم من طريق ازرافية ـ تامشكط؛ أي نسبة 90% من مجمل الطريق البالغ طولها 90 كلم.
- بناء 6.8 كانت متبقية من طريق اعوينات ازبل ـ جكْني.
- بناء 51.4 من طريق كيفة ـ بو امديد؛ أي نسبة 48% من إجمالي الطريق البالغ طوله 108 كلم
- بناء 44.1 كلم من طريق باسكنو ـ فصالة؛ أي نسبة 48% من الطريق البالغ طوله 63 كلم
- بناء 4.11 كلم المتبقية من طريق بانكو ـ باسكنو.
- بناء 27 كلم من الطريق الوطني رقم 1؛ أي نسبة 42%

وسيمكن هذا البرنامج من الحفاظ على الرصيد الوطني من المنشآت الفنية وتحسين ديمومة السير على الطرق، وتأمين سلامة مستعمليها، وسيكون له أيضا أثر إيجابي مهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

لذا أنشأ فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مؤسسة جديدة مهتمة بصيانة الطرق في البلاد، وقد بدأت العمل منذ إنشائها وفق المراد منها.

كما أنها ستعمل على خلق الظروف المناسبة، التي تمكنها من توسيع برامج فك العزلة عن المناطق النائية، لربطها بالشبكة الطرقية الوطنية. وقد خصصت لذلك صندوقا يعنى بصيانة الطرق من خلال وضع ضريبة رمزية على السيارات؛ وخاصة سيارات النقل والباصات والشاحنات، للحصول على موارد إضافية تساعد القطاع في إنجاز الصيانة الموكلة إليه.

ومن المتوقع أن تعمل شركة صيانة الطرق على إعادة تأهيل وملاءمة المنشآت الفنية على مستوى الشبكة المهيكلة، من أجل مواكبتها والنهوض بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، كما ستمكن كذلك من ضمان الانسجام بين المحاور، وكذا تحسين ديمومة السير على الطرق وتأمين سلامة مستعمليها.

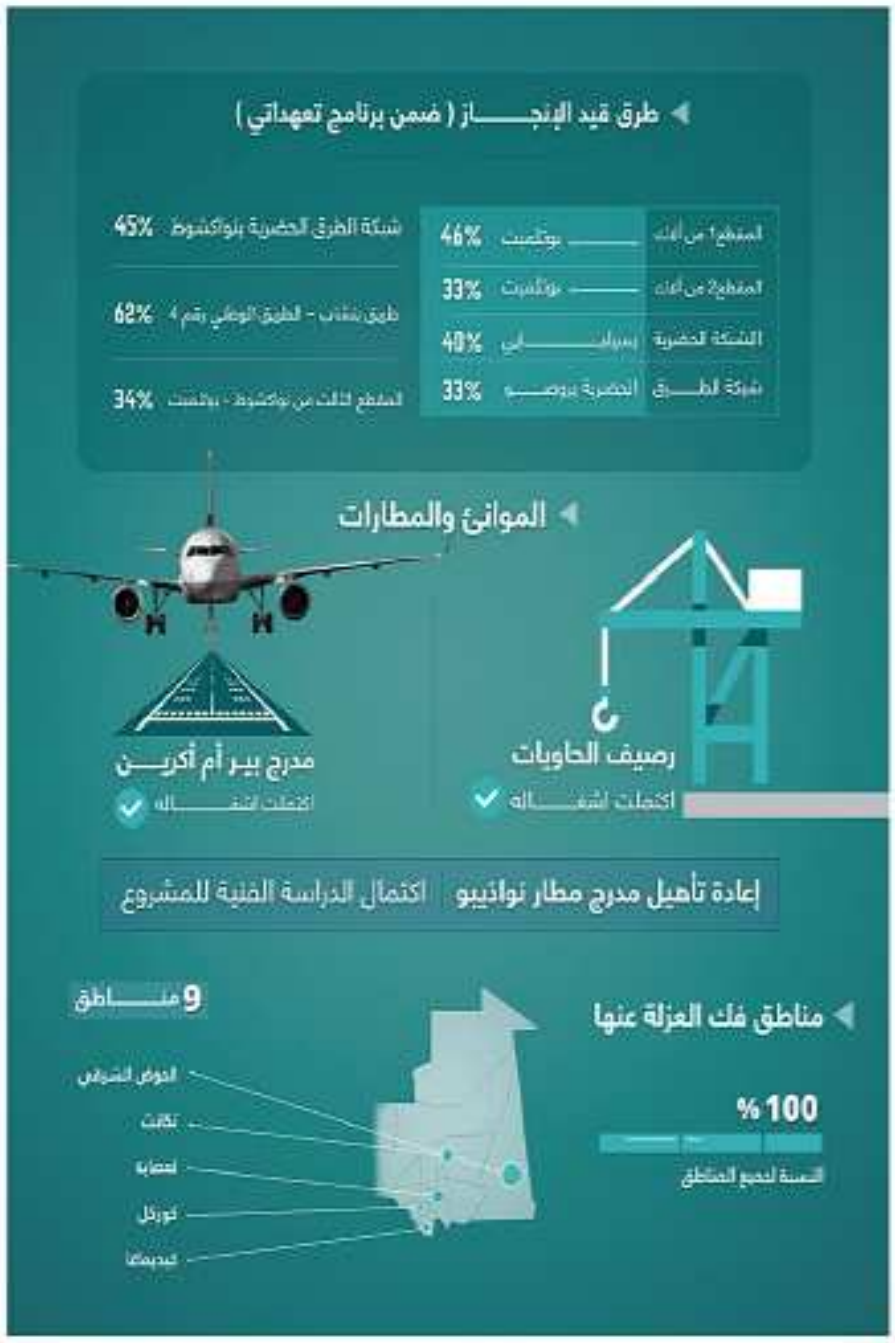

أرقام قياسية في ظرف وجيز...

التدخلات الاجتماعية لصالح أصحاب الأمراض المزمنة وذوي الاحتياجات الخاصة

إعداد: عيشه اسباعي

لقد طغت التدخلات الاجتماعية على سياسات وبرامج الحكومة خلال السنوات الثلاث المنصرمة من مأمورية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وكانت البند الثابت والمكونة الأبرز في برامج حكوماته التنموية، وخططها الاستعجالية.
ولم يكن ذلك وليد الصدفة؛ بل نتاج سياسات عميقة؛ ورؤية متبصرة أسس لها فخامته في برنامجه الانتخابي «تعهداتي»، وكانت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة إحدى القطاعات الحكومية التي أسندت إليها مهمة تنفيذ السياسات الاجتماعية في برنامج فخامته وفي هذا الإطار تتنزل تدخلاتها المتنوعة في المجال الاجتماعي، والتي تهدف بالمجمل إلى التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الهشة من المجتمع.

ولتقديم صورة أوضح حول استفادة الفئات الهشة وتفكيك الأرقام التي أبانت عن طفرة نوعية في التعاطي الإيجابي مع هذه الفئة، سنسلط الضوء خلال هذا الموضوع على دور الحماية الاجتماعية وأهم الخطوات التي قيم بها في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية التدخل الاجتماعي لأصحاب الأمراض المزمنة ومجال الترقية النسوية.

إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة:

يشكل الاندماج في الحياة النشطة في المجتمع تحديا كبيرا لدى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة وهو ما يتطلب رفع التحديات وادماجهم بفاعلية في تغيير الصورة النمطية عند المجتمع تجاههم والمشاركة في عملية البناء بكل عزم واصرار ،وفي سنة 2020 تمكنت هذه الفئة من خلال توقيع اتفاقية بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والاسرة وصندوق التأمين الصحي من الحصول على تأمين صحي لـ 2000 شخص معاق وتم تأمينها صحيا ولازال البرنامج متواصلا، كما ازداد التكفل بالأطفال متعددي الإعاقة من 110 إلى أزيد من 800 طفل بنفس السنة، حيث يستفيدون من تحويلات نقدية بقيمة 240 ألف اوقية قديمة سنويا لكل طفل.
وفي مجال التمكين الاقتصادي، أوضح مدير إدارة المعوقين التابعة لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، السيد عالي محمد حيدرة، أن القطاع بادر بتمويل أزيد من 2000 من المشاريع الجماعية والفردية لصالح 1500شخص من الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، منوها

إلى أنه على مستوى الإدارة يتم تقسيم مساعدات مالية غير معوضة على أصحاب هذه الفئة، وهو مبلغ تعطيه الإدارة كل نهاية سنة على المستوى الوطني لمساعدة الاشخاص الغير قادرين على العمل من هذه الفئة.

وبين أن الإدارة مسؤولة عن ترقية وحماية الاشخاص ذوي الإعاقة وتقدم الكثير من البرامج والأنشطة لهذه الفئة، كما تم إعداد برامج بالشراكة مع منظمات دولية والقطاع العمومي انطلقت في سنة 2021، تتضمن برنامج تحويلات نقدية لصالح اصحاب هذه الفئة من خلال استفادتهم من مشاريع مدرة للدخل كما يتم على مستوى الإدارة توزيع كل سنة 1000 من المعدات الفنية لمختلف الإعاقات.

وبخصوص بطاقة الشخص المعاق، قال المدير، إنه تم توزيع 5000 بطاقة منذ سنة 2020 حتى 2022، وتضمن هذه البطاقة لصاحبها الولوج إلى جميع الخدمات الوظيفية والتعليمية والصحية.

التدخلات الاجتماعية لصالح أصحاب الأمراض المزمنة:

تعمل مديرية الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني التابعة لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، على تصميم وتنفيذ سياسة وطنية للحماية الاجتماعية وإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات لمكافحة الإقصاء الاجتماعي، وحماية المسنين والمساهمة في ترقية آليات نفاذ للمجموعات المحرومة إلى العلاجات وذلك بالتعاون مع كافة القطاعات المعنية بالحماية الاجتماعية.

ويستفيد من الخدمات المقدمة من طرف هذه الإدارة، الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والعائلات في وضعية صعبة ولديهم أطفال متعددي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة، وضحايا الكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، أن عدد أصحاب الأمراض المزمنة المستفيدين من العون المادي يصل إلى 1600 شخص، منهم 371 من مرضى القلب، يستفيدون من عون شهري يقدر بعشرة آلاف أوقية قديمة.

وبخصوص مرضى السرطان يستفيد 587 شخص أغلبهم من النساء من العون المادي والضمان للعلاج على مستوى المستشفى الوطني للأنكولوجيا، فيما يصل عدد مرضى الفشل الكلوي سنة 2022، إلى 736 شخصا غالبيتهم من النساء أيضا، بحيث يستفيدون من ضمان علاج 100%على المستوى الوطني ومعونة شهرية قدرها 15 ألف أوقية قديمة.

وبين أن القطاع يقدم خدمة الرفع إلى الخارج، والتي تشمل ضمانة علاج خارجية في المستشفى المعالج وتذاكر للمريض والمرافقين له ومؤونة قدرها مليوني أوقية قديمة.

التدخل الاجتماعي على مستوى الترقية النسوية:

تعمل إدارة الترقية النسوية على الرفع بالأسرة والمرأة ودمج مقاربة النوع في السياسات القطاعية للبلد، وتسعى وزارة العمل الاجتماعي من خلال إدارتها المعنية بهذا الموضوع إلى خلق وعي لدى أفراد الأسرة فيما يخص حقوقهم وجعل الأسرة منتجة بدل أسرة مستهلكة، كما هي العادة في المجتمع حفاظا على تماسك ونجاح الأسرة وإعطاء أهمية لتربية الأطفال وتعليمهم ولعب دور الآباء كأفراد من المجتمع، إضافة إلى حل النزاعات الأسرية بطريقة ودية بين المتنازعين للمحافظة على حقوق النساء والأطفال والأسرة بشكل عام.

وفي هذا السياق أوضحت مديرة إدارة الأسرة، التابعة للوزارة، السيدة لبنيك بنت سولة، أنهم يعملون على حل النزاعات التي تحدث عادة بين الأسرة وتسويتها حتى يتم الصلح بينهم وتعود الأسرة إلى التفاهم والاستقرار، كما أن ثمة حالات أخرى يكون أصحابها منفصلين وكل منهم يطالب بحقوقه من الآخر، كأن تطالب المرأة بالنفقة اتجاه الزوج، أو بتسجيل أوراق طلاق أو زواج، أو يكون الزوج رافعا قضية ضد المرأة لحضانة الأطفال.

وفيما يتعلق بالترقية النسوية بينت أن الوزارة تعمل على دمج الفتيات غير المتعلمات أو اللاتي تسربن من المدرسة في مراكز التكوين المهني خاصة في الأرياف، موضحة أن التكوين يكون على أساس رغبة الفتاة حسب التخصص المفضل لديها، كالخياطة والطبخ والصباغة والتكوين في مجال الصحة الحيوانية أو الطاقة وطريقة استخدامها وكيفية إصلاحها واستعمالها، مؤكدة أنهم يساعدون هذه الفئة من خلال توفير آليات أولية لبدء مشروع صغير في مجال التخصص.

وقالت إن التكوين يختلف من منطقة لأخرى فثمة تكوين خاص بفتيات الريف وآخر يستهدف فتيات الحضر حصرا، لافتتا إلى أن لديهم 14 مركزا فرعيا للتكوين المهني تابع للإدارة، يكون في مجالات متفرقة كالصباغة والخياطة والطبخ والمعلوماتية، زيادة على تخصص الطاقة الشمسية في الداخل والتكوين على تنمية الحيوان، كما يعمل على خلق مشاريع تنموية لصالح الأسر، وذلك من خلال إعداد منصات للطاقة الشمسية في بعض القرى التي لاتتوفر على الطاقة الشمسية.

وفيما يخص المشاريع المدرة للدخل الموجهة لصالح الفتيات، بينت أنه تم تنفيذ 100 مشروع هذه السنة في ولايات الحوضين ولعصابة وكيدي ماغه، بمعدل 25 فتاة لكل ولاية، مشيرة إلى أن القطاع قام كذلك بالتكوين على قاعدة بيانات للنزاعات الأسرية على مستوى كافة الولايات بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالنزاعات والعنف الموجه للمرأة والفتاة.

ومن هنا فإن استفادة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة قبل سنة 2019 كانت ضئيلة جدا من حيث جميع البرامج بما فيها التكفل وبطاقة الشخص المعاق وتمويل المشاريع المدرة للدخل لتزداد من حيث الكم والكيف على جميع الأصعدة، واستفادتهم من التأمين الصحي الذي لم يكن موفرا لهم قبل سنة 2020 من خلال ما سبق ذكره، كما تطور ت استفادة الأطفال المتعددي الإعاقة والذين كان مجموعهم قبل 2019 يصل إلى 110 طفل فقط ليزداد عددهم في 2021 إلى ما يزيد على 800 طفل.

كما ننوه إلى أن نسبة المشاريع المدرة للدخل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة قبل 2020 كانت التمويلات ضئيلة ولا تتعدى المبالغ 70 ألف أوقية لفائدة 50 شخص لتزداد في سنة 2021 إلى قروض تصل 300 ألف أوقية لصالح 1000 شخص، كما ارتفع مبلغ تمويل شراء المعدات الفنية ليصل من 23 مليون أوقية إلى 50 مليون أوقية.

وكالة أمن الملاحة الجوية في افريقيا ومدغشقر
اسكنا

تهنئة

يتقدم المدير العام لوكالة أمن الملاحة الجوية في افريقيا ومدغشقر "آسكنا" و ممثلها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية و كافة عمالها بأخص التهاني لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وإلى كافة الشعب الموريتاني بمناسبة حلول الذكرى 62 لعيد الاستقلال الوطني

Pour vos assurances
Faites confiance à la NASR

نصر
NASR sa
société certifiée ISO 9001

الوطنية للتأمين و إعادة التأمين (NASR)

تهنئة

بمناسبة الذكرى 62 للاستقلال الوطني يتمنى المدير العام وعمال شركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (NASR) عيدا سعيدا لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ولكافة الشعب الموريتاني المزيد من التقدم والازدهار في مناخ من السلم والاستقرار

ل.و.م
CNHy

CNHy
اللجنة الوطنية للمحروقات

تهنئة

بمناسبة الذكرى 62 لعيد الاستقلال الوطني يتقدم رئيس وعمال اللجنة الوطنية للمحروقات بأحر التهاني لفخامة الرئيس السيد محمد الشيخ الغزواني ولكافة الشعب الموريتاني بهذه المناسبة السعيدة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع المدني

2022 - 1960
62 عاما
من الاستقلال

بمناسبة الذكرى 62 لعيد الإستقلال الوطني

تتقدم مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

بخالص التهاني

لفخامة رئيس الجمهورية

السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني

CDHAHRSC cdhahrsc.gov.mr

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

حصيلة إنجازات سنة 2022

غطت إنجازات مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني عدة مجالات خلال سنة 2022:

في مجال حقوق الإنسان

- إعداد خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ التوصيات الخاصة بالدورة الثالثة للاستعراض الشامل.
- اكتمال مسار إعداد الإستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان ووضع خطة عمل وطنية لتجسيدها على أرض الواقع.
- مواصلة العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر، من خلال تنظيم 17 ورشة تحسيسية وتكوينية حول القوانين المجرمة للرق والاتجار بالبشر، لصالح السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء لجنة تحكيم خاصة بجائزة حقوق الإنسان واللحمة الاجتماعية والتحضير لمنحها، في نسختها الأولى.
- إطلاق الدراسة الخاصة بالمناطق التي يحتمل أن تشكل بؤرا للاتجار بالأطفال.
- إنجاز 6 دراسات فنية متخصصة لمختلف أشكال الاتجار بالبشر.
- تنظيم زيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للرق بما في ذلك أسبابه ونتائجه.
- إطلاق برنامج تكوين متخصص، حول الاتجار بالبشر، يستهدف وكلاء إنفاذ القانون ومفتشي الشغل وشيوخ المحاظر.
- متابعة الوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا، في مجال حقوق الإنسان، وإعداد وإيداع جميع التقارير المطلوبة من الحكومة، من طرف لجان المعاهدات.
- تقديم التقارير الدورية أمام لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- تنظيم مؤتمر جهوي لمنظمات مجموعة دول الساحل الخمس حول محاربة الاسترقاق.
- إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- تنظيم ورشات تكوينية، لمجموعات حقوق الإنسان، في المنصات الجهوية للمجتمع المدني، حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
- إطلاق حملة تحسيسية، وطنية، حول القوانين المجرمة للرق والاتجار بالبشر والتمييز والتعذيب، جابت كافة ولايات الوطن، حيث تم تحسيس ما يناهز 494.896 شخص.

في مجال العمل الإنساني

- متابعة إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف والعمل الإنساني.
- تمويل 118 مشروعا اجتماعيا واقتصاديا، لتحسين الظروف المعيشية للسكان في 4 ولايات، وذلك في إطار تنفيذ أقطاب التنمية المندمجة بغلاف مالي يناهز 23.137.000 أوقية جديدة.
- مساعدة 400 أسرة في كيهيدي، في أعقاب الفيضانات التي عرفتها المدينة، وذلك بتوزيع مواد غذائية ومستلزمات للنظافة.

في مجال ترقية المجتمع المدني

- إعداد الإستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني.
- إعداد المرسوم التطبيقي والمقررات المتعلقة بالقانون 004/2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات.
- إنشاء المنصات الجهوية لمنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء منصة رقمية لتسجيل منظمات المجتمع المدني (فيدام) .
- إنجاز حملات نشر وتعميم القانون 004/2021 وتكوين السلطات الإدارية ومنظمات المجتمع المدني في جميع الولايات على استخدام المنصة الرقمية لتسجيل منظمات المجتمع المدني (فيدام).
- إعداد مقرر مشترك مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج يحدد شروط إبرام اتفاق المقر، بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية.
- دعم المنصات الجهوية لمنظمات المجتمع المدني عبر تحمل تكاليف إيجار مقراتها.
- تمويل 50 نشاط لصالح منظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف المجالات.
- إعداد برنامج لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني.

حصيلة موجزة لإنجازات

المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «التآزر»

1/1 مقدمة عامة

يندرج نشاط المندوبية العامة في نطاق البرامج والاستراتيجيات الرئيسية للحكومة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي:

أ. برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية ؛

ب. استراتيجية النمو السريع والرفاه المشترك (SCAPP)؛

ج. الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ؛

د. خطة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء.

1/2 حصيلة الإنجازات

تم تأطير عمل تآزر من خلال خطة العمل متعددة السنوات، التي اعتمدها المجلس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي للمندوبية العامة في 12 نوفمبر 2020.

وعلى الرغم من التأثير الذي لا يمكن إنكاره لجائحة كوفيد19-، والتي تزامن ظهورها مع إطلاق أنشطة المندوبية العامة، فقد شملت تدخلات تآزر جميع محاور ومجالات النشاط التي كلفت به. وقد اندرجت كل الإجراءات التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة الماضية ضمن البرامج التنفيذية الخمسة لخطة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء.

1/2/1 برنامج الشيلة

1/1/1 التعليم والتكوين

• بناء وتجهيز 99 مؤسسة مدرسية، منها 75 مدرسة ابتدائية و24 مؤسسة ثانوية (16 إعداديات و08 ثانويات). بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج 1.340.201.437أوقية جديدة وفيما يلي وضعية هذا البرنامج:

- إنجاز وتسليم 54 مؤسسة تعليمية
- 22 مؤسسة في مراحل متقدمة من الإنجاز
- 23 مؤسسة تم توقيع عقود إنجازها للشروع الفوري في بنائها

• تشييد وتجهيز53 حضانة أطفال في كافة الولايات الداخلية، تم الإعلان عن مناقصاتها وسيتم فتح العروض يوم 2022/12/13.

• تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية الذي شمل خلال عامه الأول (2021/2020) 59.237 تلميذ على مستوى جميع الولايات الداخلية. قامت المندوبية العامة بتمويل 83.4% من التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ 119.046.671 أوقية جديدة .فيما يشمل البرنامج هذه السنة الدراسية (2023-2022) 66.237 تلميذا بتكلفة 106.843.900 أوقية جديدة.

1/1/2 الصحة والتغذية

تنفيذ برنامج لتوسيع الصحة القاعدية بإنشاء وتجهيز 36 منشأة صحية بتكلفة

إجمالية قدرها 184.373.075 أوقية جديدة. وفيما يلي وضعية هذه المكونة في 2022/11/28:

-20 مؤسسة تم إنجازها وتجهيزها؛

-2 بنية تحتية قيد الإنجاز.

13- نقطة ومركز صحي تم الإعلان عن مناقصاتها وسيتم فتح العروض يوم 2022/12/13

- 1 مركز غسيل الكلي في تيارت بنواكشوط الشمالية

إطلاق برنامج للتأمين الصحي الشامل والمجاني لصالح 100.000 أسرة متعففة مسجلة في السجل الاجتماعي، وهو ما يقرب من 620.000 شخص. وتبلغ تكلفة هذه العملية حوالي 210.000.000 أوقية جديدة سنويًا.

إطلاق آلية ثلاثية الاطراف (المندوبية العامة «التآزر»، وزارة الصحة، اليونيسف) لمكافحة سوء تغذية الأطفال، بتمويل من المندوبية العامة بقيمة 96.500.000 أوقية جديدة. وقد مكنت هذه الآلية من الحصول على المدخلات والمغذيات اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد والمتوسط لحوالي 30.000 طفل دون سن الخامسة.

1،1،3 مياه الشرب والصرف الصحي

• إنجاز دراسات جيوفيزيائية وهيدروجيولوجية على مستوى 141 بلدة في 09 ولايات داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 26.892.800 أوقية جديدة.

• إطلاق برنامج لبناء و / أو توسعة 70 شبكة مياه الشرب في 08 ولايات بتمويل إجمالي قدره 232.334.360 أوقية جديدة. 10 منها اكتملت و45 ستكتمل قبل نهاية ديسمبر 2022.

• إطلاق مناقصات لإنجاز 141 بئر ارتوازية لتزويد أكبر عدد من التجمعات بمياه الشرب، بميزانية مقدرة بـ 183.632.030 أوقية جديدة. وفيما يلي توزيع هذه المناقصات: 96 مناقصة تم منحها و45 مناقصة جاري إعدادها.

1،1،4 الطاقة

• إنجاز دراسات فنية وإطلاق المناقصات الخاصة بكهربة 21 بلدة ريفية بتكلفة 527.177.300 أوقية جديدة. من بين

هذه المناطق، تمت كهربة 12 بلدة ريفية وسيتم ربط 09 بلدات بشبكات الشركة الوطنية للكهرباء (اتفاقية يجري التفاوض بشأنها).

• سيتم إطلاق الدراسات لكهربة 40 عاصمة بلدية مع نهاية السنة الجارية.

• توقيع صفقة اقتناء وتوزيع 20.000 قنينة غاز البوتان مع آلات الطهي المصاحبة لصالح 20.000أسرة فقيرة في جميع الولايات الداخلية بميزانية إجمالية قدرها 32.700.000 أوقية جديدة. على ان تتم عملية التوزيع الفعلي في فترة لا تتجاوز 4 أشهر

1،2،2 برنامج البركة

1،2،2،1 الأنشطة المدرة للدخل

إطلاق برنامج دعم لفائدة 451 تعاونيات منتجة؛ تنشط في مجالات الزراعة والصيد في 12 ولاية داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 65.758.500 أوقية جديدة.

تمويل 1.800 مشروع مدر للدخل بتكلفة تصل 1.813.500.000 أوقية قديمة

1،2،2،2 الإدماج في القطاعات الزراعية الرعوية

إطلاق برنامج لتشييد 12 سداً في 6 ولايات زراعية بتكلفة إجمالية قدرها 229.404.189 أوقية جديدة..

• تنفيذ برنامج دعم واسع للزراعة المطرية، من خلال بناء 224 حاجزاً مائيا بتكلفة إجمالية قدرها 21.056.046 أوقية جديدة.

• تنفيذ برنامج دعم واسع النطاق للزراعة المطرية، من خلال استصلاح 221 سدًا تقليديا بتكلفة إجمالية قدرها 20.541.770 أوقية جديدة في عام 2021.

• استصلاح 254 سدًا تقليديا على التراب الوطني عام 2022

1،2،3 النفاذ إلى القروض الصغرى

إطلاق منصة لتقديم طلبات القروض الصغيرة على مستوى جميع البلديات. وقد مكنت هذه العملية من حشد 67.038 طلبا للقروض الصغرى. وتم تمويل 400 قرض صغير (قرض حسن تآزر) بتكلفة 486.500.000 أوقية قديمة.

1،2،3 برنامج داري

الحصول على السكن الاجتماعي في المناطق الريفية الهشة

• تحديد بالاتفاق مع الساكنة المحلية (رؤساء القرى) للتجمعات القروية الخمس الجديدة المقرر إنشاؤها: (إجيمامة، باسيكندي، دارعا فيه، كوندي 3، ومبو)

• إعداد الشروط المرجعية لاكتتاب استشاريين متخصصين بهدف إنجاز دراسات تقسيم التجمعات المذكورة؛

• تحديد وتقييم أعمال وأنشطة إعادة التأهيل من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف الفقراء الذين يعيشون في التجمعات القروية السابقة (بورات، ام اصفية، مغا، إفدجار، صبهلل)؛

• إعداد وثيقة مشروع في شكل عرض مناقصة لكل تجمع من التجمعات القروية التي زارتها بعثات برنامج داري.
الوصول إلى السكن الاجتماعي في مواقع التجمع القروي
• إعداد ومصادقة لجنة التوجيه الاستراتيجي على نموذج موحد للسكن الاجتماعي سيتم تشييده في الوسط الريفي؛
• وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مناقصة مقيدة تتعلق بملف استشارة بشأن بناء 400 وحدة سكنية اجتماعية في المناطق الريفية على مستوى التجمعات القروية القديمة: صبهلل في امبود، بورات في مال، إيفدجار في مونكل وماغا في باركيول؛

الحصول على السكن الاجتماعي في المناطق الحضرية الهشة

• إنجاز التركيب الفني والمالي لبرنامج بناء عشرة آلاف وحدة سكنية اجتماعية في 12 عاصمة جهوية والعاصمة نواكشوط وجميع الدراسات الفنية ذات الصلة.
• اكتتاب مكاتب استشارية مكلفة بالإشراف على تسيير مشاريع البرنامج.
• المصادقة من قبل السلطات العليا على النماذج الموحدة للسكن الاجتماعي من فئتي (السكن المستقل المجمع والسكن الجماعي) المقرر إنجازها؛
• تحديد المحميات العقارية لبناء مساكن اجتماعية من فئة السكن المستقل المجمع في عشر عواصم جهوية؛
• مراجعة وتسوية وضعية عقود خاصة ب 7 مكاتب دراسات تم اكتتابها سنة 2021 بهدف متابعة أعمال تشييد المساكن الاجتماعية المبرمجة؛
• اختيار الشركات بعد مناقصة متعلقة ببناء 1932 وحدة سكنية اجتماعية من فئة HAG في 10 عواصم جهوية في الداخل؛
• تقديم المساعدة إلى 1.183 أسرة من الحراس المرحلين من تفرغ زينة.
• التمويل والإشراف على تنفيذ أعمال التوسعة والإنهاء الخاصة بمبنى من 5 طوابق + طابق ارضي لإيواء المقر الرئيسي للمندوبية العامة «تآزر»

1،2،4 برنامج تكافل
توسيع نطاق التحويلات النقدية (تكافل)

• زيادة عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية المتواصلة إلى 98.236 أسرة فقيرة مقابل 30.000 أسرة في السابق. يشمل هذا العدد جميع بلديات البلد باستثناء بلديات نواكشوط التي سيغطيها البرنامج مع نهاية سنة 2022. وقد زاد المبلغ الربع السنوي المخصص لكل أسرة من 1500أوقية جديدة إلى 2200 أوقية جديدة. ووصل المبلغ المنتظم، الذي شرع في توزيعه بالفعل من أغسطس 2019 حتى يونيو 2022 غلافا ماليا قدره 1.317.466.600 أوقية جديدة.
• يجري حاليا تنفيذ عملية الدفع للربع الثالث من سنة 2022 بغلاف مالي قدره 216.666.200 أوقية جديدة.

تعزيز التصدي للصدمات خلال فترات القحط

• المساعدة في التصدي للصدمات لصالح 13.751 أسرة بواسطة برنامج تكافل. بلغ المبلغ الإجمالي المحول 104.327.600 أوقية جديدة، منها 14.419.550 أوقية جديدة مبرمجة لمساعدة 4.000 أسرة خلال فترة القحط للسنة الجارية.
• مساعدة 40.969 أسرة من خلال مكونة المعونة في 2019 و2020 و2021 بغلاف مالي قدره 7.892.363 أوقية.

• مساعدة 65.000 أسرة متضررة من انعدام الأمن الغذائي خلال سنة 2022 من خلال مكونة المعونة لسنة 2022 بغلاف مالي قدره 674.700.000 أوقية جديدة
• المساعدة في عام 2020 تصديا للموجة الأولى من وباء كوفيد 19 لصالح 186.292 أسرة فقيرة موزعة على جميع مناطق البلد بمبلغ 419.157.000 أوقية جديدة.
• المساعدة في عام 2020 تصديا للموجة الثانية من وباء كوفيد 19 لصالح 210.000 أسرة فقيرة موزعة على جميع مناطق البلد بمبلغ 472.500.000 أوقية.
• تحويل نقدي بمبلغ 2.025.000 أوقية جديدة إلى 300 أسرة تأثرت بإغلاق الحظيرة الوطنية لجاولينك خلال سنة 2021؛
• دعم بمبلغ 2.000.000 أوقية جديدة لصالح 740 فنانًا موسيقيًا متأثرين بأزمة كوفيد 19 خلال عام 2021.
• مساعدة 1000 أسرة متضررة من الفيضانات ببلدة عدل بكرو خلال 2020 بمبلغ 2.250.000 أوقية جديدة؛
• مساعدة 1.183 أسرة من الحراس المرحلين من تفرغ زينة بمبلغ 5.323.500 أوقية جديدة.
• تم تقديم في إطار التحويلات النقدية الدائمة والظرفية أكثر من 40 مليار أوقية قديمة لصالح الأسر المتعففة في جميع ولايات الوطن.

1,2,5 برنامج التموين
الوصول الجغرافي والاقتصادي إلى المواد الغذائيـــــة

في إطار التصدي للأزمة الناجمة عن وباء كوفيد 19، قامت. المندوبية العامة تآزر من خلال برنامج التموين وبالتعاون مع الجيش الوطني خلال 2020 بتوزيعات مجانيًا لسلات غذائية لصالح 20.200 أسرة في نواكشوط.

• التموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات، من خلال توريد 84.579 طنًا من المنتجات الغذائية بتكلفة إجمالية قدرها 1.718.910.181 أوقية لسنتي 2020 و2021.

• التموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات في سنة 2022.

تنمية مخزونات الأمن الغذائي القروية وبنوك الحبوب

إنشاء 97 لجنة تسيير مخزونات الأمن الغذائي القروية في تكانت وأدرار وتوقيع اتفاقية مع مفوضية الأمن الغذائي لتكليفها باقتناء المنتجات الغذائية ونقل وتموين مخزونات الأمن الغذائي القروية المعنية.

1,2,6 السجل الاجتماعي ونظام المعلومات
تعزيز وتقوية السجل الاجتماعي

• استكمال عملية استهداف الأسر الفقيرة والضعيفة التي اكتملت على عموم التراب الوطني.

• إنجاز جمع البيانات الشاملة لجميع الأسر المقيدة في السجل والتي تجاوز عددها 200 ألف أسرة موزعة على أكثر من 8119 قرية ومدينة.

• البدء في عملية تحيين السجل الاجتماعي بالاعتماد على منهجية جديدة تضمن الشمولية الكاملة لجميع الأسر مما يتيح استخدامات أكثر وأنجع للسجل الاجتماعي.

• تشجيع استخدام السجل الاجتماعي كأداة استهداف رئيسية لبرامج الحماية الاجتماعية. تستخدم خدمات السجل من طرف حوالي 25 جهة فاعلة، بما في ذلك الإدارات الوزارية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

تطوير نظام معلومات متكامل

• تنمية منصة فعالة لتوزيع المنافع الاجتماعية التي أصبح يستخدمها جميع الفاعلين المعنيين بمجال الحماية الاجتماعية.

• تنمية مكونات نظام المعلومات المتكامل بما يسمح ببرمجة وتخطيط ومراقبة وتقييم أنشطة جميع برامج المندوبية العامة.

• إنجاز جمع البيانات المتعلقة بجميع الأسر المقيدة في السجل مع نهاية عمليات الاستهداف.

حصيلة عمل مفوضية الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة..

برامج اجتماعية وتنموية لدعم الطبقات الهشة والرفع من مستوى القوة الشرائية

مساعدات نقدية وغذائية وكفالات مدرسية وتغذية جماعية

إعداد/ كراي ولد احميد

تعمل مفوضية الأمن الغذائي بمتابعة الوضع الغذائي للمواطنين ووضع البرامج الناجعة للتصدي للأزمات الغذائية التي يواجهها السكان، كما تسهر على توزيع المواد الغذائية بصفة مجانية، والقيام بدعم القدرة الشرائية لمحدودي الدخل، بغية تحسين حياتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه التحديات الغذائية وهو ما جعلها تعمل على تخزين ونقل المواد الغذائية الموجهة للبرامج الاجتماعية للحكومة من خلال تعزيز وسائلها وتعبئة مواردها، وتحديث الهياكل والبنية التحتية لتأمين وصول تدخلاتها المختلفة إلى المستهدفين ووضع آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية تمكن من تنسيق التدخلات بين القطاعات الحكومية في مجال الأمن الغذائي.

وتعزيزا لقدراتها تم تطوير هياكل المفوضية المختلفة وتدعيم بنيتها التحتية ووسائلها اللوجستية، حيث تم زيادة قدرتها في مجال التخزين من خلال الشروع في تشييد مستودع كبير بسعة 30 ألف طن في مدينة كيفه وسط البلاد، وإعادة إصلاح وترميم مخازنها المنتشرة في جميع مناطق البلاد، فضلا عن الشروع في برنامج طموح لمضاعفة قدرة التخزين الاستيعابية الحالية لدى المفوضية، من خلال تشييد عشرات المخازن في مختلف مناطق البلاد بطاقة استيعابية تصل 126 ألف طن، كما سيتم الشروع في تشييد صوامع للتخزين في نواكشوط بطاقة استيعابية تصل 100 ألف طن، بالإضافة إلى هذا تم تعزيز أسطول النقل الخاص بالمفوضية من خلال اقتناء 9 شاحنات من فئة 55 طن و15 سيارة عابرة للصحاري لتسهيل إيصال المواد الغذائية للمواطنين المحتاجين في وقت وجيز، كما تمت إعادة تأهيل أسطول النقل لدى المفوضية.

من خلال هذه الإصلاحات والتحسينات الجديدة أصبحت المفوضية جاهزة لتنفيذ البرامج الاجتماعية للحكومة، وبموجب المرسوم رقم 2021/138 المحدد لمهام مفوضية الأمن الغذائي، فقد كلفت السلطات العمومية المفوضية بمتابعة ورصد الوضع الغذائي للسكان على امتداد التراب الوطني ووضع آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية وتنظيم عمليات التوزيع المجاني للمواد الغذائية لصالح السكان الذين هم في وضعية هشاشة غذائية ودعم

القدرة الشرائية للمواطنين من محدودي الدخل، من خلال الإشراف على عمليات بيع المواد الغذائية للمواطنين بأسعار مدعومة وتحسين إنتاجية الفئات الهشة لتعزيز قدرتهم على مواجهة الصدمات الخارجية إضافة إلى تخزين ونقل المواد الغذائية الموجهة للبرامج الاجتماعية للحكومة.

وانطلاقا من المهام الموكلة إليها وفى إطار تنفيذ رسالة التكليف، عملت المفوضية منذ أغسطس 2019، على تجسيد تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال الأمن الغذائي في مختلف فترات الشح من خلال تأمين استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في ظل غلاء الأسواق الدولية، وتقديم المساعدات للمتضررين من الكوارث الطبيعية، والمساهمة في تطوير الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، فضلا عن تدعيم البنية التحتية للتخزين وتعزيز وسائل النقل، كل ذلك مع مراعاة التقيد الصارم بضوابط الشفافية في تسيير وعقلنة الموارد لضمان وصول برامج وتدخلات المفوضية إلى المحتاجين الحقيقيين.

وقد أنجزت المفوضية حزمة من البرامج والتدخلات المتنوعة لصالح المواطنين خلال الفترة الممتدة من أغسطس 2019 حتى نوفمبر 2022:

أولا - الآلية الوطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية

انسجاما مع تعهد فخامة رئيس الجمهورية، بوضع آلية للتنسيق والتمويل في مجال الأمن الغذائي والتغذية تم إنشاء آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية (المرسوم 2021/061 بتاريخ 21 ابريل 2021، المتعلق بوضع الإطار الوطني للتشاور والمنشئ لجهاز وطني للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية).

وتهدف هذه الآلية إلى وضع ميكانيزمات للتنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات الحكومية وشركائنا في التنمية المعنيين بالاستجابة للأزمات الغذائية وتعزيز المتابعة من طرف الدولة ووضع هيئات للتنسيق مع الشركاء لأجل إعداد خطة سنوية للاستجابة للأزمات المحتملة وترشيد تسيير الموارد المالية في حالات الأزمات الغذائية من خلال مقاربة استشرافية.

وفى إطار استباق الأزمات الغذائية يقوم مرصد الأمن الغذائي التابع للمفوضية بإجراء مسوح دورية حول الأمن الغذائي للسكان تمكن من تحديد مناطق الهشاشة الغذائية المحتملة في الأرياف والمناطق شبه الحضرية، كما يقوم بجمع البيانات ومركزتها وتحليلها ووضعها تحت تصرف صانعي القرار من أجل التخطيط الجيد للتدخلات المناسبة، كما تشرف المفوضية على برنامج للتأمين ضد مخاطر الجفاف يهدف إلى تحويل المخاطر من خلال إصدار بوليصة تأمين لدى الوكالة الإفريقية لاستيعاب المخاطر لتأمين تغطية الحاجيات الغذائية في حالة الجفاف أو نقص في مستوى الغطاء النباتي.

ثانيا - دعم الفئات الهشة:

تطبيقا لتعهد فخامة رئيس الجمهورية بتحسين مستوى الاستجابة المبكرة للحاجيات الغذائية للفئات الهشة، نفذت المفوضية التدخلات والبرامج التالية:

التوزيعات الغذائية المجانية:

بدأت مفوضية الأمن الغذائي مطلع شهر يوليو 2022 تنفيذ أكبر عملية للتوزيعات الغذائية المجانية للمواد الغذائية على المستوى الوطني لفائدة 215.000 أسرة متعففة في أكثر من 8000 مدينة وتجمع قروي على عموم التراب الوطني، وذلك من خلال توزيع 18275 طنا من المواد الغذائية المتنوعة تشمل القمح، السكر، الأرز والزيت. وبغلاف مالي بلغ 5 مليارات و375 مليون أوقية قديمة وخلال الأشهر المنصرمة من العام 2022 حصلت 3810 أسرة من المعوزين وضحايا الحرائق على سلات غذائية (الأرز، القمح، الزيت، المعجونات، السكر والتمور) بلغ مجموعها 660.2 طنا من المواد الغذائية.

وفي شهر أغشت 2022 نفذت المفوضية بالتعاون مع شركة كوسموس موريتانيا توزيعات غذائية خاصة بقرى الشريط الحدودي في ولاية الحوض الشرقي استفادت منها 4280 أسرة، وقد وصل مجموع المواد الغذائية التي تم توزيعها خلال هذه العملية 350 طنا من المواد الغذائية، وشملت مواد الأرز والقمح والسكر وزيت الطهي والحليب الطازج، كما حصل المواطنون العائدون من مالي على مساعدات غذائية استفادت منها 600 أسرة، حصلت على سلات غذائية متنوعة بلغت قيمتها ما يناهز 17 مليون أوقية قديمة.

وفي 2021 حصلت 210.000 أسرة على المستوى الوطني على سلات غذائية، وتم في هذه العملية تعبئة 10680 طنا من المواد الغذائية (الأرز، القمح، السكر، الزيت، التمور والحليب) بغلاف مالي تجاوز 2 مليار و395 مليون أوقية قديمة، كما قامت المفوضية في 2021 بتقديم سلات غذائية لفائدة 9080 شخصا من ضحايا الحرائق والمعوزين في مختلف مقاطعات نواكشوط،

وتوزيع مساعدات غذائية على 1600 أسرة من المرحلين في مقاطعات توجنين والرياض وفي 2020 حصلت 62950 أسرة في مناطق الهشاشة على مساعدات غذائية بلغت في مجموعها 3399 طنا من المواد الغذائية المتنوعة. وحصلت 1741 أسرة من ضحايا الحرائق والمعوزين في نواكشوط على مساعدات غذائية.

برنامج «المعونة» للمساعدات النقدية:

تنفذ المفوضية منذ 2019 بالتعاون مع البنك الدولي برنامج المعونة للتحويلات النقدية لفائدة الأسر الفقيرة حيث قامت في سنة 2022 بتوزيعات نقدية لمبلغ 6 مليارات و747 مليون أوقية قديمة لفائدة 65 ألف أسرة في غالبية ولايات الوطن، وفي النصف الأول من العام الجاري 2022 وزع البرنامج مبلغ 620 مليون أوقية قديمة على 5729 أسرة في مقاطعة امبود بولاية كوركول.

وفي إطار برنامج المعونة، حصلت 27000 أسرة في سنة 2021 على معونات نقدية بمبلغ إجمالي يناهز 3 مليارات أوقية قديمة، في ولايات تيرس الزمور، كوركول، لبراكنه، لعصابه والحوض الشرقي، وفي 2020 قامت المفوضية بتوزيع مبلغ 741 مليون و771 ألف أوقية قديمة على 6644 أسرة في بلديات مقاطعة كرو، وبلديات كنكوصه، ابلا اجميل، تناها، هامد، ساني بولاية لعصابه، وكومبي صالح وبوسطيله بالحوض الشرقي. وحصلت كل أسرة في المتوسط على مبلغ 108.000 أوقية قديمة.

برنامج دعم قرى الشريط الحدودي

أطلقت مفوضية الأمن الغذائي في شهر نوفمبر 2021 برنامجا يستهدف 272 قرية محاذية للشريط الحدودي في ولايات الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابه وكيديماغا. وقد تم رصد 400 مليون أوقية قديمة لتمويل تدخلات البرنامج في القرى الحدودية هذا العام 2022 حيث ستحصل 30666 أسرة في القرى المستهدفة بولايات الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابه وكيديماغا على 4599 طن من القمح بقيمة 8 مليارات و49 مليون أوقية قديمة وفي نوفمبر 2021 مولت المفوضية 82 مشروع مدرا للدخل لصالح التجمعات القروية، كما تم تقديم معونات غذائية لفائدة 20 ألف أسرة، وفتح 30 مركزا للتغذية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات.

مساعدة المتضررين من الفيضانات

تدخلت المفوضية على مدى السنوات الثلاثة الماضية بشكل مبكر في موسم الأمطار لمؤازرة المتضررين من الفيضانات والسيول، حيث قدمت المساعدات سنة 2022 لـ 12421 أسرة تضررت من الأمطار، في جميع الولايات باستثناء تيرس الزمور وكيدي ماغا ونواكشوط الغربية، وهي التي لم تسجل فيها أضرار للسكان خلال موسم الأمطار المنصرم، وقد استفادت هذه الأسر من أكثر من 857 طنا من المواد الغذائية الأساسية، شملت الأرز والسكر والقمح وزيت الطهي والتمور والحليب والمعجونات الغذائية، كما استفادت 1854 أسرة من بين الأسر الأكثر تضررا من وحدات إيواء مجهزة بالأغطية والأفرشة.

ووزعت المفوضية كميات كبيرة من مواد التنظيف والتعقيم والناموسيات المشبعة، وفي سنة 2020 استفادت 20455 أسرة تضررت كليا أو جزئيا جراء الأمطار والعواصف، منها 19000 أسرة تضررت من فيضانات في باسكنو، عدل بكرو، أكجوجت ومناطق من ولايات اترارزة، لعصابه، تكانت، الحوض الغربي، كيديماغا ونواكشوط، من تدخلات استعجالية نفذتها

المفوضية، وحصل المتضررون على ما مجموعه 1547 طنا من المواد الغذائية و11.000 وحدة إيواء تضم الخيام والأفرشة والبطانيات والأدوات المنزلية وما يزيد على 3000 وحدة من مواد التعقيم والتنظيف.

برنامج التغذية الجماعية:

تنفذ المفوضية برنامجا للتغذية يستهدف الأطفال دون الخامسة من العمر والذين تظهر عليهم أعراض سوء التغذية المتوسط والنساء الحوامل والمرضعات. فبعد القيام بحملة تشخيص ميدانية للمستهدفين بالتعاون مع المصالح الصحية في جميع الولايات، يتم على أساس نتائجها فتح مراكز للتغذية في المناطق المستهدفة ففي 2022 تم فتح 350 مركزا للتغذية الجماعية في غالبية ولايات الوطن، بما في ذلك العاصمة نواكشوط، وقرى الشريط الحدودي لصالح الموريتانيين العائدين من مالي، وتقدم هذه المراكز مكملات غذائية غنية بالفيتامينات الضرورية لـ 12589 من الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات، وقد تم تزويد هذه المراكز بما مجموعه 167.57 طنا من دقيق التغذية المدعم بالفيتامينات.

وفي سنتي 2020 و2021 تم فتح 700 مركز للتغذية الجماعية لفائدة 31500 مستفيد، وزودت هذه المراكز بما يناهز 378 طنا من المكملات الغذائية، كما باشرت إدارة التغذية الجماعية في المفوضية حملة لتوزيع مواد غذائية لفائدة النساء الحوامل والمرضعات في الأوساط الأكثر هشاشة في ولايات الحوض الشرقي وكيدي ماغا والعاصمة نواكشوط، تستفيد منها 3805 سيدة، من خلال توزيع 228 طنا من المواد الغذائية.

برنامج الكفالات المدرسية:

اعتبارا لوسائلها اللوجستية وخبرتها الميدانية كلفت الحكومة في 2021 مفوضية الأمن الغذائي بتنفيذ المهام التالية في إطار البرنامج الوطني للتغذية المدرسية تأمين اقتناء وتخزين المواد الغذائية المخصصة للكفالات المدرسية ونقلها إلى المؤسسات المستهدفة، ووضع وتطوير آلية فعالة

ومنتظمة لتموين الكفالات تبعا لبيانات البرمجة المقدمة من طرف وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي.

ويجري تنفيذ برنامج الكفالات المدرسية لسنة 2022 – 2023 من خلال تزويد أكثر من 645 مدرسة في جميع الولايات بالكفالات المدرسية، ويصل عدد التلاميذ المستفيدين من الكفالات في هذه المدارس هذه السنة 66237 تلميذا، وقد تم تموين هذه المدارس خلال الفصل الدراسي الأول من هذا العام بأكثر من 1200 طن من المواد الغذائية.

وفي إطار هذا البرنامج تم في السنة الدراسية 2021-2022 تموين 635 كفالة مدرسية بالمواد الغذائية لإعاشة 66077 تلميذا، بـ 1654 طنا من مختلف المواد الغذائية وفي 2021 تم تموين 478 مؤسسة تعليمية بكمية 1051 طنا من المواد الغذائية. وفرت الوجبات المدرسية لما مجموعه 24237 طفلا على امتداد التراب الوطني.

ثالثا – دعم القوة الشرائية للمواطنين

برنامج التموين:

تتولى المفوضية تموين 1754 دكانا، هي مجموع دكاكين برنامج التموين لبيع المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة، وتنتشر هذه الدكاكين على امتداد التراب الوطني بالتنسيق والتعاون مع مندوبية «تآزر». وقد عرف البرنامج منذ سنة 2021 تحسنا في الخدمة من خلال رفع الحصة اليومية لدى الدكاكين بنسبة 50%، بحيث أصبح يوفر كل دكان بشكل يومي حاجة 75 أسرة من المواد الغذائية الأساسية، ما يعني تموين أكثر من 131000 أسرة يوميا، كما انتظم تموين الدكاكين بالسلع الغذائية الأكثر استهلاكا.

في العام الجاري تمت تعبئة الدكاكين بكمية 61000 طن من المواد الغذائية بغلاف مالي يفوق 14 مليار و800 مليون أوقية قديمة وفي 2021 تم تموين الدكاكين بكمية 51000 طن من المواد الغذائية، بقيمة 12 مليار و121 مليون أوقية قديمة وفي العام 2020 والربع الأخير من 2019 استهلكت الدكاكين كمية 50575 طن من المواد الغذائية، بمبلغ 7 مليارات و581 مليون اوقية قديمة.

عملية رمضان

تشرف المفوضية سنويا على تسيير عملية رمضان لبيع المواد الغذائية بأسعار مدعومة، وقد تم توسيع البرنامج منذ 2021 ليشمل إضافة إلى نواكشوط جميع عواصم الولايات، ففي سنة2022 تم فتح 27 مركزا للبيع بأسعار مدعومة (14 في نواكشوط و13 في الولايات الداخلية)، حيث تم من خلالها بيع ما يناهز 6000 طن من المواد الغذائية الأكثر استهلاكا خلال الشهر الكريم، بأسعار مدعومة بنسبة تجاوزت 50% في جميع المواد

وناهزت 70% في بعضها، وقد شملت هذه المواد السكر والزيت والأرز والتمر والحليب المجفف والبصل والبطاطس.

وفي 2021 تم فتح 25 مركزا لبيع المواد الغذائية بأسعار مدعومة طيلة شهر رمضان المبارك على مستوى عواصم ولايات الوطن (12 في نواكشوط و13 في الداخل)، حيث تم توفير 5564 طنا من المواد الاستهلاكية وفي 2020 تم تنفيذ عملية رمضان في نواكشوط من خلال فتح 12 نقطة بيع تم فيها توفير 2150 طن من المواد الاستهلاكية الأساسية بأسعار مخفضة.

مكونة العلف في البرنامج الرعوي الخاص

وانطلاقا من ضعف مستوى الأمطار في موسم 2021 كلفت الحكومة المفوضية في 2022 بتنفيذ برنامج خاص لإنقاذ الثروة الحيوانية ودعم المنمين، وقد مكن البرنامج من توفير 71570 طن من الأعلاف (23830 طن من القمح و47740 طن من ركل)، أما في2020 فقامت المفوضية بالتنسيق مع القطاع المكلف بالثروة الحيوانية بتنفيذ برنامج خاص بدعم المنمين، تم في إطاره توفير 87500 طن من الأعلاف بيعت بسعر مخفض للمنمين على مستوى 304 نقاط بيع.

وقد وفرت مكونة العلف أكثر من 200 فرصة عمل للمشرفين على نقاط البيع إضافة إلى تشغيل حوالي 1000 شخص من اليد العاملة المحلية في عمليات الشحن والتفريغ، وتم تمديد البرنامج في 2021 في ولايات تيرس زمور، آدرار، إينشيري وداخلت نواذيبو حيث تمت تعبئة 7700 طن من الأعلاف للبيع بأسعار مدعومة للمنمين في جميع مقاطعات تلك الولايات.

رابعا - البرامج التنموية

وتطبيقا للسياسة العامة للحكومة الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة سكان القرى والأرياف ومساعدتهم على استغلال مواردهم المحلية، وتثبيتهم في مناطقهم، رصدت المفوضية في الفترة من أغسطس 2019 حتى نهاية 2022 مبلغ 2 مليار و146 مليون و455 ألف أوقية قديمة لتنفيذ حزمة من البرامج التنموية.

وتهدف البرامج التنموية إلى مساعدة السكان من خلال تشجيعهم على خلق مصادر للدخل، مع المساهمة في الإنتاج الزراعي وخلق بيئة إنتاجية في الوسط الريفي، وتشمل حزمة من البرامج التنموية تشمل تسييج المساحات الزراعية وتوزيع البذور والأسمدة الزراعية وطاحنات الحبوب، مع تشييد أكثر من 220 حاجزا مائيا بغرض تشجيع الإنتاج الزراعي.

وتشمل البرامج التنموية إنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب، وتوزيع المضخات المائية، بالإضافة إلى تمويل التعاونيات الإنتاجية، واستصلاح وتأهيل البنى التحتية الزراعية والمائية، إضافة إلى مشاريع الغذاء مقابل العمل. وتشمل التعاونيات الإنتاجية التي منحتها المفوضية ورشات الخياطة والتبريد ومستودعات الغاز المنزلي ومستودعات اللبن، وورشات الحجارة الكريمة.

وخلال الفترة الممتدة من أغشت 2019 ونوفمبر 2022 أنجزت المفوضية جملة من المشاريع في مختلف ولايات الوطن، بلغت في مجملها أكثر من 2000 مشروع تنموي، بين مشاريع التنمية القاعدية والأنشطة المدرة للدخل، شملت إنجاز 352 مشروعا زراعيا من خلال تسييج 283 كلم من المساحات الزراعية، مع توزيع أكثر من 320 طنا من البذور الزراعية و1500 آلة زراعية بينها 420 جرارة، وإنجاز 55 شبكة مياه وتوزيع و81 مضخة مياه، بالإضافة إلى تمويل 1110 مشروعا مدرا للدخل.

وتتمثل المشاريع الممولة في مستودعات لتوزيع الغاز المنزلي وصلت 348 مستودعا، وتوزيع 173ماكينات طحن الحبوب، و184 ورشات خياطة، كما شملت توزيع 341 ورشات للتبريد، وتمويل 39 مستودعا للبن البناء، بالإضافة إلى 25 من ورشات استخراج الحجارة الكريمة، وقد استفاد263 مشروعا مدرا للدخل من منح مبالغ مالية لتغطية مصاريف التسيير عند الانطلاقة، تراوحت بين 500.000 و 1.000.000 أوقية قديمة، وتساهم هذه المشاريع في محاربة الفقر في الوسط الريفي، من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل وخلق بيئة إنتاجية ملائمة.

خامسا - دعم الإنتاج الزراعي

تساهم المفوضية في جهود الحكومة لدعم المزارعين وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي من خلال اقتناء وتخزين وتوزيع الأسمدة والمدخلات الزراعية وتوفيرها للمزارعين بأسعار مدعومة من طرف الحكومة، وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد والحرب في أوكرانيا على سوق الإمدادات بالأسمدة على المستوى العالمي، فقد تمكنت المفوضية بفضل التخطيط المسبق والتحرك المبكر من تأمين استيراد 15000 طن من سماد اليوريا و3000 طن من سماد ثنائي الفوسفات DAP في يناير 2022 قبل انطلاق الحملة الزراعية الصيفية.

ولضمان توفير الأسمدة ونجاح الحملة

الزراعية لخريف 2022 تم تأمين اقتناء 10000 طن من اليوريا و5000 طن من سماد ثنائي الفوسفات DAP تم تسلمها وتخزينها في مستودعات المفوضية في روصو وبوكي وكيهيدي وسيلبابي، وقد وفرت المفوضية من الأسمدة والمدخلات الزراعية ما أمن حاجة المزارعين منها خلال الحملتين الزراعيتين، ففي 2021 تم اقتناء: 9308 طن من سماد ثنائي الفوسفات DAP و220417 طنا من سماد اليوريا، و421.501 ليتر من مبيدات الأعشاب، وفي 2019-2020 تم اقتناء 21450 طنا من اليوريا، و166000 ليتر من مبيدات الأعشاب

سادسا - تعزيز قدرات التدخل الميداني

استجابة للاحتياجات المتزايدة للبرامج الاجتماعية التي تنفذها المفوضية تطبيقا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، واعتبارا للنقص الكبير الملاحظ في القدرة التخزينية لدى المفوضية، بادرت الحكومة استجابة للنقص الملاحظ في هذا الجانب إلى تخصيص مبلغ 10 مليارات أوقية قديمة، في ميزانية 2022 المعدلة، لتعزيز قدرة التخزين لدى المفوضية، وهو ما سيمكن من تشييد صوامع في نواكشوط بقدرة استيعابية تصل 100 ألف طن، فضلا عن تشييد 28 مخزنا جديدا في مختلف مقاطعات الوطن بقدرة استيعابية يصل مجموعها إلى 126 ألف طن، لتعزيز قدرة التخزين في المناطق الداخلية، كما تجري الأشغال لتشييد مخزن بسعة 30 ألف طن في مدينة كيفه.

وفضلا عن هذا عملت المفوضية خلال السنوات الماضية على تحديث وصيانة مخازنها، كما وضعت يدها على بعض مخازن شركة سونمكس، وهو ما رفع الطاقة الاستيعابية للتخزين لدى المفوضية إلى حوالي 115 ألف طن، وبانتهاء الأشغال في الصوامع وشبكة المخازن، التي يجري العمل لتشييدها، ستتضاعف الطاقة الاستيعابية للتخزين لدى المفوضية مرتين، لتتجاوز أكثر من 300 ألف طن، وهو ما سيمكنها من مواكبة تنفيذ البرامج الاجتماعية للدولة ويعزز قدراتها في هذا المجال، كما عززت المفوضية قدراتها في مجال الطاقم البشري المشرف على المخازن، من خلال اكتتاب عدد من الخازنين لسد النقص الكبير الملاحظ في جانب العنصر البشري القادر على تسيير مخزون الأمن الغذائي.

وقد بذلت مفوضية الأمن الغذائي جهودا كبيرة في مجال تعزيز القدرات اللوجستية للقيام بدورها على الوجه المطلوب عبر تحديث أسطول النقل التابع للمفوضية، من خلال اقتناء 9 شاحنات بحمولة 55 طنا للواحدة، واقتناء 15 سيارة رباعية الدفع لتعزيز التدخلات على المستوى الجهوي، وفي مختلف المهام الميدانية والمتابعة والتقييم قامت بصيانة وإعادة تأهيل 26 شاحنة أخرى، وهو ما ساهم في رفع طاقة نقل المواد الغذائية إلى 1495 طنا يوميا.

هذه التحسينات مكنت أسطول النقل لدى المفوضية من مواكبة تنفيذ مختلف البرامج الاجتماعية للدولة، وتقليل اعتماد الدولة في تنفيذ مختلف برامجها التي تستدعي النقل على الخصوصيين، وفي هذا الإطار وفضلا عن مهام المفوضية التقليدية في مجال النقل المرتبطة بالأمن الغذائي، فقد تولت المفوضية هذا العام نقل مليون كتاب مدرسي إلى مختلف مناطق البلاد، كما تتولى في الإطار ذاته نقل الكفالات المدرسية إلى المدارس في الأوساط الأكثر هشاشة.

سابعا: إيواء اللاجئين الماليين

وسعيا منها إلى الوقوف إلى جانب الاشقاء الماليين اللاجئين ومؤازرتهم وتقديم المساعدة لهم تعمل مفوضية الأمن الغذائي وبالتعاون مع المفوضية السامية للاجئين HCR على التكفل بالإيواء وتقديم المساعدات لأكثر من 67000 لاجئ مالي في مخيم امبره بولاية الحوض الشرقي وهو ما تجسد عمليا في حصول 64018 لاجئا ماليا على معونات نقدية خلال العام الجاري 2022 بقيمة مليار و460 مليون أوقية قديمة، كما حصل 51390 لاجئا على 1232 طنا من المساعدات الغذائية إضافة إلى مواد التنظيف والتعقيم.

وفي نفس السياق حصل 67032 لاجئا في العام 2021على معونات نقدية بمبلغ 2 مليار و59 مليون أوقية قديمة. إضافة إلى تقديم سلات غذائية بلغت 3686 طنا من المواد الغذائية وفي 2020: حصل 66325 لاجئا على معونات نقدية بمبلغ مليار و974 مليون أوقية قديمة مع سلات غذائية بلغت 3468 طنا من المواد الغذائية وفي الربع الأخير من 2019: حصل 64520 لاجئ على معونات نقدية بمبلغ 967 مليون أوقية قديمة. وأيضا على سلات غذائية بلغت 2534 طن من المواد الغذائية.

عيد الاستقلال في المدونة الشعرية الموريتانية

كتبه: الشيخ نوح

يكاد يرتبط الثامن والعشرون من نوفمبر، ذكرى عيد الاستقلال الوطني، في وجدان الموريتانيين بنصوص شعرية محددة، سواء تعلق الموضوع بالشعر الفصيح أواللهجي، كما كان للموسيقى بوصفها إحدى المظاهر الثقافية الأكثر تجذرا في الثقافة الموريتانية وكذلك من أكثرها ارتباطا بالعشر حضورا لافتا في بواكير اللحظات الأولى للاستقلال، وليس ذلك فقط لضرورة إجرائية وقانونية وعرفية بالمنطق الدولي من خلال النشيد الوطني للدولة الوليدة باعتبارها أحد رموزها التعبيرية، وإنما أيضا عبر التغني بالطموحات المشروعة لهذا الشعب الذي يعول الكثير على مشروعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد لمعت منذ فجر الاستقلال أسماء شعرية مهمومة بالهم الوطني، أخذت على عاتقها توفير هذا الحامل الوجداني والفني لأمة منعتقة من ربقة الاستعمار، تتوق إلى بنائ ذاتها وتحقيق وجودها الخاص، بمفرداتها الثقافية وخصوصياتها الاجتماعية وتفاصيلها المحلية، سعيا إلى دولة المواطنة وترسيخ مفهوم الدولة المدنية، وكلها كانت تحديات كبرى حدس الشعراء أهميتها كما استشعروا بدورهم في جمع المتشتت وتوحيد الشعور الوطني وخلق ثقافة الانتماء الوجداني والعاطفي وهي في مجلمها لا تقل أهمية عن الروابط التاريخية والجغرافية التي يمليها العيش المشترك في كيان سياسي يتسامى على الهويات الضيقة ويجعلها جزء من النسيج العام لمجتمع يجد قوته في مظاهر الاختلاف وتفاصيل التنوع المتناغم.

بواكير النصوص الشعرية التي تغنت بالاستقلال

جنحت مضامين الشعر الموريتاني منذ بواكير التشكل إلى خلق وعي وطني بالانتماء ووحدة المصير بين مختلف مكونات هذا الشعب، مستلهمة النضالات العظيمة والمقاومة التي واجهت بها كل شرائح المجتمع المستعمر الفرنسي الغاشم، في استدعاء فني لمختلف المعارك وتخليد أسماء الأبطال وشحذ الشعور الوطني الموحد، ونجد هذا الأمر جليا لدى جيل الرعيل الأول من الشعراء والعلماء من أمثال المختار ولد حامدن، وشيغالي ولد محمد محمود، ومحمد سالم ولد عدود رحمهم الله جميعا.

وبحسب بعض الدارسين فإن أول أثر شعري تم نشره بعد الاستقلال كان للشاعر محمد ولد محمذن فال، والذي نشر في مطبعة المنار بتونس عام 1961، ومطلعه:

أحن حنينا إن ذكرت جوارها
كثاكلة لم يبق من نسلها سقب

كما نذكر من بواكير هذه النصوص الشعرية التي كتبت بمناسبة الاستقلال في 28 نوفمبر عام 1960 قصيدة للشاعر الشيباني ولد محمد ولد أحمد والتي من ضمنها المقطع الذي يقول فيه:

اليوم يوم ثمان بعد عشرينا
تاهت به مورتاني عام ستينا
نوفمبر فاز من بين الشهور به
وفاز ذا اليوم في أيام تشرينا
لنا احتفال بهذا اليوم لا أمل
في هذه الدار عنه الدهر يلهينا
حق على الشعب أن يبقى يعظمه
إذ نحن فيه تحققنا أمانينا

ثلال شعر الاستقلال يتدفق عبر الزمن

وقد عرف هذا الشعر الوطني بنبرته الوجدانية العالية، متدفقا شلالا إبداعيا عبر الزمن، وظل يتطور على يد من يمكن أن نسميهم الجيل الثاني من شعراء الاستقلال ومن بينهم أسماء كبيرة أثرت في الساحة الشعرية الموريتانية ورفعت مستوى العطاء الشعري إلى مصاف مثيله في مختلف البلدان العربية ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الشعراء الكبار أحمدو ولد عبد القادر، ومحمدن ولد إشدو، ومحمد الحافظ ولد أحمدو، ومحمد كابر هاشم، وغيرهم كثير قد لايتسع المقام للإحاطة بهم.

وقد أصبحت هذه القصائد بمثابة دستور فني وشعري يرتبط به الوجدان العام، مساهما بذلك في خلق انتماء عام للأرض وللمشروع الوطني بشكل عام، ومن بين النصوص التي جرت بها الألسن وتناقلتها الأجيال نورد مقطعا من قصيدة «وطني»

للشاعر أحمدو ولد عبد القادر:

جرّد يراعَك فالكلام مباح
وافتحْ جفونك فالزمان صباح
اليوم تعلمُ أن زهرَ نفمبر
عمر الوجودَ نسيمُه الفواح
اليوم تعلم أن ناشئة الدجى
والذكريات الحالكات تُزاح
هذي البشائر زفرت أرواحها
طربا وما خذلَ الجناح جناحُ

ولعل الشاعر أحمدو ولد عبد القادر يعد أحد أبرز من امتاحوا من هذه الثيمة في شعره، حتى لنكاد نجدها تزحف بين سطور كل نصوصه ذات الطابع السياسي والغنائي الوطني.

إن الشعر ظل على امتداد الدهور تعبيرا عن التقلبات النفسية والأحوال الوجدانية التي يمر بها الأفراد، ولكنه أيضا سجل للتغيرات والأحداث الاجتماعية والتاريخية الكبرى التي تعيشها المجتمعات والأمم والحضارات..

ومن هذه الأحداث والتغيرات حدث الاستقلال الوطني، الذي توردت مفردات شعراء مختلفين بلونه، ناحتين من مادة التخييل والانزياح عوالم، تتراوح بين تحليم واقع بواقع أفضل منه، وبين انغماس في سحر لحظة الانعتاق وامتلاك الذات، لحظة الفكاك التي لم تكن بدون ثمن، من قبضة الزمن الاستعماري، بكل صوره البشعة والمرعبة عبر التضحيات الباهظة. تضحيات كانت وظلت وما زالت، وقودا للمزيد من الإلهام الشعري، لأجيال لاحقة من الشعراء والمبدعين من أمثال الشاعر ناجي محمد الإمام، والشاعر أدي ولد آدبه، والشاعر محمد ولد عبدي، والشاعر ببها ولد بديوه، والشاعر بدي ولد أبنو، وعشرات الشعراء الآخرين.

وحتى بعد هذا الجيل لم تتوقف تلم النغمة الغنائية في الشعر الموريتاني المتغني بالاستقلال وبأحلام الأمة والراصد للتحديات الجذرية الكبرى التي تواجهها، بما في ذلك من ظهور لبعض الأصوات التي تركز على نقد بعض الجوانب في مشروع الدولة الوطنية مع الاحتفاظ بشرارة الانتماء والشعور الوجداني ذي الطابع الوطني الجامع، ويمكن أن نذكر من هذا الجيل الذي يجوز أن نطلق عليه مفهوم «الجيل الثالث للاستقلال، شعراء مبدعين من أمثال محمد ولد ببانه الملقب «أبو شجة»، والشاعر محمد ولد الطالب، والشاعر الشيخ ولد بلعمش، والشاعر القاضي ولد محمد عينين، الذي يقول في مقطع من إحدى قصائده بعنوان «28 نوفمبر»:

مَعَالم الدَّهْرِ إنْ غَابَتْ عَنِ الخَلَدِ
فإنّك الشَّمْسُ لاَ تبلى إلى الأَبَدِ
يَا يَوْمَ عِزَّتِنَا فِي همةٍ رُفِعَتْ
خَفَّاقَةً أَبَدًا مسنودة العَمَدِ
يَا فَيْضَ أَعْيُنِنَا مَهْلاً فَقَدْ عَرَفَتْ
جِرَاحُ مَحْجَرِهَا مُستعطرَ الضَّمَدِ
كُنَّا نَجُدُّفُ وَالعَيْنَانِ فِي رَمَدٍ
وَالآنَ قَدْ شُفِيَتْ مِنْ مُوجِعِ الرَّمَدِ
ظُلَمٌ تَزَحْزَحَ .. يَا أَفْرَاحُ فَاشْتَعِلِي
وَيَا سَوَاعِدُ أَرْسِي رَاسِخَ العَنَدِ
وَيَا تَنَاغُمُ رتلٌ فِي مَسَامِعِنَا
لحْنًا يُغِيرُ عَلَى الطاغِي من الكَمَدِ
أيا نُفَمْبَرُ يَا شَهْرًا يَحُفُّ بِهِ سُورٌ
مِنَ التِّبْرِ وَالياقُوتِ وَالرَّشَدِ

روح أمة بنفس شعري

شعراء كثيرون لم تسلم قوافيهم ولا كلماتهم من هذا الانحناء اللطيف أمام جلالة لحظة تاريخية صاغت برمزيتها ودلالتها أحلام شعب كامل، وفتقت آمالا عراضا لدى أجيال متباينة؛ سواء من جهة تقييمها لما تم إنجازه، أو من جهة طموحها بالنظر إلى الممكنات التي يتيحها وضع البلد ومفرداته ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.

وقد ظل وما زال عيد الاستقلال الوطني برمزيته التاريخية والسياسية الوطنية منبعا للإلهام الذي ما فتئ يتدفق من قرائح الشعراء بقصائد وأناشيد تمت لهذا الوطن بأقوى الصلات، وترسم عوالم وجدانية متشابكة، تعبر في مجملها عن الحق المشروع للشعب والوطن في الحياة الكريمة وفي النمو والازدهار مهما ادلهمت الظروف وتعقدت، لتشكل هذه المدونة الشعرية الضخمة أساسا فنيا ومشتركا ثقافيا وثروة معرفية ووثيقة تاريخية للحلم الجماعي الذي ينسجه الموريتانيون وظلوا مواظبين على ذلك حتى الآن على 62 عاما، وهو عمر قد لا يعتبر طويلا في أعمار الأمم وإن كانت جذوره تمتد في تربة الزمن لقرون متتالية من العيش المشترك والخبز المشترك والحلم المشترك، وهو الأمر الذي بالضرورة تتولد عنه قناعة لا تني بحتمية المصير المشترك وضرورة التلاحم في عصر التكتلات الكبرى، عصر لا مكان فيه إلا للمتلاحمين من أجل مصالحهم المشتركة ومصالح البشرية بشكل عام.

هكذا تظل لحظة الانعتاق والتحرر وامتلاك الذات وتحرير المقدرات، التي كانت منهوبة من قبل القوى الاستعمارية، لحظة تاريخية فارقة في سجل المجموع، ونقطة ضوء تجم كل أبناء هذا البلد، بمختلف حساسياتهم وتوجهاتهم، مشكّلة نقطة ارتكاز لإجماع وطني، ولحظة للانطلاق نحو الإنجاز والنماء.

مدينة كيفه..

شهادات حية من شخصيات واكبت ذكـــرى عيـــد الاستقـــلال الوطنـــي

إعداد/ احمد سالم ولد هيبه

تستعد هذه الأيام مدينة كيفه عاصمة ولاية لعصابه لعيد الاستقلال الوطني على قدم وساق على غرار باقي ولايات الوطن، حيث سيعيش المواطنين هذه الأيام ذكرى عيد الاستقلال وتضحيات الشهداء الأبطال الذين قاوموا المستعمر عسكريا وثقافيا وسياسيا.

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على عاصمة ولاية لعصابه مدينة كيفه العريقة بتاريخها وتراثها وتنوعها الاجتماعي، في ذكرى عيد الاستقلال المجيد التقى مبعوث الوكالة الموريتانية للأنباء بالوجيه السيد لغظف ولد محمد العبد ولد العاقل، رئيس رابطة المزارعين المطريين في كيفه ومستشار في الرابطة الاجتماعية لحقوق الإنسان، من الجيل الذي واكب الاستقلال الوطني، من مواليد 1945 الذي أوضح أن ذكرى عيد الاستقلال تمثل له الكثير ولجميع المواطنين؛ لأنها ذكرى انعتاق وحرية وانسلاخ من المستعمر الذي كان ينهب خيرات وطننا واستقلال لبلدنا وحكومة من أبنائنا وانطلاق دولة حرة مستقلة.

وقال ولد العاقل إن مدينة كيفه شهدت يوم 28 نوفمبر 1960 عيد استقلال كبير في الساحة العمومية بالقديمة، تميز برفع العلم الوطني وقراء النشيد الوطني بالإضافة إلى أهازيج ورقصات تقليدية من النسوة وسباقات الخيل والإبل والمصارعة التقليدية (هيرهيري) وسباقات كيلومتر ونصف بالإضافة إلى العديد من العروض التي شهدتها ذكرى عيد الاستقلال الوطني آنذاك في حضور العديد من الشخصيات والوجهاء والأطر و المواطنين الذين حضروا من كل حدب وصوب..

وأضاف ولد العاقل أن أول حاكم لكيفه

من أبناء الوطن هو السيد أحمد لباه سنة 1959 وأول والي لكيفه السيد محمد ولد الشيخ 1960، مبرزا أن تلك الفترة من الزمن كانت فيها الوطنية والجميع يحب وطنه ويحترم القانون والمقدسات وكانت المدارس آنذاك تحوي جميع اولاد موريتانيا وطالب الجيل الجديد باحترام القديم والتحلي بالأخلاق الكريمة وخدمة وطنه الذي ضحى الأجداد من أجل استغلاله وجعل علمه يرفرف عاليا.

وذكر أن مدينة كيفه كانت تعتمد في الأساس على الزراعة خاصة الخضروات والنخيل عن طريق واد لمسيله، مبينا أهمية الحملة الزراعية الأخيرة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في النهوض بالزراعة والاعتماد على النفس كما كان يفعل الأجداد وهو ما يجسد روح الاستقلال الوطني.

كما التقت الوكالة الموريتانية للأنباء في إطار تخليد ذكرى عيد الاستقلال الوطني في مدينة كيفه بالوجيه السيد لمرابط ولد الطلبه، حيث قال إن هذه الذكرى السعيدة تمثل له الكثير وأن شعوره حيال ذكرى استقلال البلد من المستعمر شعور لا يوصف، مضيفا بأن الاحتفالات كانت كبيرة من كل مناطق ولاية لعصابه وفرحة عارمة والتي تخللتها سباقات الخيل ورقصات شعبية فلكورية وغيرها من الاحتفالات.

مدينة كيفة/عاصمة ولاية لعصابة

ويعتبر ولد الطلبه أحد تجار ورجال أعمال كيفه المعروفين حيث كان يمارس نقل البضائع من دولة السنغال إلى عاصمة ولاية الحوض الشرقي النعمة وإلى ولاية الحوض الغربي وخصوصا مدينة لعيون وعاصمة ولاية لعصابة مدينة كيفه، حيث يرى ولد الطلبه بأنها كانت تجارة مربحة في تلك الفترة من الزمن.

وحول الظروف المعيشية في تلك الفترة من الزمن يقول الوجيه لمرابط ولد الطلبه إن الناس كانت تعتمد على الزراعة المطرية بالأساس، إلى جانب التنمية الحيوانية وبعض الأنشطة التجارية.

ووجه ولد الطلبه في ذكرى عيد الاستقلال، طلبا إلى التجار والمنمين والمزارعين بأن يكونوا منظمين وحاضرين بجد وإخلاص من أجل نجاح عملهم وبناء دولة قوية وكل عام وموريتانيا بخير وعافية.

قصر العدل بكيفه
معلم أثري يأبى الاندثار

يعتبر قصر العدل من المعالم الأثرية في مدينة كيفه وتم بناءه من قبل المستعمر الفرنسي ويقع في وسط المدينة التي أصبحت الآن عاصمة لولاية لعصابه والتي شهدت نهضة عمرانية كبيرة.

ورغم الأيام والليالي وعوامل التعرية لازال قصر العدل في مدينة كيفه الذي يتكون من 3 حجرات ومرافقها شامخا يأبى الاندثار رغم سقوط بعض جدرانه وتساقط سقوفه لايزال هذا القصر يمثل تاريخا كبيرا لساكنة هذه المدينة وأول مكان طبقت فيه العدالة حيث تحكي جدرانه المتهالك الكثير من القصص والمحاكمات التي حدثت في تلك الفترة من الزمن حيث يحكي لنا الوجيه إدوم ولد خنطار، عن أول محاكمة حدثت في هذا القصر والتي كان شاهدا عليها وهي محاكمة ثلاث لصوص قاموا بسرقة حانوت في سوق القديمة وتم الحكم على اثنين منهم بالسجن سنتين والثالث حكم عليه بالسجن عام.

ويتمنى العديد من سكان مدينة كيفه حفظ هذا التراث القديم وحمايته من الاندثار والضياع لأنه يمثل تاريخ هذه المدينة.

باميس ديجيتال

التطبيق الي نطمأن لو

- ✓ إرسال الأموال
- ✓ الدفـــع للتاجر
- ✓ تحويل الأموال
- ✓ تعبـــئة بـــطاقة مسبـــقة الدفـــع
- ✓ دفع الفواتير
- ✓ تعبئة الهاتف

باميس ديجيتال

التطبيق الي نطمأن لو

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

ISO

9001

مـطبعة المزايا

Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

صندوق الإيداع والتنمية

المهام

أنشأ صندوق الإيداع والتنمية بموجب القانون رقم 027 – 2011 بتاريخ 17 مارس 2011 وهو مؤسسة ذات نظام أساسي خاص تهدف إلى تمويل الاقتصاد.

ويعمل الصندوق على أداء دور أساسي كفاعل اقتصادي يقوم بالاستثمارات على المدى القصير والمتوسط والقصير لأجل الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك عبر حافظة نشاطاته المختلفة: تعبئة الموارد المالية، دعم السياسات العمومية، تمويل البنى الأساسية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والنهوض بالتمويلات الخفيفة بما يتماشى مع أولويات الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالاعتماد على موظفيها البالغ عدد 130 عاملا موزعين إلى 15 وكالة في جميع ولايات الوطن، يعتبر صندوق الإيداع والتنمية قبل كل شيء هيئة تخدم الصالح العام.

الموارد المالية

تتكون موارد صندوق الإيداع والتنمية بشكل أساسي من الودائع بمقتضى القانون ومن رأس مال خاص وسلف وأموال موجهة للتمويل عبر تفويض التسيير بصفته مؤتمنا على التسيير لحساب الغير

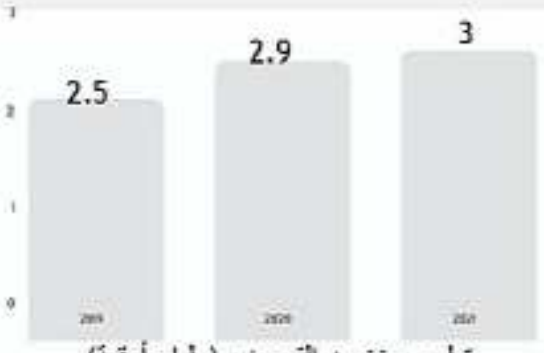

تطور مخزون القروض (مليار أوقية)

أكثر من 100 مليون دولار منذ إنشا الصندوق

موارد مالية أجنبية

5,6 مليار أوقية عام 2021

موارد مالية محلية

صندوق الإيداع والتنمية أداة مالية للدولة عبر برامجها الرئيسية في خدمة الصالح العام وفي ظل الالتزام بالمبادئ التي يتأسس عليها عمل الصندوق.

السياسات العامة الأنشطة الحكومية ذات الأولوية

يدخل دعم ومواكبة السياسات العمومية في إطار أهم مأموريات صندوق الإيداع والتنمية. وقد تعزز هذا المحور بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية وذلك عبر تموقع الصندوق في مجال التسيير القائم على الثقة وعلى التمويل الاستباقي لعدة برامج التي تخدم المصلحة العامة بالارتباط مع أولويات العمل الحكومي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ببرامج في مجالات تحسين إنتاجية قطاع الزراعة (المدخلات الزراعية، الميكنة) وتنمية المواشي (دعم البرامج الرعوية) وتنظيم السوق ودعم قطاع الصيد أو تزويد المراكز الصحية المرجعية بالتجهيزات.

التمويلات

القطاع الزراعي
3 مليار أوقية

التنمية الحيوانية
14 مليار أوقية

تنظيم السوق
2,7 مليار أوقية

القطاع الخاص

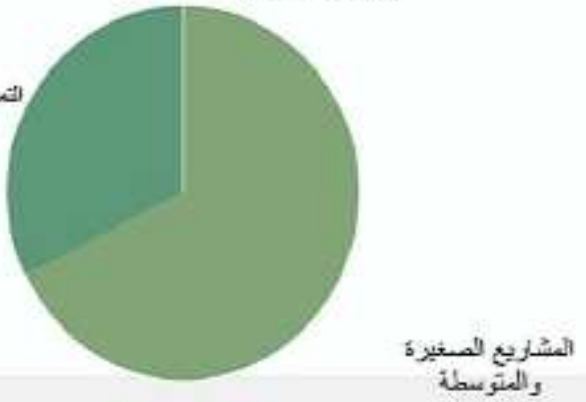

استفاد من التمويلات الممنوحة في إطار النهوض بالقطاع الخاص العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني. وتراوحت هذه التمويلات بين التمويل الخفيف لصالح المشاريع المحورية ومرورا بمشاريع للتحويل الصناعي في الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

الآفاق

تنفيذا للمهام المسندة إليه، سيعمل صندوق الإيداع والتنمية على تعزيز توجهه كمستثمر في خدمة المصلحة العامة وتمشيا مع مبادئ الاستدامة واحترام القواعد التي تؤسس وتؤطر نموذج "صندوق الإيداع". وعلى هذا الأساس يعتزم الصندوق:

- توطيد إنجازاته في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيع الأنشطة المقام بها ميدانيا.
- مواصلة وتنويع تعبئة الموارد المالية سواء ما تعلق منها بالموارد المحلية أو بالموارد الخارجية مع اللجوء إلى أسلوب التمويل على المدى البعيد.
- توطيد مساهمته في توجيه السياسات العمومية في إطار التعاقد مع السلطات العمومية وبحسب الأولويات التي ترسمها الحكومة.
- تعزيز نشاطه التنموي والتمويلي لصالح القطاع الخاص.

واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

العدد 14

العدد 15

العدد 16

العدد 17

العدد 18

العدد 19

العدد 20

العدد 21

العدد 22

العدد 23

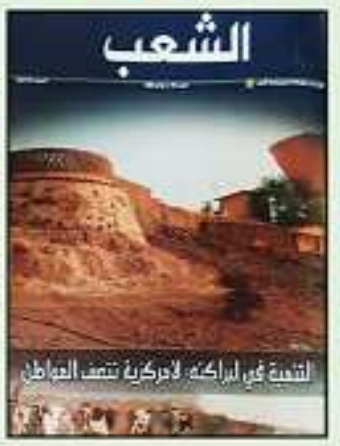

العدد 24

العدد 25